جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور السياسة الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- دراسة حالة ولاية البيض 2015/2000 -

مذكرة لنيل شـهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص:سياسات عامة وتنمية

من إعداد:

*أحمد ليتيم

* العقوني كريمة .

تحت إشراف الأستاذ:

* موكيل عبد السلام .

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بن زايد محمد .....**رئيسا** .

الأستاذ موكيل عبد السلام .....**مشرفا** .

الأستاذ شريفي محمد رضا ..... **عضوا مناقشا** .

الموسم الجامعي 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

" و ما توفيقي إلا بالله وإليه أنيب".

صدق الله العظيم سورة هود الأية 88.

شكر و عرفان

الحمد و الشكر أولا لله سبحانه و تعالى الذي أعاننا و وفقنا في إنجاز هذا البحث

ثم نتقدم بالشكر و الامتنان إلى أستاذنا الفاضل **موكيل عبد السلام** على إشرافه على انجاز هذا البحث و منحه النصح و الإرشاد

و الاحترام و التقدير و إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

كل من قدم لنا العون في انجاز هذا البحث و لو بكلمة تشجيع.

الإهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك **والدي الكريمين حفظهما الله.**

إلى سندي في الدنيا إخوتي **عبد الكريم، علي، بن عامر، إبراهيم.**

و أخواتي **زهية سميرة، ذهيبة، صفاء** و إلى ابنة خالتي **دليلة** و الكتكوتين **فارس**

و صليحة و كل الأهل و الأقارب

إلى صديقاتي خاصة **فاطمة الزهراء و أسماء و عومرية**

و إلى من كان رفيق دربي في إعداد هذه المذكرة **ليتيم أحمد**

إلى زملائي و زميلاتي و كل من جمعتني بهم الأيام الجامعية خاصة طلبة **الفوج 04**

و كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من أساتذة و إداريين ومشرفين و طلبة إلى عمال كل من مديرية المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات و المحافظة السامية لتطوير السهوب بولاية البيّض أخص بالدكر **محمد جبيري، محبوبي بلخير، الطيب** و الصديقة الفاضلة **مخطارية**

و إلى كل من حملهم قلبي و لم تسعهم الصفحات

كـريمة

مقدمة:

يعتبر ميدان السياسات الفلاحية أحد الموضوعات التي لاقت اهتماما من قبل الباحثين في مجال السياسة العامة، باعتبار الفلاحة الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لذلك ينبغي الحرص على دورها التنموي بكل الأبعاد.

كما يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية لذلك تسعى السياسات الفلاحية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل أنها تهدف للوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية الضرورية، و السعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها.

و مهما تعددت البرامج و الخطط و تنوعت أساليب التنفيذ و المتابعة، فإن جميعها تهدف إلى رفع القدرات الانتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي و الوصول إلى مرحلة الاكتفاء.

و انطلاقا من هذا كان على الدولة الجزائرية تحديد معالم سياستها الفلاحية المنتهجة و عليها أن تبرز المبادئ التي تقوم عليها و أن تبين بدقة الغايات التي ترجو تحقيقها، و توفير الوسائل المادية و البشرية المعتمدة في التنفيذ و التجسيد أي تلائم الكم و النوع مع الأهداف .

كما يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجا و مدخلا وحركة يمكن من خلالها الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والإرتقاء إلى ما هو أفضل، وسد وتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المحليين

بجهودهم الذاتية، وبمساندة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام التخلف الموروث عن الحقبة الاستعمارية، و كحل مقترح تم اعتمادها الأسلوب الاشتراكي كأداة لتحقيق التنمية المحلية الوطنية بهذا الأسلوب و لم تراعي فيه خصوصيات المناطق المحلية و هذا ما أدى إلى تفاقم الأزمة.

1- أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب التي كانت أساس اختيار هذا الموضوع منها أسباب ذاتية و أخرى موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة في تناول هذا الموضوع لما يمثله من أهمية لكونه قطاع استراتيجي.
- تناولنا هذه الدراسة بغية الوقوف على خبايا و حقائق هذا القطاع .
- محاولة وضع دراسة نموذجية للقطاع الفلاحي في ولاية البيّض يمكن الاستفادة منها في الميدان كأفاق مستقبلية أو توصيات قد تؤخذ بعين الاعتبار.

- **الأسباب الموضوعية:**

- باعتبار القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكبير من قبل المختصين.
- الإشارة للأهمية البالغة للقطاع كآلية أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- مساهمة القطاع الفلاحي رفع المسوى المعيشي و الاجتماعي لأفرالمجتمع.

2- **أهمية الموضوع:**

ترجع أهمية الموضوع إلى اعتبارات عديدة منها:

- يرمي البحث إلى تجلي فكرة النهوض بالقطاع الفلاحي و تنميته بتطوير ميكانيزمات تسييره و تطبيق استراتيجية تنموية، بهدف ترقية السياسة الزراعية في الجزائر للقضاء على مشكل الأمن الغذائي و مشكل البطالة من أجل تحقيق تنمية محلية بأبعادها الثلاث الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.
- كما تكمن أهمية البحث في إبراز مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وإظهار فرص الاستثمار في هذا القطاع.
- ونحاول في هذه الدراسة إبراز إمكانية تحقيق التنمية المحلية من خلال ترقية و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.

3- **الهدف من الدراسة:** تتمثل هذه الأهداف في:

- تحديد الدور المحوري للسياسة العامة الفلاحية .
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- التعرف على واقع و أسس التنمة المحلية في الجزائر.
- تحديد الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في إطار البرامج التنموية السطرة في هذا الإطار.

4- الأدبيات الأساسية حول الموضوع:

إن أدبيات هذه الدراسة جاءت بالاطلاع على الدراسات السابقة التي أولت الاهتمام الكبير بالسياسة العامة الفلاحية في الجزائر/ و من بين هذه الدراسات نذكر:

الدراسة الأولى: كتاب بنجامين ستورا، ترجمة صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988 ، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، فهذه الدراسة سرد فيها الكاتب تاريخ الجزائر في العهد الاستعماري، كما تطرق الكاتب إلى واقع القطاع الفلاحي الجزائري في تلك الفترة، إضافة إلى مراحل تطوره ما بعد الاستقلال و خاصة مرحلة الثورة الزراعية.

الدراسة الثانية: قصوري مريم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، عنابة: جامعةباجي مختار، 2012/2011، تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء صورة عن واقع و آفاق القطاع الفلاحي في الجزائر، و دوره في تعزيز الأمن الغذائي من خلال التطور التاريخي للقطاع الفلاحي الجزائري مع تشخيص واقعه، و مجمل الإمكانيات و الاستخدامات و مختلف الحلول المطروحة لتجاوز العجز الغذائي.

الدراسة الثالثة: نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية "الأسس– النظريات– التنظيمات العملية": الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، 2010، هذه الدراسة تطرق فيها الكاتب لأسس و نظريات التنمية إضافة إلى بعض التعريفات الموضحة للتنمية المحلية.

الدراسة الرابعة: خيضر خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية "فرع التحليل الاقتصادي"، جامعة الجزائر 3 : 2011/2010: تضمنت هذه الدراسة أهم تعاريف التنمية المحلية و و اقعها في الجزائر، كما تناول فيها تشخيصا لواقع تمويل التنمية المحلية و تحليل أدوات نتفيذها و كيفية إصلاحها، مع تقديم اقتراحات من شأنها تدارك الأفاق الجديدة للتنمية المحلية.

5- مشكلة البحث:

- **الإشكالية الرئيسية:**
- **ما مدى مساهمة السياسة الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟**

و لإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بكل من السياسة الفلاحية و التنمية المحلية ؟
- ماهي أهم البرامج و الإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، و هل نجحت في تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله ؟
- ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر، و ما أهم الأسس التي تقوم عليها ؟
- ماهي أهم البرامج التنموية الفلاحية التي استفادت منها ولاية البيّض ؟
- هل كان للقطاع الفلاحي دور إيجابي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية البيّض؟

6- الفرضيات:

- مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة، حيث شهد عدة تحولاتو تطورات في السنوات الأخيرة في إطار البرامج التي وضعتها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
- السياسة الفلاحية التي اتبعتها الجزائر منذ سنة 2000 ،حاولت الاستفادة من مشاكل الفشل التي كانت في الماضي، والعمل في إطار أوسع لرفع الانتاج و الانتاجية و التفكير في طرق أكثر رشادة و فتح المجال أمام افاق أفضل بالأخذ بالامكانيات المتاحة في جميع المستويات.

7- حدود الدراسة:

في دراستنا هذه سنرتكز من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى 2015 ، غير أننا قد نلجأ إلى الفترة السابقة بهدف التوضيح و التفصيل فقط، و من الناحية المكانية ستقتصر الدراسة على دراسة حالة ولاية البيّض ،أما فيما يخص المضمون فإننا سنركز على الجانب المادي لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة من وسائل و أدوات تساهم في تحقيقها، إضافة إلى البرامج و المخططات التنموية.

8 -المناهج و المقترابات المستعملة في الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** استعملنا هذا المنهج بهدف سرد مختلف المراحل التاريخية التي مر بها القطاع الفلاحي و كذا والواقع الذي شهدته التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال حتى اليوم.
- **منهج دراسة حالة:** اتبعنا هذا المنهج لأننا كنا في صدد تسليط الضوء على حالة القطاع الفلاحي في ولاية البيّض، بهدف التعرف على مختلف البرامج المطبقة في هذا السياق، إضافة إلى أهم بوادر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق تنمية محلية في المنطقة.
- **المنهج الاحصائي:** وكان استخدام المنهج الاحصائي بهدف إدراج البيانات و الاحصائيات و النتائج المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر بصفة عامة و في ولاية البيّض بصفة خاصة.
- **الاقتراب القانوني:** يمكن الاعتماد على هذا الاقتراب لتحليل النصوص التشريعية و التنظيمية التي تخص القطاع الفلاحي المعمول بها و حتى المعدلة منها خاصة ما يتعلق منها بمسألة العقار الفلاحي.

9- جمع المعلومات:

اعتمدنا في هذا البحث في جمع المعلومات على أدوات البحث التالية:

- **التنقيب البيبليوغرافي:** استعملنا مجموعة من الكتب، الرسائل الجامعية، المجلات.
- **المقابلة:** تتضمن مجموعة الأسئلة و الاستفسارات و التوضيحات التي يتطلب الاجابة تكون بين الباحث و الأشخاص المعنيين بالبحث.

10- الصعوبات:

واجهنا صعوبات متعلقة بالموضوع:

- قلة و محدودية الكتب و المجلات و الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الفلاحية في الجزائر.
- أما في الجانب التطبيقي كانت الصعوبة في الحصول على التقارير و البرامج التي تضمنت السياسة الفلاحية للولاية محل الدراسة خاص في الفترات السابقة، علما أن محور الدراسة كان محدد بالفترة من 1999 حتى 2015.
- كذلك صعوبة الحصول على الاحصاءات و البيانات من الجهات المعنية.

11- تصميم الدراسة:

تماشيا و منهجية البحث العلمي رأينا من الضروري الانطلاق في الموضوع بتقديم مقدمة أبرزنا فيها أهم الجوانب المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، ثم انتقلنا إلى تفصيل الخطة من خلال إدراج ثلاثة فصول كل منها مقسم إلى مباحث تتضمن مجموعة مطالب، مع ختام كل فصل بخلاصة لنختم في الأخير بخاتمة عامة توضح كل ما استخلصناه من نتائج كما تضم بعض التوصيات و الاقتراحات التي ربما يمكن الانتفاع منها مستقبلا

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الفلاحية و التنمية المحلية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الفلاحية.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية .

المبحث الثالث: معوقات السياسة الفلاحية و التنمية المحلية.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي و واقع التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: السياسة الفلاحية في إطار المخططات و البرامج التنموية .

الفصل الثالث: السياسة الفلاحية و أثرها في التنمية المحلية في ولاية البيّض.

المبحث الأول: الدراسة التقنية لولاية البيّض.

المبحث الثاني: البرامج الفلاحية التي استفادت منها الولاية 2000- 2015 .

المبحث الثالث: مظاهر تحقيق السياسة الفلاحية للتنمية المحلية في ولاية البيّض.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الفلاحية والتنمية المحلية

مقدمة الفصل :

يعد القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة باعتباره القطاع الذي يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، لذلك تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظراً لأهميتها كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة.

كما أن موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى بالاهتمام المتزايد في العديد من البلدان، إما على مستوى السياسات الاقتصادية أو على مستوى البحوث العلمية و الأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام لاسيما في تغير دور الدولة و ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يكمن التدخل فيها إلى حد كبير من ارتباطها بالعوامل الخارجية.

المبحث الأول: السياسة الفلاحية :

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للفلاحة :

تعريف الفلاحة: تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارسها الإنسان من أجل العيش و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . وقد لا يوجد تعريف دقيق و شامل لبعض المفردات كالفلاحة و الزراعة ، حيث يعتبر الاختلاف بين المفكرين أحد العوامل الأساسية التي يساهم في تعميق الإختلاف بينهم و بالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

- **الفلاحة لغة:** باعتبار كلمة الفلاحة و الزراعة تحمل نفس المعنى: فإن كلمة زراعة مشتقة من كلمة AGREE أي الحقل أو التربة ، وكلمة CULTURE أي العناية و الرعاية. فالفلاح لغة يعني الخير و النجاح و التوفيق.

أما من حيث **المدلول العام للكلمة:** فالفلاحة هي تلك المجموعات التاريخية المتميزة المرتبطة بعلاقات طبيعية و اجتماعية مع الأرض، و لطالما تحررت من تلك العلاقات انطلاقا من صراعاتها ضمن علاقات زراعية. فعندما نقول الحروب الفلاحية و الثورات الزراعية كان أساسها هو الحصول على الأرض.

غير أن هذا التعريف لا يعكس و لا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة، حيث أن الزراعة أصبحت لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية الأرض بل أيضا تهتم بنشاطات أخرى , كرعاية الحيوانات و تحسين النبات، و تشتمل كذلك على مستلزمات الزراعة من آلات و بذور و أسمدة و غيرها من الوسائل المتعلقة بأمور الزراعة.

كما أن النشاطات الزراعية تهتم بالكثير من الخدمات الزراعية و الريفية: كحفر الآبار– شق الطرقات - المواصلات– التسويق، و غير ذلك من الأعمال و الخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي. [1] و **تعرف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة:** حيث ترتكز على مفهومين للزراعة مفهوم ضيق و آخر واسع. **فالمفهوم الضيق** للزراعة يعني أنها تتعلق خاصة بالموارد الطبيعية و البحوث و التدريب و الإرشاد و الإمدادات اللازمة

[1] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر"دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر(3) :2011/2010/ ص:17-19.

بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و حتى الثروة الحيوانية، أما **المفهوم الواسع** فهو إضافة للمفهوم الضيق إلا أنه يضيف صناعة المستلزمات الزراعية– خدمات التسويق و تحويل المنتجات الزراعية.

و كذلك تعرف السياسة الزراعية بأنها: مجموعة التدابير و الإجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الزراعي من واردات و رفع مداخيل المزارعين. [2]

و بهذا نستنتج تعريفا شاملا بأن الزراعة تضم جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج و لتحسين نمو الإنتاج الحيواني و النباتي و ذلك بقصد توفيرها للإنسان.

حيث تعرف السياسة الزراعية بأنها شكل من أشكال السياسة الاقتصادية التي تهتم بالقطاع الزراعي بغية تحقيق أي هدف قومي أو قطاعي.

كما أن للقطاع الزراعي أهمية بالغة باعتباره القطاع الرئيسي المنتج للغذاء و الهدف منه زيادة التصدير و تخفيض الاعتماد على العالم إضافة إلى خلق فرص التوظيف. [3]

وكل هذا يعتمد على نمو الإنتاج باعتباره المحدد الرئيسي لهذه المتغيرات و إمكانية الاتجاه بها نحو التوازنات القطاعية الاقتصادية الأخرى، كما أنه يساهم في التجارة الخارجية من خلال رفع مؤشرات الصادرات و الواردات من المنتجات الزراعية.

أما السياسة الفلاحية فتعرف على أنها " مجموعة متكاملة من الإجراءات و التشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة بمساهمة بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية". [1]

1 عياش خديجة **نفس مرجع** " : 19.

2 خليل حسين، **كتاب السياسة العامة**، بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2006.

3 بن لاغة محمد رضا، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور القطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 2013/2012 : 07.

4 رمضان محمد مقلد و آخرون، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، الاسكندرية: الدار الجامعية 2003 ص:115-117

المطلب الثاني: أنـواع السـياسة الفـلاحية.

يمكن تقسيم السياسات الفلاحية إلى ثلاثة أنـواع:[2]

- **السياسة السعرية:** يعتبر هذا النوع من السياسات أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الفلاحية مما تتضمنه من دور كبير في مستوى أداء القطاع الفلاحي إذا استخدمت بشكل جيد، و بالعكس قد تكون سببا معوقا للزيادة الإنتاجية و الإنتاج الزراعي إن لم يتم رسمها و تنفيذها بالشكل الصحيح و السليم.[3]

حيث يقصد بالسياسة السعرية مجموعة الإجراءات و القرارات و القوانين التي تساهم في تكوين هيكل الأسعار في مختلف المجالات الإنتاجية و الاستهلاكية . و قد تؤثر على مستوى المعيشة باعتبارها أحد المحاور الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تأثيرها في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع.

كما أن هذه السياسة تلعب دورا كبيرا بتأثيرها في الكفاءة الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تنظيمها للموارد المادية و البشرية الموجودة داخل القطاع الفلاحي و خارجه. فنجاح السياسة السعرية الزراعية في تحقيق أهدافها قد يساهم و بشكل كبير في السياسة العامة للدولة المخصصة للقطاع الفلاحي. [4]

و تسعى السياسة السعرية الزراعية لتحقيق عدة أهداف منها:

- زيادة الإنتاج الزراعي للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- الحفاظ على مستوى معيشي ملائم مقارن بالدخول المتاحة لأفراد المجتمع.
- تحقيق الترابط و التكامل بين القطاع الفلاحي و باقي القطاعات الاقتصادية ، بهدف تحقيق التنمية في جميع المجالات
- تعديل هيكل الصادرات و الواردات بما يتفق مع ميزان المدفوعات و التوزيع العادل للدخل القومي بين القطاع الفلاحي و القطاعات الاقتصادية الأخرى. [1]
- توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك و الاستثمار.

و من أهم السياسات السعرية الزراعية المتبعة في بعض الدول العربية من بينهم الجزائر هي

1 حسين عمر، مبادئ **التخطيط الاقتصادي و التأثيري في نظام الاقتصاد الحر**، القاهرة: دار الفكر العربي،1978 ص: 212.

1- **سياسات تحديد الأسعار:** و يتم ذلك على مستوى المدخلات و المخرجات الزراعية و مستل،أزمات القطاع بما فيها أسعار الجملة و التجزئة، كما أن هذا التحديد للأسعار قد يكون مؤثرا و بشكل كبير دون وجود سياسات للدعم و الإعانة بكل أشكالها المختلفة.

2- **سياسة الدعم:** حيث تشمل هذه السياسة كل مستلزمات الإنتاج الزراعي أو جزء منها من مدخلات و مخرجات، و يتم ذلك وفق أهداف محددة . و قد يكون هذا الدعم مباشر فيؤثر على كافة القطاع الزراعي ، أو غير مباشر فيشتمل على تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على معظم المدخلات الزراعية أو إلغائها بشكل تام.

كما يتم هذا الدعم عن طريق تحديد الحكومة للحد الأدنى للإنتاج و القيام بشرائه يسعر أدنى بهدف حماية دخل المنتج و تحفيزه بطريقة غير مباشرة بعدم مغادرته من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى منافسة.

3- **سياسة الإعانة المالية:** هذا النوع من السياسات تقوم بها الحكومات التي تملك الوفرة المالية بمنحها مساعدات مالية للمزارعين بهدف تحسين أوضاعهم و تمكينهم من استخدام التقنيات حديثة في الزراعة.

4- **سياسة الأسعار التشجيعية:** تهدف الدولة من خلالها إلى تشجيع زيادة و توسيع زراعة بعض المحاصيل حيث تقوم بدفع أسعار تحفيزية من **سياسة ضريبة الدخل:** و تتمثل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل الزراعي، وكذلك الإعفاء الجمركي على الواردات الزراعية من مدخلات و مستلزمات للإنتاج وكافة الواردات الغذائية الضرورية باعتبارها دعم لأسعار المستهلك بالدرجة أجل شراء المحصول المطلوب، حيث تكون تلك الأسعار أغلى من سعر سوق الجملة.

5- **سياسة الأسعار الجبرية:** و يكون الهدف توفير السلع الضرورية و الرئيسية للمواطن[1]

بأسعار محدودة, لكنها تتوافق مع مصلحة كل من المنتج و المستهلك. كما تتخذ هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الضرورية كالخبز و اللحم و منتجات الألبان...إلخ.

6- **سياسة ضريبة الدخل:** تتمثل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل الزراعي، والإعفاء الجمركي على الواردات الزراعية من مدخلات و مستلزمات للإنتاج و كافة الواردات الغذائية الضرورية باعتبارها دعم لأسعار المستهلك بالدرجة الأولى.[2]

- **الســياسة التسـويقية:**

[1] عيسى محمد الغزالي، نفس المرجع، ص:10.

[2] عيسى محمد الغزالي، "السياسات الزراعية"" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، العدد 21 سبتمبر 2003 :10

قبل التعريف بالسياسة التسويقية سنتطرق لتعريف التسويق الزراعي بالشكل العام[1]

ويعرف **التسويق الزراعي** بأنه " انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك و تبادلها، و هو عملية متكاملة و متداخلة مع الإنتاج الزراعي، و للتسويق دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين على الزيادة في الإنتاج.

كما أن التسويق يمثل كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل و تخزين و نقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي و الأجنبي كذلك، كما يساهم في خلق القيمة المضافة و فرص التوظيف للاقتصاد الوطني، و لهذا يتم اعتباره مؤشرا إيجابيا على مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد.

و رغم الأهمية البالغة التي يبلغها التسويق إلا أنه لم يحضى بالاهتمام الكبير خاصة في صياغة الخطط التنموية الزراعية. و للوصول إلى نتائج شاملة ينبغي ضرورة إتباع سياسة تكون لها أهداف واضحة في مجال التسويق الزراعي، لأن غياب التسويق الكفء قد يؤثر سلبا على الإنتاج و يعرقل التنمية الريفية.

و يقصد بالسياسات التسويقية الزراعية " مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التي ترسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة تنفذ خلالها هذه البرامج ".

كما تمثل السياسة التسويقية جزء من السياسة الاقتصادية و الاجتماعية حيث تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها أن تساهم و بشكل كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و السياسة التموينية كتوفير السلع التي تتناسب و مستويات دخول الأفراد عن طريق استخدام بعض الأدوات التي من شأنها رفع كفاءة العملية التسويقية مثل تنظيم الأسواق و تطويرها بما يعود بالنفع على كل من المنتج و المستهلك.

لهذا تعتبر السياسة التسويقية أحد العناصر الحيوية المؤثرة على مستوى الكفاءة الاقتصادية و الاجتماعية داخل وخارج القطاع الزراعي، كما يساعد نجاح هذه السياسة على تحقيق مجمل الأهداف التي يسعى إليها القطاع الزراعي و كذا أهداف السياسة العامة للدولة.

تختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها،لأن هذه البرامج التسويقية تتطلب وجود تخطيط من أجل تنظيم استعمال الموارد التسويقية البشرية و الإدارية و المرفقية بما يكفل تحقيق الأهداف التسويقية القومية في مجالات تنظيم التسويق و الاستهلاك الزراعي.

[1] بيدة سعدية، السياسة العامة الفلاحية في الجزائر" برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية- تخصص سياسات عامة و تنمية،جامعة مولاي الطاهر سعيدة: 2014ـ2015 ص:36-39 .

كما تلعب الحكومة دورا رئيسيا في السياسة التسويقية الزراعية حسب ما يتفق عليه العديد من الاقتصاديين يتمثل في تحقيق مصلحة كل من المنتجين و المستهلكين على حد السواء. و يبرز هذا الدور بصفة أساسية في الدول النامية حيث لا تتساوى القدرة التجارية للمنتجين الزراعيين مع مقدرة المشترين. [1]

و ذلك من خلال الإشراف على تنظيم و حماية النظام التسويقي عن طريق إصدار التشريعات الكفيلة بحماية المنتج و المستهلك و منع الاحتكارات، و المساعدة لتحسين ظروف تسويق منتجاتهم و تسعير المنتجات الزراعية و ضمان الحد الأدنى لأسعار السلع الزراعية الرئيسية و تقديم المساعدات اللازمة للخدمات التسويقية مثل التدريج و التماثل و نشر المعلومات التسويقية بين المزارعين و هي خدمات لا يمكن للمزارعين الأفراد القيام بها، حيث تختلف درجة تدخل الحكومة في السياسات التسويقية وفقا لعدة عوامل رئيسية هي:

- تحديد الغرض من تدخل الحكومة المتمثل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة أهمها:
- منح المزارعين جزء أكبر من الدخل القومي لرفع القدرة الشرائية.
- تشجيع إنتاج بعض السلع و تخفيض إنتاج سلع أخرى من أجل الحفاظ على النقد الأجنبي.
- استقرار الدخل الزراعي من عام لآخر.
- توفير الغذاء بأسعار معقولة لأصحاب الدخول المحدودة.

حيث نستنتج أنه كلما تعددت الأهداف زاد تدخل الحكومة، فنظرا لتعدد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها فإن هذا يتطلب وسائل متعددة تتلاءم و الظروف المختلفة الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيق الأهداف من خلالها، فالوسائل الملائمة لتحقيق غرض معين في أوقات الرواج تختلف عن تلك المستخدمة في أوقات الكساد، كما تختلف الوسائل من دولة لأخرى باختلاف الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التي تتمثل في النظم المستخدمة لتسويق السلع الزراعية:يمكن التمييز بين النظم الآتية:

1- **نظام التسويق الحر:** في هذا النظام يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسي كما يتضاءل دور الدولة و التعاونيات الزراعية بشكل كبير، حيث يقوم القطاع الخاص بكافة الوظائف التسويقية لامتلاكه معظم وسائل التسويق كالنقل و التخزين و التمويل لأنه يتمثل في الوسطاء بين المزارعين و تجار الجملة و تجاز التجزئة و المصدرين.

[1] إيمان عطية ناصف، اقتصلديات الموارد و البيئة، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2007 ص:133.

حيث يستدعي نظام التسويق الحر في بعض الحالات ضرورة تدخل الدولة لفرضها لتسعيرة جبرية حتى تقوم بتحديد أسعار كل مراحل تجارة التجزئة و الجملة رغم عدم الإلزام بها. [1]

2- **نظام العقود:** حيث يقوم هذا النوع من النظم على إبرام عقود كتابية بين طرفيالبيع و الشراء على تسليم البائع المنتج الزراعي للمشتري سواء كان فردا أو شركة

أو مؤسسة كمية محددة من محصول معين بمواصفات محددة و في الوقت و المكان

المعلوم ، كما تتعاقد الدولة عن طريق مؤسساتها المختلفة مع المنتجين الزراعيين على توريد المحاصيل التصنيعية بهدف تأمين تلك السلع التي يحتاجها المستهلك بالكميات

و النوعيات المطلوبة لهذه الصناعات، إلا أن تكاليف الإنتاج تحتاج إلى الدعم من طرف الدولة سعيا منها لتشجيع المنتجين على الاستمرار في الإنتاج.

حيث يتصف هذا نظام بالمرونة يعني ذلك إمكانية تحديد شروط العقود المبرمة بعد المناقشة بين الأطراف (الدولة- المنتجين أو المستهلكين) لهذا يعتبر من أنجح نظم التسويق الزراعي لكن في حالة عدم وجود الاحتكار بين طرفي البيع و الشراء.

3- **نظام التسويق التعاوني:** و في هذا النظام يتم تسويق السلع الزراعية من خلال الجمعيات التعاونية التسويقية الزراعية و يكون التسويق بعيدا عن التنافس بين المنتجين .مما يزيد من قوة المساومة لدى المنتج و يؤدي غلى حصول المنتجين على السعر المجز و في نفس الوقت يحصل المستهلك على السلع الزراعية بالسعر المناسب، و ظهر نظام التسويق التعاوني للسلع الزراعية في أوربا و أمريكا بين مزارعي القمح و القطن و منتجي الألبان و مربي حيوانات اللحوم الحمراء و الدواجن و الخضر و الفواكه.و قد نجح هذا النظام في غرب أوربا في تسويق معظم المنتجات الزراعية في السوق الدولية.

هذه الجمعيات التعاونية لها عدة أهداف تسعى لتحقيقها وهي:

- المنع من تدهور أسعارا لمنتجات الزراعية خلال موسم الإنتاج.
- أنها تحل محل الوسطاء في العمليات التسويقية للحد من الاحتكار.
- تخفيض التكاليف الإنتاجية من خلال اختصار الكثير من الأعمال التجارية كالنقل مثلا.

و للسياسة التسويقية أهداف شاملة تتمثل فيما يلي:

- ضمان الاستقلال الوطني عن طريق رفع نسبة الاكتفاء الذاتي و التنويع في الإنتاج. [1]

[1] إيمان عطية، نفس المرجع 133-134.

- تحسين المستوى المعيشي من خلال زيادة الناتج الاجتماعي عن طريق استخدام
- التكنولوجيا الحديثة و تنمية الموارد البشرية .
- السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية و تفعيل التسويق الزراعي.
- المساهمة في خلق فرص عمل جديدة.[2]
- **أهمية التسـويق الزراعـي:**

- يعتبر التسويق الزراعي الكفء عامل أساسي في دفع عجلة التنمية الزراعية، فهو مكمل للتطوير في الإنتاج الزراعي، باعتباره حلقة الوصل الرئيسية بين الريف و الحضر. حيث يؤدي إلى زيادة الاكتفاء الذاتي في الغذاء ، و زيادة في الدخل الناجم من الصادرات الزراعية، كما ترجع أهمية التسويق إلى العلاقات المترابطة بينه وبين الأهداف العامة للتطوير الريفي التالية:
- يساهم النظام التسويقي في انتقال المنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك عن طريق توفير المنافذ التسويقية الملائمة، و ذلك من خلال زيادة دخول المنتجين و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.
- يعمل النظام التسويقي على توفير مستلزمات الإنتاج مثل البذور و الأسمدة و المبيدات و الآلات و المعدات ،و استعمال مستلزمات الإنتاج بشكلها المتطور و المناسب يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و بالتالي إلى زيادة الإنتاج.

تؤدي زيادة الإنتاج إلى ضرورة توفير صناعات غذائية تتركز في مواقع الإنتاج مما يعمل النظام التسويقي بشكل غير مباشر على زيادة فرص العمل و من خلال العمل يزداد الدخل فيه، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق المحلي مما يؤدي في النهاية إلى تطوير هذا القطاع.

- يساعد على تطوير المناطق الريفية. [3]

- **السـياسة الهيكلية:**

[1] إيمان عطية، نفس المرجع 134- 139.

[2] إيمان عطية ناصف، نفس المرجع، ص : 139.

[3] عادل حسين و خليفة الأمين ،التسويق الزراعي، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع 2012 ص: 10-11

هي جميع السياسات الموجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي التي تهدف إلى تشجيع تنظيم المشاريع الزراعية و الزيادة في حجمها. كما أن هناك عدة مجالات تتدخل فيها السياسة الفلاحية الهيكلية كالملكية العقارية – الموارد المالية –الآثار المتبادلة بين النشاط الزراعي ، بهدف المحافظة على البيئة و مواردها المختلفة، بما في ذلك الاستغلال العقلاني لتلك الموارد بغية تحقيق تنمية مستدامة، كما أن هذه السياسة تعكس عدة جوانب فنية و اقتصادية بشكلها الكبير ، وحتى السياسية ،المالية ، القانونية و الإدارية.

و استنتاجا مما سبق فإن مختلف السياسات الفلاحية بما فيها السعرية و التسويقية و الهيكلية فهي سياسات متكاملة فيما بينها مع إمكانية تطبيقها في كافة المجالات المتعلقة بالقطاع الزراعي.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الفلاحية :

- توفير الغذاء لأفراد المجتمع.
- توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية.
- مصدر العملة الصعبة كما هي وسيلة لتمويل التنمية.
- تساهم في خلق السوق للموارد الغذائية.
- وسيلة لتحقيق التراكم في الإنتاج الزراعي الموسع.
- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي.
- الفلاحة تعتبر قاعدة أساسية لخلق فرص الشغل و المساهمة في القضاء على البطالة. [2]

من أولويات الأهداف القومية السياسية الزراعية:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الهامة خاصة في أوقات الأزمات السياسية.
- الاستحواذ على الفائض الزراعي بعد سد الحد الأدنى لاحتياجات أهل الريف و تحويله إلى القطاعات الحضرية لخدمة أغراض التصنيع و التنمية الاقتصادية.
- تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الزراعية و دخول المزارعين.
- حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية. [3]

[1] بيدة سعدية، مرجع سايق،ص:39.

[2] بيدة سعدية، مرجع سايق،ص:39.

[3] زرنوح ياسمينة– اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" دراسة تقييمية"– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط"" جامعة الجزائر: 2006/2005/ ص: 40-41.

المطلب الرابع: أهميـة القطـاع الزراعـي :

يحتل القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي و الحيواني و ما يتفرع عن كل منهما أهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من دول العالم، من خلال الزيادة في الإنتاجية الزراعية لما لها من دور كبير في تنشيط الطلب على السلع في القطاعات الاقتصادية الأخرى.لهذا دعت الضرورة للاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، لأن هذا القطاع يساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من الدول .كما ظهر هذا الاهتمام في النصف الثاني من القرن 19 خاصة في دول إفريقيا و آسيا و يمكن تحديد هذه الأهمية بعدة متغيرات منها:

1- **توفير الاحتياجات الغذائية:** وكان الاهتمام بالاحتياجات الغذائية من ركائز التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة في معظم الدول النامية ، و ذلك لتعدد المتغيرات مثل النمو السكاني المتزايد وارتفاع نسبة الاستهلاك للغذاء، مع انخفاض مستوى الدخل الفردي.

2- **توفير الموارد النقدية:** و يكمن ذلك في توفير المحاصيل التي تتسم بالقدرة التصديرية وخاصة في الدول النامية التي تملك الميزة في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية و هذا ما يجعلها مصدرا رئيسيا في توفير النقد الأجنبي.[1]

3- **القطاع الزراعي سوق للسلع اللازراعية:** و ذلك من خلال الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية التي تمتد إلى تنمية القطاعات الأخرى، و معنى هذا فإن النمو الكبير في القطاع الزراعي سيترتب عليه نمو في الصناعات السمادية و صناعة الآلات الزراعية

و النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين و هذا ما سيترتب عليه زيادة الطلب على السلع الزراعية الإنتاجية و الاستهلاكية، كما أنه يساهم وبشكل كبير في توفير المواد الخام التي يمكن استخدامها كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي. [2]

4- **توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى:** يساهم القطاع الزراعي في توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات .و يتم ذلك لسببين هما:

[1] علي جدوع الشرفات، مبادئ التسويق الزراعي، ط1: 2006 عمان: دار زهران للنشر و التوزيع،ص: 28.
[2] علي جدوع الشرفات، نفس المرجع،ص: 28.

- **السبب الأول** هو وجود بطالة موسمية أو مقدمة في القطاع الزراعي قد تؤدي إلى انتقال العمالة بدورها من هذا القطاع إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي ، و هذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي.
- أما **السبب الثاني** لانتقال العمالة من القطاع فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية التي تتحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا الانتقال يتم عادة قي الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي.

5- **توفير الموارد المالية:** يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الأفراد العاملين فيه سواء العاملين بشكل مباشر في عملية الإنتاج كالمزارعين أو منتجي الأدوية و الأسمدة الزراعية و الأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه الحيواني و النباتي و ملحقاتها، أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في القطاع كالعاملين في تسويق المنتجات الزراعية، كما يساهم هذا القطاع بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة للدول مما ينعكس إيجابيا على مستوى التنمية الاقتصادية. [1]

المبحث الثـاني: مفهـوم التنمية المحلية

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيـع المهمة في الوقت الراهن نظـرا لما تقـوم به من تغيرات في كافة الأصعدة ، و التي تعرف بعملية التغيير في سياسة عامة محلية تعبر عن الاحتياجات بهدف الوحدة المحلية و ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخـدام و استغلال الموارد المحلية و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ، و دمج جميع الوحدات في الدولة، نحن بصدد معالجة مفهوم التنمية المحلية ، واستخلاص أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية.

[1] عنبر إبراهيم شلاش ،التسويق الزراعي، ط1: 2012 عمان :دار الثقافة للنشر و التوزيع،،ص:281.

يقصد بالتنمية في معناها الشامل أنها عملية الاستغلال الأمثل للموارد المادية و البشرية ، بهدف تطوير كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و البيئية في مجتمع معين بمساهمة جهود كل من المجتمع و المؤسسات الرسمية و الشعبية التي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطن في شتى مجالات الحياة.

أما مصطلح التنمية المحلية فيشير إلى النطاق الجغرافي للتنمية و الذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن الدولة، كما يمكن التمييز بين مستويين من التنمية المحلية، **فالمستوى المحلي الواسع** يشمل على إقليم محدد وفق التقسيمات الإدارية السائدة في الدول مثل المحافظات، أما **المستوى الضيق** فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية صغيرة و محدودة نسبيا.[1]

مفهوم تنمية المجتمع المحلي:

يعرف قاموس علم الاجتماع " المجتمع المحلي" على لأنه "مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة و يشتركون معا في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و يكونون فيما بينهم

وحدة اجتماعية، ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة و يشعرون بالانتماء نحوها و أمثلة المجتمع المحلي الدينية و القرية...".[2]

حيث يعتبر هذا المفهوم قديما ظهر منذ محاولة الإنسان العيش و العمل المشترك لتحسين ظروفه و المحافظة على منجزاته، حيث يفترض هذا المفهوم أن أية مجموعة من البشر تتوفر لديها الإمكانيات و القدرة على التعاون، و لها الحرية في اختيار الوسائل التي تمكن هؤلاء الأفراد من إشباع حاجياتهم، حيث ينظر لهذا المفهوم بالتفاؤل لأن المجتمعات المحلية ترى أن السلم بدل من الخلافات و الصراعات.[3]

و ينظر بعض الباحثين و المفكرين إلى التنمية المحلية بمستوياتها المختلفة من زاويتين:

1- من زاوية التنمية الإقليمية Regionnal development : هي تشتمل على بقعة جزئية لكنها كبيرة نسبيا ضمن الإقليم الكامل للدولة.

[1] نائل عبد الحافظ العوامله، إدارة التنمية"الأسس– النظريات– التنظيمات العملية"" الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، 2010 ص: 151.

[2] أيمن عودة المعاني، الادارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر، 2010 ص: 137.

[3] محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية" دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"" رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم السياسية– تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري ولاية قسنطينة: 2011/2010/ ص:99.

2- زاوية التنمية المحلية بمعناها الضيق Local Development :و التي تشتمل على المناطق البلدية و القروية الصغيرة نسبيا، كما ينظر كتاب آخرون إلى التنمية المحلية الخاصة ببعض المناطق في الدولة من زاوية مدى التحضر و التمدن و هناك نوعين حسب هذا الأساس.

- التنمية المدنية أو الحضرية Urban Development: وهذه تخص المجتمعات السكانية الكبيرة التي تتصف ببعض الخصائص السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية المتعددة حيث تشمل التنمية الحضرية التجمعات و المدن الكبرى.
- التنمية الريفية Rural Development : هذا النوع من التنمية يخص المجتمعات الريفية و القروية التي تتصف بمستويات التنمية المنخفضة في مختلف أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و السكنية وغيرها.[1]

إضافة إلى هذا هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية سنستدرج منها مايلي:

تعرف التنمية المحلية أنها" تلك العمليات التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة بمناقشة مشكلات حاجياتهم و رسم الخطط المشتركة لإتباعها و يتم من خلالها التركيز على التحرك المجتمعي لحل تلك المشكلات "[2]

و كذلك تعني التنمية المحلية" مجموعة السياسات و المشروعات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود و مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات"[3]

تعريف التنمية المحلية: باعتبارها كيفية لتطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في إقليم الدولة ، و ارتباطها الكبير بمفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها **البنك الدولي** في إحدى تقاريره المنشورة على أنها " عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لفقراء الريف و ذلك بزيادة الإنتاج الزراعي و إنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة و تحسين الخدمات الصحية و التعليمية و وسائل الاتصال و الإسكان"[4]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المحلية.

[1] نائل عبد الحافظ العوامله، مرجع سابق، ص: 151-152

[2] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية" دراسة حالة البلدية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: 2011/2010/ ص: 79.

[3] أيمن المعاني، مرجع سابق،ص:138 .

[4] مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 ص: 05.

ظهرت فكرة التنمية المحلية عام 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي و اعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة، كما أوصى مؤتمر **كمبردج** عام 1948 و الخاص بالإدارة الإفريقية بضرورة تنمية المجتمع المحلي و حدد تعريف لها، و الاعتماد على المشاركة و المبادرة المحلية للأفراد المجتمع.

و في عام 1954 أوصى مؤتمر **أشردج** الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، منها ساهم العديد في تحديد مفهوم التنمية على مستوى الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة ، تم التركيز على مفهوم" **تنمية المجتمع**" من خلال المشاركة الإيجابية للمجتمع و ذلك لمساعدة الأفراد على إشباع حاجاتهم في مجال الزراعة و المياه و الصناعة، و بعد ذلك ظهر مفهوم "**التنمية القطاعية الريفية**" الذي اهتم بالجانب الاقتصادي و زيادة الإنتاج الزراعي في تقرير 1975 **للبنك الدولي** و ذلك لأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز على فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فأصبح هناك مفهوم جديد للتنمية لا يشمل فقط تنمية المناطق الريفية بل المناطق الحضرية أيضا هو " **التنمية المحلية**"

فمنذ الستينات بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل و كرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

وقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعددة الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ثم التنمية الريفية المتكاملة.

حيث عرفت التنمية الريفية بأنها" مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية و الهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل و الحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة و الاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة و ذلك عن طريق استعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير".[1]

[1] وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر ولاية باتنة: 2010/2009/ ص: 55-56.

وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية الستينات وتحديدا في **فرنسا** كرد فعل لقرارات الدول التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية ، وكان الهدف من هذه

القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة و الضواحي و حتى داخل العاصمة

في حد ذاتها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق أي اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين.

وكانت هذه الفكرة مرفوضة من طرف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات سكانه و تطلعاتهم ، و لذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت و التي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار (العاصمة) سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا.

لقد كان هذا الأمر مرفوض في البداية و لم يحضى بالقبول و الاحترام لأنه بني على أبعاد سياسية مطالبة بهوية خاصة للأقاليم، ثم استقر هذا المطلب على الجانب الاقتصادي و الاجتماع،. و في بداية الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز على القبول و كسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية و المؤسسات و الجمعيات و منها مندوبية مراقبة التراب و العمل الجهوي (DATAR) الفرنسية التي أقرت في مخطط 1984–1988 أن التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية. [1]

المطلب الثالـث: نظـريات التنميـة المحليـة

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، أن الواقع بين أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة و تنمية المناطق من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز توجهات و أفكار جديدة وقد تميزت مرحلة الستينات بظهور مجموعة من النظريات نستدرجها كمايلي:

- **النظرية الأولى: نظرية أقطاب النمو**: les poles de croissance

و التي يمثلها كل من **فرانسوا بيرو بودفيل هيرشمان** وغيرهم، لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف و القضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف، حيث تقوم هذه

[1] خنفري خيضر– تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع آفاق– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية "فرع التحليل الاقتصادي"" جامعة الجزائر 3 : 2011/2010/ ص: 13.

النظرية على أساس القضاء المتعدد الأقطاب و الذي يعرفه **بيرو** بأنه " فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها و تقوم بينه و بين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة.

كما يعرف **يفليب إيدلو** هذه النظرية بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن و في أن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة...، أنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق و النظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات.

و من هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته و من ثمة سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل.[1]

- **النظرية الثانية** نظرية القاعدة الاقتصادية: La base Economique

هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق ، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير و الذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي و في هذا المجال يقول **كلود لكور** " النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل و الذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير و إشباع مختلف الحاجيات المحلية و كذا توسيع النمو". حيث تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية و نشاطات داخلية.

1- النشاطات القاعدية: هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة و التي تساهم في خلق مناصب شغل و جلب مداخيل من الخارج مثل قطاع السياحة.

2- النشاطات الداخلية: هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجات الداخلية للمنطقة، و بالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة و بالتالي تطوير البلد بأكمله. خنفري .

- **النظرية الثالثة: نظرية التنمية من تحت**Teorie du develppement par le bas

هذه النظرية ترتكز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات و قد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة (البترول) و تكاليف النقل و انخفاض المالية العمومية، مما طرح

[1] خيضر، نفس المرجع،ص:13- 14.

أفكار جديدة و بدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خاصة بعد التحولات التي مست المجتمعات و أهمها أكثر بالجوانب الاجتماعية و البيئية، و مطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

حيث يقول **جون لويس قويقو** حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنها " تعبير عن تضامن محلي ، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة و يظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية و الذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية"، هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية و هي:

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة و الذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.
- الجانب الاقتصادي و المتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها.
-

- **النظرية الرابعة: هي نظرية المقاطعة الصناعية District Indestrie**

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها ألفريد مارشال (1890) الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشا من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس في منطقة واحدة و التي أطلق عليها اسم مقاطعة الصناعية. هذه الأفكار طورها الاقتصادي الإيطالي بيكلتيني 1979 خصوصا على مستوى إيطاليا و تحديدا منطقة الوسط الشمالي، كما تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى:[1]

– تحفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو البيع.

– الاستفادة من يد عاملة مؤهلة و قريبة

إلا أن مبررات المقاطعة الصناعية تتمثل في أنها ترتكز على مجموعة كبيرة من المؤسسات المتخصصة في نشاط معين (الألبسة – الأحذية – الآلات) كقيام تضامن و تعاون بين هذه المؤسسات، و امتلاكها قدرة إنتاج مرنة و مسايرة للطلب المحلي المتزايد، وذلك بهدف مساعدة السلطات الإدارية لهذا المجتمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

[1] خنفري خيضر نفس المرجع، ص: 15..

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في لمكان الواحد فلأعمال و الإطارات و الرؤساء ستتاح لهم الفرصة غي التكلم و التقارب و بالتالي إمكانية القيام بمبادرات و خلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين.

النظرية الخامسة: نظرية الوسط المجدد: Le milieu Innovateur

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد و التي يرأسها **فليب إيدلو،** و التي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد و المنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل و متجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، و هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر و عوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف و التأقلم مع مختلف المتغيرات، وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، و في هذا الإطار يقول **دينيس مايلات** " أن الوسط أو الإقليم يضم مجموعة متكاملة من أدوات الانتاج ثقافة و تقنية و عناصر تساعد المؤسسة على المعرفة و التنظيم و استعمال التكنولوجيات و دخول السوق و بذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب و الفهم و الحركة المتواصلة".[1]

المطلب الرابع: مقومات،عوامل، دعائم التنمية المحلية:

- **مقومات التنمية المحلية:**

1- **المقومات المالية:** يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و تحقيق الأهداف الملزمة بها ، إضافة إلى قيامها بالمهام المنوطة إليها بغرض توفير الخدمات للمواطن المحلي قد يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية، علما أنه كلما زادت وفرة الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما تمكنت من ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه دون اللجوء إلى الحكومة المركزية لطلب الإعانات المالية.

كما أن التسيير الفعال لتلك الموارد المالية يتطلب الاعتماد على إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى التنظيم و التخطيط الجيد و حتى الرقابة المستمرة من طرف هيئات محلية متخصصة، كما أن هذه المقومات المالية تساهم بشكل كبير في تحقيق تنمية محلية شاملة من خلال توفرها على نظام محاسبي كفؤ وقيم مالية و موازنة محلية دقيقة ،إضافة إلى امتلاكها المعلومات المنطقية و هذا ما يميز الهيئات المحلية بالاستقلالية

[1] خنفري خيضر، نفس المرجع، ص: 15-16

المالية التامة و تدفعها للعمل بكفاءة عالية بهدف تحقيق تنمية محلية في مختلف المجالات و تلبية كامل مطالب المواطن المحلي.

1- المقـومات البشــرية:

يعتبر العنصر البشري أهم مقومات العملية الإنمائية التي تساهم في نجاح التنمية المحلية من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، كما أنه العنصر المباشر الذي يشارك في إدارة التمويل اللازم لإقامة المشروعات التنموية المحلية و يسهر على تنفيذها و متابعتها. [1]

حيث ينظر للعنصر البشري من زاوية أولى بصفته غاية للتنمية و الثانية بأنه وسيلة لتحقيقها، لذا فإن الهدف الرئيسي للتنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية في مختلف جوانبها. الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية منهاّ، بناءا على ما يملكه الفرد من قدرات ذهنية و جسدية و قوى يستفاد منها. باعتبارها العنصر الأساسي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، و لن يأتي ذلك بفضل استيعاب هذه الحقيقة و تفعيلها ميدانيا، و يكون هذا بوضع إستراتيجية هادفة ترتكز على مراحل أساسية منها:

- **الرعـاية الاجتـماعية:** و تتمثل في توفير مجمل الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة كالغـذاء – الصحة – التعليم – التوظيف – السكن...إلخ.

- **التأهيـل الفـني:** و يشتمل على المؤهلات العلمية التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم بين المعطيات الإنتاجية و التطورات التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ، و يتم إدراج ذلك في إطار التدريب ، الإعلام، نشر الوعي الثقافي و الفكري.

- **المشاركة الجـماعية الشعبية:** و يعني بها إشراك أفراد المجتمع المحلي في تحديد احتياجات التنمية و صياغة برامج العمل و المشروعات التنموية المحلية السهر على تنفيذها و متابعتها بهدف ترسيخ الثقة و المصداقية بين أفراد المجتمع، و هذا قد يؤدي إلى توفير المناخ الملائم لتطوير و تفعيل دور العنصر البشري باعتباره العنصر الأساسي في تجسيد المشروعات التنموية.

2- المقــومات التنظيميـة:

[1] فرحي أحمد، الأحزاب السياسية و واقع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: 2015/2014/ ص: 68.

و تتمثل هذه المقومات في وجود نظام لإدارة الشؤون المحلية إلى جانب إدارة مركزية مهمتها تسيير المرافق المحلية و تنظيم شؤون المجتمع المحلي، و يكون ذلك من خلال الإدارة و تعرف بأنها " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيا على الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة بقدر معين من الرقابة أمام تلك الإدارة المركزية". حيث أن هذا النظام الإداري المحلي يتميز بالخصائص التالية: [1]

- التنسيق بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية بهدف وضع خطط و برامج المشروعات التي تتماشى مع حاجات السكان المحليين حسب ظروفهم و متطلباتهم المحلية. كما تقوم باستخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية مع مراعاة الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار.
- ترسيخ مبدأ الرقابة الشعبية من خلال مشاركة المواطن المحلي في صياغة الخطط و البرامج وتنفيذها و متابعتها.
- تساعد في اكتساب الكوادر المحلية للخبرة من خلال إشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات المختلفة.

- **عوامل التنمية المحلية:**

1- **العوامل الاجتماعية:** نعني بها ارتفاع المستوى المعيشي انخفاض الكثافة السكانية وكذا الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و تحسين مستويات الرعاية الصحية.

2- **العوامل الاقتصادية:** يقصد بها نمو ثقافة العمل و الإنجاز و تغيير المفاهيم المقترنة ببعض المهن و الحرف، و كذا تطور تقسيم العمل و ارتفاع المهارات الفنية و الإدارية و تطور أساليب الإدارة من خلال اعتمادها أسلوب التخطيط.

3- **العوامل السياسية:** عدم احتكار السلطة وتحقيق آليات الديمقراطية و المساواة الاجتماعية مع ضرورة تهيئة المناخ النفسي العام والتشجيع على التنمية و التنمية المحلية بصفة خاصة. [2]

- **دعائـم التنميـة المحليـة**

[1] فرحي أحمد، نفس المرجع ص: 68-70.

[2] فرحي أحمد، نفس مرجع ص: 70-72

1- **برنامج مخطط** : و هو يرتكز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع و ذلك لأن التخطيط الكفء هو الطريقة المثالي التي تتضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية
الطبيعية و البشرية بطريقة علمية و عملية لكي تحقق الرقي و الرفاهية للمجتمع.

2- **المشاركة الجماهرية:** من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية، أي مشاركة سكان الهيئة المحلية تفكيرا و عملا في وضع و تنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة من خلال إقناعهم بالحاجات الجديدة و تدريبهم على استعمال وسائل حديثة للإنتاج، و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج، و الاستهلاك، الادخار.

3- **المساعدات الفنية:** وهي ما تقدمه الحكومة لأن عملية التنمية المحلية تحتاج إلى عنصرين مهمين هما العنصر البشرية و المادي و يمتزج هذين العنصرين بشكل كبير في الحياة الاجتماعية فيشكلان مساعدات فنية و مالية و بشرية كلاهما يكمل الآخر.

4- **التكامل بين الاقتصاديات:** إن القواعد السياسات في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في مختلف الميادين عن طريق البرامج متعددة الأغراض و هذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاقتصادية في تعتمد على بعضها البعض و تتبادل التأثير ة التأثر.[1]

المبحث الثالث: معوقات السياسة الفلاحية و التنمية المحلية

المطلب الأول: المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي[2]

بالرغم من انخفاض الاهتمام بقطاع الزراعة في الدول النامية في الستينات و السبعينات من القرن الماضي نتيجة توجه الكثير من هذه الدول إلى التصنيع كأداة رئيسية للتنمية .

يعتبر هذا العائق الأساسي أمام السير الحسن للقطاع ، إلا أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من الدول العربية لا زالت تعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي، غير أن مشاكل القطاع الزراعي قد لا تنحصر

[1] فرحي أحمد، مرجع سابق، ص: 72.

[2] صالح العصفور، السياسات الزراعية " سلسلة دورية تعتني بقضايا التنمية في الاقطار العربية"" السنة الثانية، العدد 21 سبتمبر 2003 ص 3.

في نقص الموارد فقط ، و إنما ترتبط بكفاءة الاستغلال الأمثل للقدر المتوفر منها. فهناك العديد من المعوقات التي تعترض مسيرة القطاع الزراعي.

– منها ما هو اقتصادي: كالاختلالات في أسواق المنتجات الزراعية و مستلزمات الإنتاج الناجمة عن احتكار الإنتاج و التوزيع، أو عن تدخل الدولة من خلال تسعير المنتجات و تحديد أسعار الصرف و فرض الضرائب، ما أدى إلى العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي خاصة في ظل ضعف حوافز الاستثمار في هذا القطاع.

- و منها ما هو مؤسسي كانخفاض الإنفاق و الاستثمار في المجالات المتعلقة بالتعليم و البحث العلمي في الدول العربية، و بالتالي بقاء القطاع الزراعي أسير الطرق التقليدية منخفضة الإنتاجية. و انخفاض كفاءة مؤسسات الإرشاد الزراعي. [1]
- إضافة إلى وجود المعوقات الطبيعية مثل: ملوحة التربة، و قلة خصوبتها، التصحر، التضاريس الوعرة، الاعتماد الكبير على الري المطري. كما أنه لهذا القطاع تأثيرات بيئية من خلال تعرية التربة و مساهمة الزراعة في تراجع نوعية المياه و ذلك خلال احتوائها على المواد الكيميائية و الأسمدة. وكذلك لها تأثير كبير عند تحويل الغابات إلى أراضي فلاحية و بالتالي القضاء على التنوع البيئي.

المطلب الثاني: معـوقات التنمية المحلية

تتلخص معوقات التنمية المحلية في مجموعة عقبات اقتصادية و اجتماعية سنوجزها فيما يلي:

- قلة و محدودية توفر الموارد.

عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية المحلية.

المشكلة السكانية و خاصة المتعلقة بالنمو السكاني المستمر في الارتفاع و علاقته بالموارد الطبيعية و المالية المتاحة لدى الهيئات المحلية.

– نقص التعليم و التكوين أي نقص المهارات التقنية و الإدارية على المستوى المحلي ، إضافة إلى تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحالين.

[1] صالح العصفور، نفس المرجع، ص 3-4.

– عدم تجسيد اللامركزية الفعلية و الديمقراطية المحلية، و يعني ذلك الاستقلالية المحدودة التي تتمتع بها الهيئات المحلية، فمثلا البلديات التي لها القدرة على تمويل مشاريعها ذاتيا فإنها تتمتع باستقلالية أكثر، والعكس بالنسبة للبلديات الغير قادرة على ذلك فهي تبقى تابعة للحكومة المركزية.[1]

المطلب الثالث: دور قطاع الزراعة في امتصاص البطالة بالجزائر

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، ولقد برزت مشكلة البطالة ضمن المشكلات التي تحاول السياسات و الخطط الاقتصادية و الاجتماعية مواجهتها و وضع الحلول المناسبة لها، كما أضحت هذه المشكلة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث. وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

ومن هنا أصبحت البطالة من القضايا الملحة والحاسمة التي لا تقبل بأي حال التأخير والتأجيل لذلك سعت مختلف الحكومات من خلال سياساتها الاقتصادية للتقليص من حدتها عن طرق عدة برامج شملت كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، وبغية الإطلاع على مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة بالجزائر و ما توصل إليه من نتائج. [2]

لذا يمكن تقديم عدد من التوصيات في هذا المجال تفعيلا لدور الزراعة في الجزائر في امتصاص البطالة من خلال ما يلي:

– تكثيف جهود الدولة ومساعيها عبر برامجها التنموية للتقليص من حدة معدل البطالة في البلاد، خاصة من خلال المشاريع الموجهة للشباب خرجي الجامعات على وجه الخصوص، من خلال اللقاءات التحسيسية بالبرامج وآليات الدعم التي توفرها الدولة للاستثمار في القطاع الزراعي.

تنشيط السياسات الزراعية والاعتماد على التقنيات الحديثة في الري والزراعة من أجل

الابتعاد عن الزراعة المطرية السائدة في البلاد من خلال الاستثمار في هذا الجانب وتوعية المستثمرين في القطاع بأهمية ذلك.

- الزيادة من حجم التحفيزات الموجهة للفلاحين خاصة في مجالات القروض والتوعية الفلاحية.

وفي الختام نجد أن عدم إقبال البطالين على الاستثمار في القطاع الزراعي أمام ما تتيحه الدولة من إمكانات يضع على عاتقها مسؤولية التوعية والتوجيه من أجل تفعيل دور القطاع ليس في امتصاص البطالة

[1] محمد صالح تركي القريشي نفس المرجع، ص:203.

[2] شباب سارة، دور القطاع السياحي في دعم التنمية المحلية " دراسة حالة الحمامات المعدنية في ولاية سعيدة"" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة و تنمية"" جامعة الطاهر مولاي، سعيدة :2015/2014/ ص: 47– 48 .

فحسب، ولكن في تحقيق البلاد للاكتفاء الذاتي ومواجهة تحديات الشراكة الأوربية وأهداف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما يطرحه ذلك من تحديات أمام الواقع. [1]

خلاصة الفصل

نستنتج **أن** السياسات الزراعية هي مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية،هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

أما التنمية المحلية تعتبر من المواضيع المهمة في الوقت الراهن نظرا لما تقوم به من تغيرات في كافة الأصعدة ، و التي تعرف بعملية التغيير في سياسة عامة محلية تعبر عن الاحتياجات بهدف الوحدة المحلية و ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام و استغلال الموارد المحلية و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ، و دمج جميع الوحدات في الدولة.

1

د عمر جنينة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامةعنوان المداخلة: دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، جامعة المسيلة،15 –16 نوفمبر 2011.

الفصل الثاني

السياسة الفلاحية و واقع التنمية المحلية في الجزائر

مقدمة الفصل:

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا إستراتيجيا في الاقتصاد الوطني، ولا يزال يلعب دورا هاما لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، فقد خضع قطاع الفلاحة في الجزائر على مدى ثلاثة عقود من الاستقلال إلى سلسلة من الإصلاحات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة :تسيير ذاتي، ثورة زراعية، إعادة الهيكلة و غيرها، كما مست مجالات عديدة كالعقار و القرض ، التمويل، التسويق ...إلخ، و قد كانت الحجة المقدمة في كل مرة ترتكز على إرادة الدولة في النهوض بهذا القطاع الحيوي بتوفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، على نحو يجعله قادرا على الاضطلاع بالمهام المنوطة به في إطار التنمية الاقتصادية للبلاد، وقد بات تعميق الإصلاحات في القطاع الفلاحي ضرورة لتحريره من الممارسات البيروقراطية لأجهزة الوصاية ، والضغوط الاحتكارية لمؤسسات عمومية ومجموعات خواص ، يمثل الانشغالات الرئيسية للحكومة.

وارتأينا أن نتناول في هذا الفصل مناقشة التطورات التي طرأت على مجال التنمية الفلاحية ، وذلك بالتطرق إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، و آفاق التنمية في الجزائر بداية بتسوية أهم مشاكل القطاع الفلاحية المتمثلة في تسوية العقارات إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ومن ثم تحديد أفاق جديدة لتسييره في المستقبل.

كما أن المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعاً بارز في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط (1967–1989م) أوفي إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990م، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة الموكل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية.

المبحث الأول: واقـع القطاع الفلاحي في الجزائـر.

المطلب الأول: الزراعة قبل الاستقلال

كان الاقتصاد الاستعماري مبني على استغلال الشعوب و اغتصاب أملاكهم بهدف السيطرة على ثرواتهم، و هذا ما حدث في الجزائر . حيث قام المستعمر بنزع الأراضي و منحها للمعمرين، حيث تميزت هذه المرحلة بتغييرات واسعة مست القطاع الزراعي كمنحه بنية جديدة تتمثل في تحويل الزراعة من محلية تستجيب في إنتاجها إلى حاجات الأفراد، إلى زراعة خارجية مكملة للسوق الفرنسية. فالسياسة الاستعمارية الاستيطانية في بلادنا اعتمدت في هذه الفترة على استغلال الأراضي الخصبة الموجودة لتمويل السوق الأوروبية بصفة خاصة بالمنتجات الجزائرية، و هذا ما أضعف الاقتصاد الجزائري بشكل أصبح فيه تابعا للنظام الفرنسي. و أهم ما ميز هذه المرحلة سياسة الأرض المحروقة التي تمكنت من خلالها السلطات الاستعمارية الاستحواذ على أخصب الأراضي الزراعية و المقدرة بحوالي 17 مليون هكتار.

و ما ميز هذه المرحلة هو قيام الإدارة الفرنسية آنذاك بجلب نوع جديد من المحاصيل الزراعية و المتمثل في غرس الكروم لاستخلاص الخمور بالإضافة إلى تخصيص قروض تشجيعية، كما أن هذا الاهتمام البالغ بنوع الزراعة الجديدة، ما أدى إلى انخفاض مردودية المحاصيل التي تعد مصدرا لرؤوس الأموال. وكذلك تقليص المساحات المتخصصة لها كالقمح و لذلك خصصت الإدارة الفرنسية في القانون الجمركي لسنة 1851م. رؤوس أموال لتدعيم هذا المنتوج حيث عرف هذا المنتوج ارتفاعا من المساحة الزراعية بنسبة تقدر بـ 9 % و 22 % خلال الفترة 1860 – 1861. بينما ارتفع إنتاجه بنسبة تصل إلى 28 % سنة 1900. و عموما يمكن القول بأن الفترة الاستعمارية مرت بثلاث مراحل:[1]

المرحلة الاولى 1830–1880: امتازت باستعمال الملكية الزراعية المدعمة من طرف الدولة بقانون الحماية الصادر سنة 1958: وكذا تشجيع هذه الملكيات عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لها من أجل الحصول على أكبر مردودية ممكنة و التركيز على زراعة المحاصيل الشتوية و جعلها من الأولويات .و باختصار فإن هذه المرحلة تميزت بانتشار المحاصيل الشتوية لاعتبارها مصدرا لتراكم رأس المال من جهة و تطبيق الثورة الزراعية من جهة أخرى.

[1] قدوري عامر، التنمية الريفية في الجزائر" دراسة تطبيقية حول التنمية الريفية في ولاية سعيدة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وتنمية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة: 2015/2014.ص57.

المرحلة الثانية 1880– 1930: تميزت هذه المرحلة بتراجع الرأسمالية الزراعية و الاهتمام بزراعة الكروم لمرد وديتها و مساهمتها في تراكم رأس المال حيث احتلت المحاصيل الشتوية المرتبة الثانية بعدما كانت في الفترة السابقة في الصدارة.

المرحلة الثالثة 1930–1960: امتازت هذه المرحلة عن سابقاتها بظهور التخطيط الزراعي في شكل مخططات إنمائية تهدف إلى تحديث القطاع التقليدي الخاص و لهذا السبب أنشأت هيئات تنظيمية لغرض تدعيم الزراعة الخاصة بالكروم و المحاصيل الشتوية. هذه الإجراءات مكنت من تحقيق ارتفاعا في إنتاجية الكروم ، إذ ما يمكن استخلاصه من واقع الزراعة في هذه الفترة أن معظم الجزائريين كانوا يعملون كخماسين للمعمرين في حين أن البقية القليلة مالكة للأراضي لكنها قاحلة لا يمكنهم من تحقيق إلا قوت يومهم، و بصفة عامة فإن ما يعادل 80 % من الجزائريين يعملون في الزراعة مقابل 14% من الأوروبيين في القطاع مالكين للأراضي الجزائرية.[1]

المطلب الثاني : الزراعة بعد الاستقلال (1962– 1989)

- **مرحلة التسييـر الذاتـي :**

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت هياكل الاقتصاد في البلاد لاسيما في سنتي 1961 و1962، حيث كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز. و بعد هجرة ما يقرب مليون معمر إلى فرنسا تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم و مدخراتهم و رؤوس أموالهم سد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم و التي كانت جد قليلة علما أن أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف بنسبة 90%% [2]فقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " و هكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه "

[1] قدوري عامر، **نفس المرجع** : 57–58.

[2] شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر" دراسة تحليلية و تقييمية""** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاتصادية تخصص: نقود و مالية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2013/2012 :35. محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 : :11 .

تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها "[1] و ذلك عندما شرع العمال في القاعدة بتشغيل الوحدات الزراعة و الصناعية التي تركها المعمرين بعد صيف 1962، لهذا تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي. فتم إنشاء نظام التسيير الذاتي كان ذلك بمرسوم 1963/03/22، وقد استمد مبادئه الأولى من خلال قرارات مؤتمر طرابلس الذي يهدف أساسا إلى إجراء إصلاح زراعي واستخدام الأساليب الحديثة بغرض المحافظة على الطابع الفلاحي للأراضي . العموم يمكن اختصار المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي:

المرحلة الأولى: تمتد من 1962 إلى 1968 تعتبر بمثابة مرحلة النشأة، و التي تم خلالها تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات و مخرجات التسيير الذاتي على الثروات الوطنية.

المرحلة الثانية: تمتد من 1967 إلى 1975 في هذه المرحلة تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة؛ كما تم إنشاء تعاونيات و كذلك الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بمختلف فروعه.

هذه المرحلة ركزت على إنشاء هياكل جديدة. تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال دون الاهتمام بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة.

المرحلة الثالثة: جاءت كحصيلة منطقية للنتائج الناجمة من الإجراءات السابقة، بالرغم من كل تلك الإجراءات و المحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلا. لهذا فإن تطوير القطاع الفلاحي يتطلب سياسة فلاحية شاملة، تستدعي التغيير الجذري للعلاقات الإنتاجية الزراعية.[2]

[1] **السياسة الفلاحية في الجزائر: انجازات ، مخاطر وتحديات منذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا.، متوفر على الرابط:**

http://fr.calameo.comvb/show thread.php?t=7326

[2] السياسة الفلاحية في الجزائر، نفس المرجع.
6محمد سويدي، مرجع سابق، ص11.

- **الثــورة الزراعيــة:**

و في سنة 1971 تم الإعلان عن الثورة الزراعية من أجل النهوض بالفلاحة و تنظيمها و هي ثاني نظام عرفه العقار الفلاحي و صدر بموجب الأمر 73/71 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 المتضمن قانون الثورة الزراعية، و يهدف هذا النظام إلى تأميم و توزيع عادل و فعلي لوسائل الإنتاج، و على هذا الأساس برزت الرغبة في إقامة الملكية الاشتراكية بوضع ملكية وسائل الإنتاج بيد الشعب و تثبيت حقوق صغار الفلاحين، بمنحهم أراضي و تجهيزهم بوسائل الإنتاج أما الملكية الخاصة التي احتفظت بدور ثانوي و محدود فقد اعترف بها القانون في المجال الفلاحي و أدمجت في عملية التنمية الوطنية و حرص على فرض تنظيم شامل و متكامل لها، [2]حتى تبقى ملكية غير مستغلة تؤدي وظيفة هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني و وجود هذه الملكية مرهون بوجود ضوابط سنها المشرع لعدم السماح لها بالتوسع على حساب الملكية الجماعية بحيث وضعت مبادئ جديدة تغير من نمط الاستغلال الفلاحي عبرت منها المادة الأولى من الأمر 73/71 بعبارة " الأرض لمن يخدمها " و التي تجد معناها السطحي في الالتزام بالاستغلال المباشر و الشخصي للعقار الفلاحي. [3]

إلا أن فكرة الإصلاح الزراعي كانت حد المبادئ الأساسية في برنامج طرابلس الذي يعتبر الوثيقة الأولى التي رسمت الخطوط العريضة لبناء الدولة، و الذي استعمل فكرة الثورة الزراعية محددا للمبادئ الواجب إتباعها لتحقيق ذلك و المتمثلة في:

الحفاظ على الطابع الفلاحي للأرض.

ضم عدد من الوحدات الزراعية من جهة، و تطوير و عصرنة الزراعة من جهة أخرى.

7 مريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة "حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012/2011 ص 120.

إقامة إصلاح زراعي عن طريق تحديد الملكيات الكبرى للأروبيين و كبار الملاك، و إن كانت التوجهات الاشتراكية غامضة نوعا ما لكن عند التعرض لطرق استغلال الأراضي نجده قد حدد نموذجين هما: مزارع الدولة و التعاونيات.[1]

كما اعتمدت الثورة الزراعية على نظام التعاونيات فقد شكلت 5261 تعاونية تضمنت مختلف الأنماط و احتضنت 90 ألف فلاح مقابل 170 ألف في قطاع " التسيير الذاتي" (مزارع الدولة) و 10 % فقط ملكية خاصة أممتها الدولة. حيث لم تثر الثورة الزراعية حماسة كبيرة مما جعل الفلاحون المقدر عددهم بنحو 7 مليون في عام 1973 يشعرون بأنهم غير معنيون بهذا التحد الاستبدادي للزراعة، فكانت الأهداف المرسومة للزراعة هي متعددة منها:

تحسين و توازن المداخيل.

تنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي لتلبية الحاجات الغذائية للبلد.

ترسيخ و تحسين مركز الجزائر في السوق العالمية في مستوى تصدير المنتجات الزراعية.

لكن رغم المرجعيات الشكلية التي تعترف بأهمية القطاع الزراعي، فقد ضحى به لأن التصنيع وحده هو الذي حضي بالأولويات. [2]

فوفقا للاقتصادي **عبد اللطيف بن اشنهاتو** كانت العلاقة الإجمالية بين الاستثمار الموظف و الاستثمار الضروري الطبيعي لتجديد الجهاز الإنتاجي قد بلغت في قطاع التسيير الذاتي خلال المرحلة 1966- 1974 فقط نسبة 38% بشكل عام.

مع أنه لم تتوقف المساهمة الضعيفة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عن التراجع في الفترة الموالية 1970-1977، و هي لا تسمح دائما بتجديد و سائل الإنتاج الموجودة لأن ذلك كان يتطلب الإصلاح الزراعي.[3]

---

[1] صبيحة بخوش، السياسات الزراعية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقلال الغذائي" 1980-1989"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التنظيم، جامعة الجزائر: مارس 1991 : 4.

[2] الأمر 73/71 المؤرخ في1971/11/08 المتضمن الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية، العدد 97، سنة 1971.

[3] بنجامين ستورا ترجمة: صباغ ممدوح كعدان، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، دمشق: منشورات الهيئة العامة

فكانت الحبوب تمثل في هذه الفترة 30 % من الإنتاج الإجمالي الخام، مع الاختلاف من سنة لأخرى بسبب تفاوت الأمطار و مشكلة الجفاف. وكانت زراعة الحمضيات تشكل ثاني منتوج بعد الحبوب، حيث ارتفع إنتاجها 05 مرات في هذه الفترة.

كما عرفت زراعة البقول نموا ملحوظا لتمثل تقريبا 1,6 % من المنتوج الإجمالي مقارنة مع نهاية المرحلة، أما الكروم فأصبحت تمثل 10 % فقط من الإنتاج الخام في قطاع التسيير الذاتي، رغم أنه كانت إنتاجا هاما في الفترة الاستعمارية و في السنوات الأولى من تطبيق التسيير الذاتي حيث كانت تمثل 38 % من الإنتاج الخام. [1]

فعالم السياسة **برونو ايتين** " يرى أن ما قاد السيرورة نحو الفشل هو نوع من خضوع العالم الفلاحي و الريفي لمنطق تصنيع الاقتصاد و بشكل أكثر عمومية فرض سيطرة فئات حضرية على السلطة حيث بقيت الأسعار و الأجور في القطاع الزراعي مجمدة كما بنيت مصانع على ما يزيد 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الجيدة التي كانت تستجير اليد العاملة؛ مما أدى بنقص العمل الزراعي إلى الهجرة المتتالية، لذا لم يتقدم الإنتاج الزراعي إلا بشكله الضعيف جدا.[2]

مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي (نشأة المستثمرات الفلاحية)

ما ميز هذه المرحلة نشأة القطاع الفلاحي الاشتراكي DAS من 1980 إلى 1987 و التي تضمنتها التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 نتيجة للمشاكل التي كان يعيشها القطاع العمومي بصفة عامة و القطاع الزراعي بصفة خاصة في الجزائر.

فرأت الدولة آنذاك إدخال إصلاح جديد على القطاع الفلاحي بهدف تفعيل و إعطاء المكانة الاقتصادية اللازمة له بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى و الحد من فوضى التسيير و التدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير المفروضة على هذا القطاع و التقليص أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تمتلكها

للكتاب وزارة الثقافة 2012 ص 57-58.

[1] Mohamed Elyes Mesli, **Les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution des terres de 1990 Alger, éd Dahlab**, 1996, P 68-69

[2] بنجامين ستورا **نفس المرجع** : 57-59.

مزارع القطاع المسير ذاتيا و بعض مزارع الثورة الزراعية. الأمر الذي أدى إلى إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي و مزارع الثورة الزراعية للتخلص من الازدواجية، حيث تم تكوين 3500 مزرعة فلاحية اشتراكية لكن هذه العملية لم تنحصر في تقسيم الأراضي و إعادة هيكلتها و لا حتى في تقسيم العتاد على المزارعين، بل امتدت إلى تكوين مسيري المزارع بهدف تفعيل التسيير و تحسينه.

إن إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العام كانت تسعى إلى منح استقلالية للقطاع الفلاحي العام بهدف وضع حد للآثار السلبية التي عاشها القطاع لفترة طويلة و إعادة النظر في ميكانيزمات بعض التعاونيات الزراعية التي كانت تابعة للقطاع العام كتعاونيات الإنتاج الزراعي العائد و تعاونيات الثورة الزراعية (CAPRA) و التعاونيات المتعددة الخدمات التابعة للبلدية (CAPCA) المكلفة بتسويق المنتجات الزراعية لتفعيل القوة العاملة الفلاحية عن طريق دمج كثير من العمال في المزارع الاشتراكية بهدف إعطاء الفرصة لليد العاملة البطالة خاصة الشباب.

إن الإصلاح الفلاحي لم يتوقف عند تكوين الوحدات المنتجة بل تعدى إلى إنشاء هياكـ ومؤسسات الدعم الفلاحي فقد تم تكوين قطاعات التنمية الفلاحية "SDR " و التي بلغ عددها قرابة 100 قطاع على المستوى الوطني ، حيث يتولى كل قطاع متابعة المزارع الواقعة في إقليمه بتقديم مساعدات للمزارع فيما يتعلق بالأعمال التقنية التي يصعب على عمال المزارع القيام بها؛ و كذا تقديم المساعدة في مجال تقنيات التسويق كما أن عملية الإصلاح تدعمت بإنشاء هيئة للتمويل متخصصة للقطاع الفلاحي تتمثل في **بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية** الهدف منها تسهيل إجراءات عملية التمويل.

كما جاء القانون رقم **83/18** الصادر في13 أوت 1983: الذي يتضمن تسهيل الحصول على الملكية الخاصة للأراضي الفلاحية مقابل استصلاحها هذا ما تنص عليه المادة **08** منه على أنه " يقصد باستصلاح الأراضي كل عمل من شأنه جعل أراض قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال". ولقد تم مع بداية تطبيق هذا القانون توزيع مساحات معتبرة من الأراضي كما ينص هذا القانون على حرية المعاملات في الأراضي الفلاحية من بيع وشراء ويهدف إلى توسيع زيادة المساحة الفلاحية وبعث التنمية الفلاحية بالمناطق المستصلحة .[1]

فكانت نتائج تطبيق قانون **83/18** والذي تم تطبيقه إلى غاية **30 جوان 1994** كما يلي: إنجاز برامج الاستصلاح التي لم تتجاوز 21% وهي نسبة ضعيفة وهذا لعدة أسباب منها:

[1] شعباني اسماعيل، نفس المرجع، ص:55.

– غياب عملية الدعم المالي للمستفيدين وكذلك غياب عملية الإرشاد الفلاحي وكوادر مؤهلة لمتابعة عملية الاستصلاح .

– توزيع الأراضي دون توفير الهياكل القاعدية للاستصلاح من آبار، طرقات، الكهرباء وتجهيزات الري ودون دراسة مسبقة من حيث طبيعة الأرض الجيولوجية .

الافتقار للمعدات والأدوات الخاصة بعمليات الاستصلاح. [1]

رغم العراقيل الموجودة إلا أن قانون **83/18** أدى إلى زيادة المساحة الكلية الصالحة للزراعة بإعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي الذي يساهم في التنمية الفلاحية وعدم مراعاة الجانب السياسي. [2]

أما القانون **87/19** الصادر في **1987/12/08** : المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق و واجبات المنتجين . وحسب المادة الأولى منه يهدف هذا القانون إلى "تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية" المحددة بموجب المادة 19 من القانون رقم 84–16 المؤرخ في 30 جويلية سنة 1984 وتحقيق حقوق المنتجين وواجباتهم ويستهدف هذا القانون على الخصوص ما يلي :

ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل.

رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.

تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.

ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.

كما أن المرسوم السابق يحدد كيفية تنظيم المستثمرات الفلاحية ونقل ملكيتها إلى المنتجين والفلاحين بمقابل نقدي لحق الانتفاع باستثناء الأراضي ويكون الاستغلال جماعيا. وأدت عملية إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية و تجزئتها إلى مزارع فلاحية اشتراكية، موزعة إلى 21872 مستثمرة فلاحية جماعية و 5460 مستثمرة فلاحية فردية يستفيد منها 164.257 مستفيد (فلاح).لكن بعد تطبيق هذا القانون ظهرت السلبيات التالية: [3]

[1] علي معطى الله - حسنة شويخ، الأراضي الفلاحية" مجموعة نصوص قانونية و تشريعية"،ط: 2007، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،ص: 10.

[2] علي معطى الله، نفس المرجع،ص: 10.

[3] آفاق التنمية الفلاحية في الجزائر، الجامعة الجزائرية " دروس ، محاضرات ، بحوث ومذكرات " دروس ومحاضرات علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية" ، متوفر على الرابط: http://insaniyat.revues.org/7027

– عدم العدالة في توزيع الأراضي سواء من حيث المساحة أو منحها لغير مستحقيها مما جعل ضياع الأملاك الفردية و الجماعية.

– نقص المياه و العتاد الفلاحي وعدم القدرة على تهيئة المستثمرات.

– سوء التسيير بسبب ﻉ 21ود التنسيق بين المستثمرين والإطارات الفلاحية. –استمرار مشاكل التمويل و صعوبة التسويق و انعدام التنظيم. [1]

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد إصلاحات 1990

في سنة 1990 وبدخول البلاد نمطاً اقتصاديا جديداً جاء قانون التوجيه العقاري لا يستكمل هذا التطور بمنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها ورد بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها وإلغاء قانون الثورة الزراعية ومنح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المحاصيل.

وكرد فعل على الآثار والصدمات الناجمة عن السياسات أو الإصلاحات المتعاقبة نظمت مشاورات وطنية واسعة ضمت ممثلي عدد كبير من فاعلي القطاع وخبراء جامعيين سنة 1992 بغرض إعادة تشخيص القطاع طيلة 30 سنة الفارطة، مع اقتراح مقاربة جديدة لتنمية الاقتصاد الفلاحي واعتماد نموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة وأصحاب المهنة (التابعين للقطاع الفلاحي) في إطار التحول نحو السوق العالمية.

ففي هذا السياق صدر القانون **25/90** المؤرخ في 1990/11/18 : المتضمن التوجيه العقاري و استبدل حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة؛ أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء لأسباب عديدة ، وإن التدابير المقررة تدور حول المحاور التالية: [2]

إن الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية وذلك حسب المادة **76** المعدلة والتي تنص على أنه " تسترجع حقوق الملكية للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية الذين أممت أراضيهم أو تبرعوا بها في إطار الأمر **71/73** المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 اعتبارا من تاريخ إصدار القانون رقم **90/25** المؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990 ... "

[1] آفاق التنمية الفلاحية في الجزائر، نفس المرجع.
[2] أعمر زاوي ،استراتجية التنمية الفلاحية و أثرها على الاقتصاد و زراعة تمور النخيل "الجزائر" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، معهد علوم الإقتصادية، جامعة الجزائر:2005، ص : 232.

– أن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب في مدة سنة بعد إصدار الأمر.

- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرة الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها.
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام شكليات البيع.
- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة.
- إن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ في عين الاعتبار وضعية المستفيدين ، طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.
- حماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني الناتج عن التوسع في المباني المخصصة للإسكان أو للصناعة.

كما يهدف هذا القانون إلى ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية حيث يتم تنفيذ هذا الإجراء عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة.

و في إطار تطهير النزاعات العقارية صدر القانون **25/90** : الذي لم يقرر إلا إسترجاع الأراضي المؤممة بتطبيق أحكام الأمر المتضمن الثورة الفلاحية لم يحل النزاعات العقارية بصفة نهائية بالنسبة لهذه الأراضي فإن الاسترجاع قد شمل 98 % من الحالات أي ما يقارب 22.366 مالك استعادوا ملكية أراضيهم. أما بالنسبة للحالات الأخرى التي لم يتم حلها مثل: [1]

- الأراضي التي فقدت طابعها الفلاحي.
- الأراضي التي تم منحها في إطار الحيازة الفلاحية عن طريق الاستصلاح.
- الأراضي المتبـرع بها .

نظرا لعدم التسوية النهائية لمشكل العقار الفلاحي استوجب تعديل القانون **90/25/** حيث تمحور هذا التعديل حول:

- التعويض بأرض إذا كان ذلك ممكنا أو ماليا على أساس القيمة الحقيقية للأراضي التي لم تسترجع لأصحابها بسبب فقدانها لطابعها الفلاحي.

[1] أعمر زاوي ، نفس المرجع، ص : 232- 233.

- التزام المستفيدين من الأراضي بالتنازل عن التجهيزات والمنشآت الأساسية لصالح الملاك الأصليين الذين استرجعوا حقوقهم .
- تصليح عملية استرجاع الأراضي للمتبرعين التي لم يتكلف بها قانون 90/25 .
- تصحيح عملية استرجاع الأراضي التي تمت لصالح ورثة و ذوي حقوق الملاك المتوفين.

و أمام هذا الوضع و في سياق التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر منذ بداية التسعينات والرامية إلى تأسيس وتنمية اقتصاد السوق انتهجت الجزائر السياسة الزراعية تعتمد فيها على دعم الدولة للقطاع المرتكز على إرادتها في النهوض به من خلال توفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج و تحسين الإنتاجية، على نحو يجعله قادرا على الاضطلاع بالمهام المنوطة به ضمن عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، و في مقدمتها تلبية الطلب المتزايد على المنتوجات الفلاحية و خاصة الغذائية منها للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج.

و قد تراوح دعم الدولة للقطاع بين التكفل باحتياجاته في مجال الاستغلال و الاستثمار كما هو الشأن مع مزارع القطاع العمومي[1]، و بين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج، و الدعم غير المباشر من خلال معدلات الفائدة التفصيلية على القروض بالنسبة للقطاع الخاص. رغم ذلك فقد عجز القطاع عن تغطية الطلب الوطني.خاصة السلع الأساسية كالحبوب، البقول الجافة، الحليب. و هذا يعتبر من الأسباب الرئيسية لضعف أداء القطاع لاسيما في شقه العام.رغم إلغاء الديون عليه عند إعادة الهيكلة عام 1991.

رغم هذا عاد الخطاب الرسمي في الجزائر إلى الحديث عن ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي طالما اعتبر أولويا، بينما لم يستفد في الواقع من الوسائل والتدابير التأطيرية الكفيلة بتجسيد هذا الشعار.[2]

لذا فقد جاء الأمر 95/26 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المعدل و المتمم للقانون 90/25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 حول التوجيه العقاري لتوضيح الأمور، فأتى بإجراءات جديدة حول الأراضي الممنوحة و المتنازل عنها لصالح الصندوق الوطني للثورة الزراعية، حيث يتم إعادة أملاكها الأصلية مع التعويض حول المساحات التي تعرضت لزحف العمران.

[1])أعمر زاوي، نفس المرجع، 233

2) رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

و لقد ألغى الأمر 95/26 الأشخاص الذين اشتروا أراضي قبل الاستقلال، كما حدد النص القانوني الملاك الأصليين، أما في حالة فقدان الأراضي لطابعها الفلاحي فمنح حرية اختيار نوع التعويض فيما يلي: [2]

- التعويض العيني أي مساحة مماثلة من الأرض.
- التعويض النقدي .

و في نهاية عام 1996، تم التعويض لبعض المستفيدين بمبالغ مالية تقدر: 115 مليون دج وإعادة الأراضي الباقية المؤممة للملاك الصليين، ثم تسوية الملفات ذات القضايا العالقة منذ الاستقلال من طرف الدولة . [1]

وتبعا لتوصيات هذه المشاورات اتخذت الدولة عدة تدابير لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي؛

و ذلك من خلال تنظيم مجموعة من الملتقيات الوطنية و إصدار مراسيم تنفيذية لمعالج مواضيع محددة خاصة تلك المتعلقة بإشكالية العقار الفلاحي ليتم سنة 1996 إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

و في هذا الصدد صدرت مراسيم تنفيذية لتوضيح بعض الأمور المتعلقة بالقطاع الفلاحي و تفصيلها أهمـها:

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 63/96 المؤرخ في 1996/01/27 الذي يعرف النشاط الفلاحي و يحدد الشروط و المقاييس التي تعرف صفة الفلاح.
- ثم صدر المرسوم 459/96 المؤرخ في 1996/12/18 الذي يحدد القواعد العامة التي تطبق على التعاونيات الفلاحية، بحيث لا يجوز لهذه التعاونيات تحقيق أرباح كهدف أساسي.بل هو تدعيم أو مساعدة الفلاحين في وسائل الإنتاج و ترقيتها، و تقوم هذه التعاونيات على أساس التضامن المهني بين الفلاحين.
- المرسوم لتنفيذي 483/97 المؤرخ في 1997/12/15 المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطعة أرض من الأملاك الوطنية الخاصة التبعة للدولة في المساحات الاستصلاحية و أعبائه و شروطه، و يمكن أن يحول الامتياز إلى تنازل بالمقابل لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ذوي الجنسية الجزائرية. [2]

[1] رابح زبيري، نفس المرجع.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15-12-1997 المحدد لكيفية منح حق الامتياز قطع أرض من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة و المساحات الاستصلاحية و أعبائه و شروطه، الجريدة الرسمية العدد 83.

- المرسوم رقم 490/97 المؤرخ في 1997/12/20 المتضمن شروط تجزئة الأراضي الفلاحية في إطار من التجزئة المفرطة و ضمان استغلالها الأمثل، كما حدد هذا المرسوم شرط التجزئة مهما كان وضعها القانوني، و عليه أن تتم هذه التجزئة في حدود المستثمرة الفلاحية المرجعية.
- و قد استحدث القانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحي الذي يهدف إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية بما تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، و تثمين وظائفها الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية، و ذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية و كذا التنمية اللازمة للفلاحة بالخصوص.

بالدولة و منحها حق الامتياز، جاء القانون رقم 03/10 المؤرخ في 2010/08/15 الذي حدد شروط و كيفية استغلال الأرضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة التي كانت خاضعة للقانون 19/87 بحيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية ، كما يتمحور هذا القانون حول تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز من طرف الدولة إلى شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية لمدة 40 سنة قابلة للتجديد و مبدئية التعويض.[1]

المطلب الرابـع: المشاكل التي أعاقت سير القطاع الفلاحي :

مهما كانت إصلاحات 1990 و التي كان من المفروض أن تراعي هذه النقائص و المشاكل التي عرفتها المراحل السابقة إلا أن لكل مرحلة مشاكلها التي تظهر مباشرة أثناء مرحلة الإصلاح أو ما بعدها.

كما تظل هذه المشاكل عائقا أمام تحقيق مختلف الأهداف المرجوة من الإصلاح الاقتصادي لمثل هذا القطاع المدروس و من أهم هذه المشاكل التي ظهرت بعد إصلاح 1990 مايلي:

- أن معظم المتنفيدين من المستثمرات الفلاحية الخاصة الفردية أو الجماعية منها لا ينتمون للقطاع الفلاحي بل أصحاب النفوذ و المعارف القوية أو بصفتهم مسؤولون في جهة معينة.[2]
- أن الإصلاحات الزراعية في القطاع الفلاحي الحكومي و التي تمت بموجب قانون 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 جرت في فوضى كاملة، إذ تسابقت عليها القوى السياسية و الاجتماعية في غياب القانون الذي يحكم طريقة التوزيع و تكوين مستثمرات فلاحية.(أجانب ، موظفين، أساتذة، ضباط ...).

[1] زياينة العجال - زياينة مريم، نفس المرجع ، ص 21-22.
[2] شعباني اسماعيل، مرجع سابق ، ص 75.

- عملية إدماج الإطارات و التقنيين في المستثمرات الفلاحية مع الفلاحين الأصليين، أدى إلى عدم التفاهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج بصفة عامة، نتيجة للتحكم في العملية الإنتاجية ميدانيا من طرف الفلاحين و المعرفة التقنية النظرية للإطارات و التقنيين مما أدى إلى تضارب في المفاهيم و حدوث المنازعات و الخلافات و التي عادت نتائجها السلبية على القطاع. [1]

كما أن مطالب المؤممين في سنة 1971 باسترجاع أراضيهم و القيام بالمسيرات ما أدى بالدولة إلى مراجعة عملية التأميم و إعادة كل الأراضي المؤممة من الخواص إلى أصحابها ، هذا الأمر أدى إلى تأخير عملية إعداد العقود بالنسبة لمجموعة المستفيدين من المستثمرات الزراعية. لهذا فقد نجمت عنه مشاكل أعاقت سير العملية تمثلت في:

1- **مشكل العقـار الفـلاحي:** حيث لوحظ في الجزائر عبر جميع مراحل السياسات الزراعية المعتمدة منذ الفترة الاستعمارية إلى اليوم عدم استقرار المناهج الزراعية

المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار.

هذا الأخير الذي كان و لا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة الغير الواضحة في مجال تسييره، كما وزاد إصلاح 1987 المشكل تعقيدا، خاصة بعد صدور قانون 19/87 الذي كرس نظام استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، بتوزيع الأرضي على المستفيدين بدون ضمانات. كما ألغى النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي للمزارع، مما زاد من مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب و الاستغلال اللاعقلاني. [2]

و كل الإحصائيات تؤكد على أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر محدودة لا تتعدى 7,5 مليون هكتار و هي لا تمثل سوى 3 % من مساحة الجزائر، وهذا ما جعل نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة ينخفض من 0,29 هكتار سنة 1992 ليصل إلى 0,20 هكتار فقط سنة 2000، كما أن توسيع المساحة الصالحة للزراعة أمر صعب جدا ويتطلب أموالا كثيرة ليس من السهل على الجزائر تحملها في هذه الظروف الصعبة . [3]

كما تعود جذور المشكل العقاري في الجزائر في الفترة الماضية للاحتلال الفرنسي ، فلقد بينت الدراسات التاريخية بأن الأراضي الفلاحية قبل الاحتلال سنة 1830 كانت أراضي جماعية (العرش، الحبوس، والقبيلة)

[1] شعباني اسماعيل، نفس المرجع ، ص 75.
[2] قرمولة الحاج علي -غريبي حمرة، دور الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في حماية العقار الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون العقاري، جامعة عمار ثليجي- الأغواط: 2013/2012، ص .40
[3] قرمولة الحاج علي -غريبي حمرة، نفس المرجع، ص .40

تستغل من قبل الجماعة (العائلة و الدوار...). وكان لطبيعة هذه الملكية الدور الكبير في تأخر المعمرين في الاستيلاء على الأراضي الزراعية بالجزائر.

و لتخطي هذه العقبة عمد الاستعمار إلى خوصصة الأرض حتى يسمح بانتقالها بين الأفراد (جزائريين و معمرين) و كان لقانون **كونسلت** الصادر في 1863/04/22.وقانون **وارني** الصادر في 1873/07/26 دورا كبيرا في خوصصة الأرضي الزراعية في الجزائر، و من هنا تكون المشكل العقاري ، و تطور هذا المشكل مع السياسات و المخططات التنموية الجزائرية شبه الفاشلة على القطاع الفلاحي خاصة.[1]

-مخاطر التمويل الفلاحي :

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل و ذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية، و خصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية و نوعيتها و إمكانياتها الإنتاجية و أطوارها، و يمكن حصر هذه المخاطر في النقاط التالية :

- طول الفترة الإنتاجية.
- تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع و الضباب.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.
- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا و ذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه.
- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي.
- قلة مصادر القوة العاملة الزراعية و أهمها نسبة السكان الزراعيين الذين هم في سن العمل.

إضافة إلى وجود عوائق أخرى طبيعية، اجتماعية، تقنية قد تعرقل حركة القطاع الفلاحي:

- **العائق الطبيعي:** المتصل بالخصوصية المناخية والجغرافية اللتين تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها حسب طبيعة الإنتاج الزراعي التي توفره. كمناطق التل، والسهوب وواحات الجنوب بالجزائر.

[1] عمر بسعود، « الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) »، المتوفر على الرابط: ، http://insaniyat.revues.org/docannexe/image/7027/img-1.jpg ،تاريخ الدخول يوم 17 فيفري 2016.

- **العائق الاجتماعي:** المرتبط تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرفوا مضايقات كثيرة مست طبيعة حياتهم الريفية : احتلال، عدم استقرار سياسي، استعمار زراعي. كانت دوما عائقا في تكوين وإرساء طبقة فلاحين مرتبطة بالأرض، تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، وتراكم معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية والاستغلال المكثف للأرض و طرق الحياة المتصلة "بالزراعة الرعوية": وباستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات: حيث هيمنت ممارسات فلاحية بصورة كبيرة بالجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر، هذا ما جعلها أهم عوائق الفلاحة.
- **العائق التقني:** الذي يرتبط بغياب الثورات الزراعية و التكثيف الزراعي بالجزائر باعتباره موضوع كبير للسياسة الزراعية، أي التعرض لصعوبات التطبيق لنموذج تقني ذو مرجعية متصلة بالفلاحة المطبقة على طبيعة التربة وظروف المناخ. [1]

المبحث الثاني: التطور التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر.

بناءا على نوع البرامج التي وجهتها الدولة للتنمية المحلية والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزية الموكل أمر تسييرها للولايات (المحافظات) والبرامج البلدية للتنمية منحا مكانة متميزة جعلتها تحتل موقعاً بارز في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها.

المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر في الحقبة الاشتراكية 1983/1962

لقد شهدت الجزائر الخيار الإشتراكي كنمط أول للتنمية ، يهدف بالدرجة الأولى إلى بناء الاقتصاد الوطني وتطويره و إحداث تغيير اجتماعي للقاعدة العريضة من الشعب. و قد اعتمد هذا النمط الأحادية الحزبية و أسلوب التخطيط كمدخل رئيسي للتنمية وقد تميز هذا النسق منها بالدور المميز للدولة في رسم و توجيه النشاطات الاقتصادية و التنسيق بين قطاعاتها المختلفة و نهوض القطاع العام بالدور الرائد و القيادي في إنجاز مخططات التنمية المحلية .

[1] عمر بسعود، نفس المرجع.

غير أنه و سرعان ما أفضت ممارسات و تطبيقات هذا الخيار إلى أزمة حادة في البلاد تمثلت في حوادث **05 أكتوبر 1988** وما عقبها من أحداث. وهذا ما طرح ضرورة التحـ عن الأيديولوجية الاشتراكية و مختلف آلياتها لصالح الخيار التنموي الليبرالي.

و نستعرض أسس التنمية في الجزائر في ظل الخيار الاشتراكي ، حيث نظرت مختلف مواثيق الجزائر المستقلة إلى التنمية المحلية ضمن الرؤية الوطنية للتنمية، التي تنبثق من الأهداف الإستراتيجية لثورة التحرير الكبرى، و قد أرسى دعائمها بيان أول نوفمبر 1954 إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية المستقلة.

وقد سار ميثاق الصومام إلى الهدف، بنقده فلسفة و مواقف الحزب الشيوعي الجزائري، إلى جانب نقد موقف و سلوكات قادة الأحزاب الوطنية الأخرى دون التحديد بوضوع المضمون الأيديولوجي للثورة الجزائرية. [1]

و خلال مسيرة السبع سنوات من الكفاح تحقق الهدف المسطر في الميثاقين السابقين المتمثل الاستقلال السياسي بخروج المستعمر من الأرض الجزائرية ليليه بعدها ميثاق طرابلس.

فمن هذا كانت ضرورة إيجاد أسس البناء و التنمية حتمية لابد منها، في وقت مطالبة فيه قيادة الثورة تجاوز خلافاتها واختلاف رؤيتها، و قد حدد الأيديولوجية الاشتراكية كمرجع لاستلهام كافة الأسس و أساليب البناء و التنمية، على اعتقاد أنها المناسبة و الفعالة، و تعبر عن مضمون الثورة التحريرية و إرادة جماهيرها العاملة المتطلعة إلى تحقيق التنمية الشاملة و السريعة، كما أن اختيار الاشتراكية، يفرضه منطق العداء التاريخي، الشيء الذي جعل التنمية دالة تابعة لهذا الإطار الأيديولوجي وقد تم تحديد أسسها في الميدان السياسي و الإداري والاقتصادي والاجتماعي وفق مبادئ هذا الخيار ومن أهمـها:[2]

1- **الأحادية الحـزبية:** تكاد تكون ظاهرة انتشار الأحادية الحزبية في الدول حديثة الاستقلال ظاهرة عامة ،إذ ينظر إليها على أنها أداة لبناء الوحدة الوطنية و دعم التنمية الشاملة، بعدما أثبتت عملية التحرير و الكفاح جدوى و فعالية الجبهة الموحدة في تعبئة الأشخاص و المجموعات في فترة ما قبل الاستقلال و في حالة الجزائر، فان جبهة التحرير الوطني كانت قبل الاستقلال التنظيم الثوري الذي جمع التيارات المختلفة للحركة الوطنية. الذي استطاع أن يوفر إطار وقنوات العمل تتحد داخله كافة الفئات ضد الحكم الاستعماري.و قد سارت البلاد في على مسلك الأحادية الحزبية الذي يعود ميلادها إلى أول دستور جزائري الصادر في **10 سبتمبر**

[1] جعفري عبد الرزاق، التنمية المحلية في ظل الاصلاحات السياسية و الاقتصادية – دراسة حالة: ولاية برج بوعريريج (1988- 2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع تنظيم سياسي و إداري، جامعة الجزائر:جوان 2003. ص 26.
[2] جعفري عبد الرزاق، نفس المرجع،ص 26- 27.

1963، حيث نصت المادة **23** فيه على أن " جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر ".[1]

2- الاقتصاد الموجه: يعتبر ركيزة تنظيمية لسير عملية التنمية الشاملة في فترة ما قبل الإصلاحات و أداة الدولة لتحقيق الأهداف الاشتراكية، و قد شرعت الدولة في اعتمادها

هذا الأسلوب سنة **1967** و ذلك بتطبيق أول مخطط ثلاثي الذي تبعته سلسلة مخططات أخرى.

و أثناء الاستقلال عرفت الجزائر مباشرة مرحلة التسيير الذاتي كما نصت المادة **01** من المرسوم رقم **63-95** المتعلق بنشاط و تسيير المؤسسة المسيرة ذاتيا و إمكانية إلحاق بعض المؤسسات أو أماكن الاستغلال ذات الأهمية الوطنية بالقطاع العمومي. ويظهر ذلك بقوة في كثافة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي فرضته المعطيات الموضوعية المتمثلة في:

- الوضعية الاقتصادية المتدهورة في البلاد و خاصة الأقاليم المحلية عشية الاستقلال وهـ ع إلى الطابع العسكري الذي طغى على السياسة الاستعمارية اتجاه الريف الجزائري- إذ لم يعمد المستعمر إلى إنشاء مشاريع اقتصادية تكون البنية الأساسية التي يتنفس منها الاقتصاد الريفي.

- انتشار البطالة في صفوف أفراد المجتمع خاصة في الأرياف وهذا ما شجع الهجرة نحو المدن هذا ما دفع الدولة لبسط يدها على القاعدة الواسعة و العريضة للاقتصاد الوطني من خلال شروعها في اعتماد سياسة المخططات الاقتصادية الوطنية، حيث كان هدف الدولة الأساسي في إتباع سياسة المخططات تحديد الأهداف الأخرى و لتحقيقها تقوم بتنظيم إطار خاص بالإنجاز و التنسيق و التسيير و الإشراف على مخطط التنمية وقد شرعت الجزائر ابتداء من المخطط الثالث **1969** **1967** في إستراتيجية التصنيع باعتباره محرك الاقتصاد من جانبين- فهو يزود سوق العمل بآلات صناعية إنتاجية من جهة، و يستقبل منتوجات العمل من جهة الأخرى و خاصة المنتوجات الزراعية و هذه أهم البرامج التي عرفتها الجزائر في الحقبة الاشتراكية. [2]

المطلب الثاني: أسس التنمية المحلية بعد التحول عن الاشتراكية (التنمية بعد دستور 23 فيفري 1988).

[1] عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية : تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة: 2011/2010، ص:55.

[2] - عبد السلام عبد اللاوي، المرجع نفسه، ص:55-61.

قد استطاع النظام السياسي أن يجعل من التنمية موضوعا استهلاكيا ذو وظيفتين و إذ

مردودية عالية و قوية في تثبيت أركانه، و في نفس الوقت يحاول استعراض انجازاته التنموية لدعم أركانه و كسب الشرعية، غير أن عقم الأسس السابقة الذكر (أسس الاشتراكية) في قيادة البلاد و إغراقها في أزمة حادة جعلت النظام السياسي يقتنع بضرورة تغيير أسس العمل مبررا هذا التغيير على أنه أنجع في التسيير وأضمن للتنمية. [1]

و قد بدأت رسميا حملة الانتقاد لدعم النظام السياسي السابق في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الجمهورية أمام مكاتب التنسيق الولائية، و الذي وجه فيه انتقادات للحومة المركزية عن تقصيرها في أداء مهامها كما قد أعقب الرئيس هذا الخطاب بعد حوادث 05 أكتوبر 1988 بخطاب 10 أكتوبر من نفس السنة واعدا فيه بإصلاحات سياسية كبير سيعرض على الشعب الاستفتاء عليها.

وكان الخيار الذي وضع أمام القيادة السياسية غداة أحداث 05 أكتوبر 1988 انصب على تغيير التوجه القائم على انهيار المعسكر الشرقي و استبداله بخيار ذو محتوى سياسي و اقتصادي يتمثل في:

1- **المحتوى السياسي:** و يتضمن التعددية الحزبية والديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة و المشاركة في عملية تسيير التنمية.
2- **المحتوى الاقتصادي:** و هو طرق اقتصاد السوق و الذي هو قاعدة من قواعد التطور الاقتصادي حيث أقدمت الجزائر مثل باقي دول العالم الثالث و دول الشرق على إصلاحات اقتصادية بغرض تنمية فعاليتها التسييرية و ضمان النمو الكافي و تعتبر الانشغالات التالية مصدر هذه الإصلاحات و محورها و المتمثلة في:

- الإرادة في استبدال الاقتصاد المركزي المخطط والبيروقراطي الموجه ، باقتصاد السوق الذي يتحكم فيه بالدرجة الأولى قانون العرض و الطلب.[2]
- البحث عن استقلالية أكثر في تسيير المؤسسات العمومية.

---

[1] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**- 1 1993، الجزائر: دار الهدى، ص 178.

[2] جعفر بلقاسم، التنمية المحلية في ظل الاصلاحات السياسية و الاقتصادية" دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 1988-2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر :2003 : 42-48.

- الإرادة في الخوصصة بأقل التكاليف.
- البحث عن تحرير الأسعار في التجارة الخارجية و المبادلات بدون تكاليف اجتماعية حادة غير أن إشكالية المديونية الخارجية هي لب الأزمة الاقتصادية في الجزائر حيث جعلت من عملية الإصلاحات عملية معقدة و مطروحة أمام احتمالين: إما الانتقال من النمط التسييري السابق إلى الإصلاحات دفعة واحدة بشكل ذري و شامل و هذه الخطوة لا تخلو من الخطورة، و إما التحول عن طريق التدرج و هنا نطرح عملية ترتيب أولويات العمل و المراحل و قد اختارت الجزائر خيار التدرج في تحقيق التحول الاقتصادي من خلال جملة من منذ بداية الثمانينات و المتمثلة في مايلي:إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات، عملية الخوصصة.[1]

المطلب الثالث: التنمية المحلية بعد مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990)

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في :

1- إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982.

2- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.

3- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.

4- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

ومع صدور **دستور1989** دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدماتية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997 شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من 1998 ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت لها أحجاما مالية كبيرة و هي كالآتي:

[1] أحمد الشريفي ، **تجربة التنمية المحلية بالجزائر** ، يتوفر على الرابط: http://www.4shared.com/file/15444099....html?s=1
تاريخ الدخول 2016/01/12

- **البرامج العادية** : خصص للبرامج المحلية منها مبلغ يقدر بـ: 883.24 مليار د.ج.
- **برنامج الإنعاش:** يغطي الفترة (2001– 2004) بغلاف مالي قدره 525مليار د.ج. خصص منها مبلغ قدره 114 مليار دج للتنمية المحلية .
- **برنامج دعم النمو:** يمتد في الفترة (2005–2009) يبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج خصص منه مبلغ قدره 1908.5 مليار د.ج للبرامج المحلية[1] .

المطلب الرابع: ركائز و أسباب اختلالات سياسة التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها و مشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية تم إقرار عدة مخططات خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنتها البرامج السابقة منها

- المخطط الثلاثي الأول (1967– 1969).
- و عندما نمى وتزايد الاهتمام بالتنمية المحلية وضع المخطط الرباعي الأول (1970–1974م)) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات).
- وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر(فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا و تسييرا تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD) إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة PSD، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان ونشاطاتهم.[2]

ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على أسس هامة.

- **ركائز التنمية المحلية في الجزائر:**

1– **تدخل الدولة** :يعني إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية

[1] أحمد الشريفي **نفس المرجع**.

[2] أحمد الشريفي **نفس المرجع**.

والاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.
- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي[1].
- الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.
- تسهر على حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية ولتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.
- تلعب الدور التحفيزي لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة .
- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة لإجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية. [2]

مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

2- **المشاركة الشعبية** : إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائي تحت الاحتلال الفرنسي، غرست في نفسه وأعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر ومع صدور دستور 1989 تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة.

---

[1] عادل رشيد، دور ا تمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية- تخصص: سياسات عامة و تنمية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة: 2015/2014 : 44.

[2] عادل رشيد، **نفس المرجع** : 44 -45.

3- **التخطيط :** يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته.

4- **اللامـركـزية** : تعد من أهم الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة جهويا و إقليميا لذلك نصت المادة **06** من المخطط الرباعي الثاني على أنه " يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، خصوصاً عبر تطبيق المخططات البلدية بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية وموارد البلاد".

كما أوصى المؤتمر الخامس للحزب سنة **1983** بأن" اللامركزية إطار تنظيمي يمكّن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو تعاونيات فلاحية أو مجالس محلية منتخبة أو هيئة حزبية أو منظمات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير والتنظيم وتقييم مسيرة العمـ الإنتاج و التعبير عن المشكلات القائمة و حلولها و الأهداف المرغوبة كأطراف معينة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها"

كما نصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 22 مايو2004 على أن " اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين، و اعتباره ضرورة أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد ".

5- **التوازن الجهوي:** تعتبر هذه السياسة محوراً رئيسياً في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال: نمو كافة : زاء البناء الاجتماعي نموا متوازناً ومتزامناً، و التوزيع العادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية للسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر. [1]

[1] عادل رشيد، **نفس المرجع** : 44-45.

و مما سبق نستخلص أن التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان 2 وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منـها:

- تثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة- زراعة- خدمات) وتشجيعها بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدماتية.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين المناطق والولايات وداخل الإقليم الواحد .
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية .
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها .
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية[1].

- **أسباب اختلالات التنمية المحلية:**

هناك العديد من الأسباب التي أثرت سلبا على النشاطات التنموية المحلية التي حالت دون تحقيق الهدف المرغوب ، و يمكن حصرها في أسباب تنظيمية و تقنية ، بشرية ، مالية.

1- الأسباب التنظيمية و التقنية:

عدم التجسيد الفعلي للامركزية و الديمقراطية المحلية ، و الذي سببه احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار و هو ما أدى إلى تقليص دور الجماعات المحلية بتهميشها استبعادها في عمليات اتخاذ القرارات، كما أن

[1] أحمد الشريفي، **نفس المرجع**.

لامركزية التخطيط لم تؤدي دورها كما ينبغي نظرا لسلبياتها و نقائصها، سواء من حيث النظام لعدم وجود ترابط وتماسك بين أجهزة الإدارة، أو من حيث المهام نتيجة لقلة التأطير لهذا ابتعدت عن تحقيق أهدافها.[1]

6- **ضعف الموارد البشرية:**

- التضخم الكمي وسببه التوظيف الجماعي الواسع الناجم عن الفراغ الذي بقي بعد مغادرة الموظفين الفرنسيين .
- النقص النوعي وسببه الافتقار للموظفين المؤهلين خاصة ذوي المؤهلات التقنية العالية لنقص التكوين و التأطير على المستوى المحلي وسببه قلة الدورات التكوينية و الأيام الدراسية و عدم الانضباط في تحسين برامج الترقية.

7- **الأسباب المالية:** ويمكن تلخيصها في ارتباط الجماعات المحلية بالدولة في مجال الضريبة و انعدام موضوعية توزيعها التهرب و الغش الضريبي الذي يؤدي إلى:

- **العجز في ميزان المدفوعات:** و يعني اختلال التوازن بين النفقات والايرادات.
- **تراكم الديون:** ويحدث هذا نتيجة التقييم الضعيف للإعانات المالية المخصصة لتمويل الجماعات المحلية، وهذا ينعكس سلبا على محاولة تحقيق تنمية محلية لعدم القدرة على تغطية النفقات اللازمة.[2]

هناك عدة مظاهر أدت إلى إختلالات متعددة قد تعيق تنفيذ السياسات التنموية و نستدرجها فيما يلي:

1- انتشار ظاهرة البيروقراطية في الجزائر: و ذلك سبب إنفراد الجهاز البيروقراطي للدولة بمهمة الإصلاح و التغيير، و تعرضها في محتوى برامجها إلى خطورة الأمراض البيروقراطية و التي طرح مقابلها فكرة الإصلاح الإداري، إلا أن ذلك لم يدخل حيز التنفيذ، وقد أدت هذه الوضعية إلى حالة عدم الاستقرار

[1] وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية -تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر- باتنة :2010/2009/ص:89-90.

[2] وفاء معاوي ، **نفس المرجع** ص:91-94.

بين المواطنين و الإدارة و انعدام الثقة في التعامل بينهما، و رغم كل هذا إلا أن البيروقراطية لازالت موجودة في الإدارة الجزائرية إلى يومنا هذا نتيجة الممارسات المتوارثة منذ فترة زمنية طويلة .

2- **ضعف دور الإعلام الرقابي:** و المتمثل في عدم فعالية السلطة الإعلامية و قصورها في توعية الناس بأشكال الفساد الإداري، و أهم المسببات الشائعة لمظاهر الفساد الإداري في

الموظفين في امتهان الفساد الإداري بعيدا عن المتابعات الإعلامية، و بالتالي غياب الأجهزة الرقابية و هذا قد ينعكس سلبا على كل مظاهر التنمية المحلية.

3- **تدني مستوى الخدمات:** تعتبر القيمة الحقيقية لأي عمل إداري سواء على المستوى الوطني أو المحلي هو تحقيق الرضا لأفراد المجتمع في مختلف المجالات، فالدول التي عرفت فترة نوعية في مجال التنمية و النمو انتقلت إلى مرحلة الإنتاجية و الجودة الشاملة كان مرد ذلك طبيعة الجهاز التسييري الإداري لهذه الدول، لنجد العكس في الجزائر لضعف خدمات الإدارة المحلية.

4- **العجز في الميزانية:** يعد مبدأ التوازن من المبادئ الأساسية للميزانية و هو العدالة التي يكون فيها تساوي مجموع النفقات و الإيرادات، و الاختلال في ذلك قد يؤدي إلى فائض النفقات الذي يسبب عجز مالي. و الإخلال بهذا المبدأ يعتبر في الواقع عجز في ميزانية الجماعات المحلية، و يحدث هذا عند اتساع مجال متطلبات المواطنين من جهة، و ندرة الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية و حجم المهام المنوط بها من جهة أخرى، كما يرجع سبب الاختلال إلى عدم كفاية الموارد المالية و عدم الانسجام مع النفقات التي تعرف الارتفاع المستمر و المتسارع.[1]

المبحث الثالث: السياسة الفلاحية في إطار المخططات و البرامج التنموية

المطلب الأول: واقع الفلاحة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000/2004)

بعد العودة التدريجية للأمن و الاستقرار تم غلق برنامج التعديل الهيكلي وإطلاق برنامج إنعاش طموح عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000/ 2004)، وهو الذي يندرج ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة/ حيث وجه الدعم للمستثمرات الفلاحية للرفع من مستويات الإنتاج لتحسين مساهمة القطاع الفلاحي في

[1] عادل رشيد، **مرجع سابق** 50-51.

تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد و من جهتها واصلت الهيئات التقنية الإدارية عملها لتأطير وسائل الإرشاد و تكييفها مع الطلبات الجديدة للمنتجين، مما سمح بتوسيع مساحات الإنتاج وتسجيل استقرار نسبي لمستوى الواردات الفلاحية. فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي, و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري[1] فقد خصص له في أطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 65.4 مليار دولار كدعم له، أي ما يعادل 12% من المبلغ الإجمالي(الحصة التي استفاد منها قطاع الفلاحة و الصيد البحري) ، باعتباره برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

كما يقوم هذا المخطط التنموي على عدة أسس و متضمنا مجموعة من الأهداف نستدرج منها ما يلي:

1- أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبوا إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا.

تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.

تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل من خلال الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة. [2]

ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل :

---

[1] **نوال ح، مسار التجديد الفلاحي و الريفي من 1962 إلى 2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي** متوفر على الرابط :

http://www.loredz.com/vb/showthread.php?t=58672

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-1010**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12: ديسمبر 2010،جامعة محمد خيضر: بسكرة، ص: 253.

تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيفها.

تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق المتضررة (الجافة شبه الجافة المهددة بالجفاف) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

والمنتجات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير.

– الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الإستثمار الفلاحي.

– تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية و الاستقرار السكاني.

– تحسين الميزان التجاري الفلاحي و التحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية OMC).

– تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقية.

-مكافحة التصحر.

– كما يهدف المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز (FMVC)– الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها و تطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب. وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ: 600000 هكتار.[1]

– كما يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية و المعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة و التعاضديات الفلاحية و كذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد.

– و يتم تنفيذ المشاريع كتكثيف و تحويل الأنظمة الزراعية استصلاح الأراضي عن طريق.

1) سلطانة كتفي،تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2005) في ولاية قسنطينة: تقييم و نتائج،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة: 2006/2005 7 .

– الامتياز بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC) .

ومن وجهة أخرى يسعى هذا المخطط إلى:

– المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة,من خلال تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي 2000, الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

– مدى مطابقة وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج مع مبادئ العقلنة و النجاعة، حيث أن الأسعار و التبادلات للسلع و المدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق.

- وجود شراكة بين أصحاب المهنة الفلاحية و الدولة في إعداد و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال الهياكل التمثيلية كالمنظمات المهنية الشركاء الاجتماعيين الغرف الفلاحية في هذا النظام المؤسساتي.

–طرق و مناهج تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية

يتضمن المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط استنادا على نصوص أخرى (مراسيم، مقررات, قرارات, تعليمات), مسيرة للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية.[1]

و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (PNR) .الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية لبلوغ الأهداف المحددة فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعها:

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات

[1] جمعية المهندسين الفلاحين، **السياسة الفلاحية في الجزائر**، منتديات الجلفة، متوفر على الرابط http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-post_2302.html ، تاريخ الدخول 2016/01/28.

لتكثيف المدخلات الفلاحية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب و نشر التقنيات و سوف تولى عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

و لهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية و مرونة و سرعة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم و على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و يستمد هذا النظام ميزاته في كونه: يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية و المتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية).

يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه. [1]

استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات

في الميدان تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة و مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية تنفيذ البرامج التنموية.

البرنامج الوطني للتشجير:

إعطاء الأولوية للتشجير المعبر الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مدا خيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية و كذا توفير مناصب شغل .

[1] جمعية المهندسين الفلاحين، **نفس المرجع**.

البرنامج الوطني للتشجير PNR يمول بواسطة الميزانية القطاعية و بواسطة الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحيةFNRDA

استصلاح الأراضي بالجنـوب:

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف و الشروط و طرق تنفيذه حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية. أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل و تقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية و الأجنبية.

تمويل القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج. و لقد تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقروض و التأمينات الفلاحية، كما يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة حيث يقوم أساسا على: [1]

الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحيةFNRDA :

الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و هو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة

كما تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

المرسوم التنفيذي رقم 2000 /118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.

[1] جمعية المهندسين الفلاحين، **نفس المرجع**.

المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 20002 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق[1].

المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08جويلية 2000 و المحدد لشروط الاستفادة من الصندوق من جهة و طرق دفع المساعدات و نسب الدعم حسب نوع النشاط من جهة ثانية.

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC :

الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلةSAU ، خلق مناصب شغل و خلق مراكز حيوية .ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم " العامة للامتيازات الفلاحية " .

القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية:

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000 /2001 . يتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بمهام أساسية لإنجاح البرامج و ذلك حسب ثلاثة أبعاد و هي، هيئة للإقراض التأمين الاقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية و نسجل أيضا أن هناك مؤسسات مالية كبيرة: بنك الخليفة، بنك البدر, البنك الوطني الجزائري BNA و القرض الشعبي الجزائري CPA، أمضت عقود مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لكي تمول المستثمرات التابعة للقطاع الفلاحي، وفي سنة 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال إدماج عالم الريف ليتم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية بمحاور إستراتيجية جديدة تخص إقامة شراكة محلية وإندماج متعدد القطاعات في الأقاليم تتضمن مايلي:

- دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة.
- تثمين متوازن وتسيير دائم لثروات الأقاليم.

[1] أحمد باجي، **القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح**، جامعة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02 2003 :: 109.

– الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي و تنسيق الأعمال.

وفي نفس السنة تم تعيين وزير منتدب للتنمية الريفية، وهي المرة الأولي التي يتم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى لوضع تصور و تنفيذ سياسة للتنمية الريفية، وإبتداء من سنة 2004 تقرر ترقية و إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية، وتثمين الموارد البشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم.[1].

المطلب الثاني: برامج استعجاليه للنهوض بالقطاع (2011/2008)

وفي سنة 2008 تم إلغاء منصب الوزير المنتدب لدمج مهامه مع وزير الفلاحة والتنمية الريفية وهو ما أضاف أسسا جديدة لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي 08 /16 المؤرخ في 3 أوت 2008 الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، وحدد معالم سياسة التجديد الريفي و التجديد الفلاحي.

ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي حيث يحدد هذا القانون معالمها و إطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد و تحقيق التنمية المستدامة. و كان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية و التماسك الاجتماعي، كما تستند الى تحرير المبادرات و الطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.

و تتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في الآتي: [2]

- التحسين الدائم للأمن الغذائي.
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية.
- مكافحة التصحر و حماية الثروات الطبيعية.

كما تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية و هي:

[1] أحمد باجي، نفس المرجع، ص: 110.
[2] سفيان عمراني، نفس المرجع ، ص:07.

1- التجديد الفلاحي:

و يرتكز على البعد الاقتصادي و مردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، و زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية، تأمين و استمرار عرض المنتجات و ضمان حماية مداخيل الفلاحين و الأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، عصرنة و تكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

و بهذا فهو يشجع تكثيف و عصرنة الإنتاج في المستثمرات الفلاحية و اندماجها في مقاربة " فرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات الجديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج و الاستهلاك، و تجدر هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين و عصرنة الفروع من أجل نمو دائم و داخلي و مدعم للإنتاج الفلاحي.

1- التجديد الريفي:

يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة و مستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة. التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية و المنتجين المحليين و المواطنين و الهيئات الريفية، و أن كل واد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة.

و تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية كالآتي:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية و تنميتها.
- حماية و تثمين التراث الريفي المادي و غير المادي.

الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجديد الريفي و الفلاحي

قد حددت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية أهدافا إستراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، و ذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014)، و الهدف من ذلك أساسا يتمحور حول إنعاش

القطاع الفلاحي ككل، و دعم أسس تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، و يمكن رصد أهم هذه الأهداف في النقاط التالية:

1- تأمين المستثمرين الفلاحيين فيما يخص العقار:

لقد جاء قانون التوجيه الفلاحي و التشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل: تأمين المستثمر، فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار، تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، ضمان استغلالها الدائم: و جدير بالذكر فإن التكاليف الرمزية المحددة لتأجير الأراضي الفلاحية العمومية تؤكد بوضوح أن الأهداف المعلن عنها و المتجسد في شكل تدابير، يتمثل أولا و قبل كل شئ في تثمين الأراضي الفلاحية في ظل احترام القانون و صون حقوق الفلاحين. [1]

مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي حيث يرمي هذا الدعم خصوصا إلى:

الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات المنتوجات الأساسية التي يكون لها التأثير الكبير على الميزان التجاري و الأمن الغذائي للبلاد.

تمويل التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال الإعانات المالية بهدف اقتناء البذور و الأسمدة و الآلات الزراعية أو تجهيزات جمع المنتوجات و تحويلها.

التسهيل في منح القروض الفلاحية بدون فوائد من خلال تحمل كافة الأعباء المتعلقة بها.

2-دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المالية لتطوير الفلاحة:

تسعى الدولة من خلال هذه الإستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي ، الذي من المتوقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرامج، و يتجلى ذلك في العمل على توسيع المساحات المسقية.بفضـ . المياه التي توفرها السدود الموزعة عبر شمال البلاد و كذا الهضاب العليا، إضافة إلى رفع حجم شبكة المحاجير الجبلية و حفر الآبار مع تثمين المياه التي توفرها محطات المعالجة. [2]

[1] سفيان عمراني، نفس المرجع ، ص:7-8.
[2] سفيان عمراني، نفس المرجع ، ص: 9 .

ليليه خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة شهر فيفري من سنة 2009 بولاية بسكرة والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي بعد توجيهات الذي حرص على ضرورة « تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية"و يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة بين جميع الأقاليم من منطلق « لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي » ، وبعد بلوغ الأهداف الأولي للبرنامج تقرر تحديد القيم السنوية المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني. [1]

ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 وهو ما سمح بتحسين النسبة السنوية لنمو الإنتاج الفلاحي الذي قفز من 6 % سنة 2000 إلى 9 % سنة 2010 ، مع تحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال إطلاق أكثر من 10 آلاف مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة بـ 22 ألف منطقة ريفية ،وهو ما يمس 730 ألف أسرة مع تثمين 8 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية بالمناطق الجبلية و الفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية[2] من جهة أخرى وبغرض تشجيع الفلاحين على الرفع من طاقات الإنتاج تم اعتماد أنظمة تشجيعية لأحسن منتجي الحبوب من خلال رفع سقف المردود في الهكتار إلى 50 قنطار من القمح خلال فتح نادي للفلاحين الذين يرفعون هذا الرهان، بالمقابل تم حل إشكالية التمويل المالي بعد اقتراح ثلاثة أصناف من القروض « الرفيق » « التحدي» و«التعاضدي» وهو ما يسمح للفلاحين والموالين بتوفير السيولة المالية الكافية لتمويل مشاريعهم» وهي قروض بدون فوائد لتتماشي وطلبات المهنيين.

ومع مطلع سنة 2011 تمكنت الوزارة من إعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الامتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي ، حيث يتم حاليا التوقيع على آلاف من دفاتر الشروط التي تسمح للفلاحين استغلال الأراضي لتنويع استثماراتهم على مدى 40 سنة، ولهم أحقية الدخول في شراكة مع أجانب للاستفادة من الخبرة الأجنبية و إنجاز سكناتهم الريفية، ويسمح لهم حق الامتياز بتوريث الأرض أو التنازل عنها للديوان الذي يقوم هو الآخر بتأجيرها لمن يخدمها[2].

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية الجديدة في الجزائر

[1] نـوال ح، مرجع سابق.
[2] نـوال ح، نفس المرجع.

لا تزال الدولة الجزائرية مطالبة بتحسين أدائها بسبب ما تتطلبه اليوم المنافسة ، فهي مرغمة على التكيف مع النظام الجديد من جهة و مواجهة التحديات و الرهانات التي جاءت بها العولمة من جهة ثانية، و إن أرادت البقاء و الاستمرار فعليها اتباع معايير المنافسة القائمة على الكفاءة و الفعالية و النوعية، و في نفس الوقت هي مطالبة بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي العام المستديم و ضمان ديمومته خاصة التطورات الطارئة على العلاقات الاقتصادية في العالم لتجنيب اقتصادها من التعرض إلى الأضرار أو على الأقل تخفيفها ، و لهذا ينبغي بذل كل ما بوسعها لضمان استمرار مكانتها في المنافسة و لتتمكن من تحقيق التبادل وفق مبادئ السوق. [1]

لكن فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي و الذي هو محور دراستنا فالأمر يختلف إلى حد ما لأن لهذا القطاع خصوصياته. فإن اخضاعه لقانون السوق لتحقيق تطويره ليس وحده كفيلا بتحقيق تنميته. حتى في البلدان الر أسمالية التي تعتمد آليات السوق فقط لا تخضع القطاع الفلاحي لهذا المنطق بل تعمل على توجيه انتاجه و حماية المنتجين و ضمان اسقرار مداخيلهم.

لقد عادت الفلاحة في الجزائر من التهميش و لفترة طويلة من الزمن، فضلت حبيسة شعارات لا غير و نظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار ما سمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث عملت الدولة على تدعيم الفلاحين من خلال تقديم قروض FNRDA مباشرة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية بدون فائدة، كما تقدم إعانات الفلاحين و هذا في النشاطات التالية: [2]

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية في مختلف فروع القطاع الفلاحي.

- تحويل أنظمة الإنتاج و تكييفها.

- استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.[2]

و قد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، و هذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان و الفقر و تعاني من تدهور مداخيل الفلاحين و عجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية

[1] نـوال ح، نفس المرجع.
[2] سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص: 08.

الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا.و لابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف. و تمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة و حماية مداخيلهم و توفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف و الاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم.

و يسعى المخطط المذكور أعلاه في نفس الوقت إلى التنمية البشرية و هذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد و محيطه، و لتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج و هي كما يلي:

1- البرامج الموجهة لتحسين مستوى و عصرنة المستثمرات الفلاحية و لتربية المواشي:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي (التكيف(التهوية)، النقل، التخزين...).
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.

1- برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي: [1]

[1] سلطانة كتفي، نفس المرجع ، ص: 8-9.

1- تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه.

2- تنمية المنتوجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية (المناخ والتربة).

3- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).[1]

فقبل ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كانت الأهداف قصيرة المدى و تتعلق بفترة البرامج و المخططات التي وضعتها السلطات، و مع خوصصة القطاع الفلاحي فإن أهداف الدولة انصبت على تحرير القدرات الفردية الخاصة المهمشة و حتى تساهم في تحقيق التنمية الريفية الشاملة آن واحد، لهذا جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك تلك الثغرات الموجودة بوضعه مجموعة من الأهداف التي يمكن ضبطها كما يلي:

1- التحسين الدائم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.

2- الاستعمال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية.

3- ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها.

4- حماية التشغيل الفلاحي و الزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في تحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الاستثمار و تشجيعه.

5- تحسين مداخيل و ظروف معيشة الفلاحين. [2]

المطلب الرابع: النطاق القطاعي لاقتراحات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

أعدت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مقترحات تهدف إلى تفعيل الانتاج الفلاحي عن طريق التشبيب وإنشاء مناصب شغل، تنفيذا للنتائج التي خلص إليها مجلس الوزراء ليوم 3 فبراير 2011 هذه الإقتراحات التي تخص ملف التشغيل و التي ليست نابعة من اعتبارات ظرفية، كانت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء يوم 22 من نفس الشهر.

[1] سلطانة كتفي، نفس المرجع ،.ص 9.

[2] نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة " ولاية تيارت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان : 2012/2011، ص: 123-124.

كما أن الإجراءات التي أخذت في هذا السياق من طرف الوزارة، هي امتداد للقرارات المعلن عنها في عدة مناسبات، من قبل فخامة رئيس الجمهورية، شهري جويلية و سبتمبر 2008، و فبراير و سبتمبر 2009 و أوت 2010، و المتعلقة بسياسة التجديد الريفي و الفلاحي التي ترمي في أهدافها الإستراتيجية إلى:

1- تحسين مستوى أمننا الغذائي .

2- المشاركة القوية في تحقيق تنمية متوازنة و متناسقة للأقاليم بدون أي إقصاء أو تهميش، و الرسالة هي تحسين الظروف المعيشية و العمل في كل الفضاءات الريفية.

كما امتداد للنشاطات التي شرع فيها في مجال تأمين الفاعلين و تقرير مبادرات للتنشئة للثروة، هذه الاقتراحات الجديدة ترتكز على أربعة محاور تضمنت مايلي:

1- تنمية منظومة الانتاج و الضبط:

و تتفرع بدورها إلى ثلاثة برامج:

1- توسيع القاعدة الانتاجية الفلاحية:[1]

يتم تجسيد هذا الهدف من خلال التأطير و تشجيع إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة ذات طابع فلاحي و تربية المواشي على أرض غير مستغلة تابعة للأملاك الخاصة للدولة أو الخواص، في هذا الأفق تم فعليا برمجة إستحداث 20.000 مستثمرةو العدد ممكن أن يصل على المدى المتوسط إلى 100.000 مستثمرة فلاحية جديدة ذات مساحات متنوعة، متواجدة أساسا على مستوى الهضاب العليا و بالجنوب ، سيتم إعفاء التنشئة لهذه المستثمرات الفلاحية و الديوانية من دفع الأتاوة المرتبطة بالامتياز على استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة على فترة تمتد لعشر (10) سنوات، و هي فترة ضرورية لعمليات الاستصلاح، و تمتد لشمل السنوات الأولى من الانتاج.

تأتي هذه العملية لتعزز العمليات التي أتت مباشرة في إطار القانون رقم 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010، لتحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة و النصوص المتخذة لتنفيذه .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مداخلة السيد وزير الفلاحة و التنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لتفعيل الانتاج الفلاحي عن طريق التشبيب و استحداث مناصب شغل، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 - 27 فبراير2011،ص:2.

2- تعمبق وتطوير أنظمة ضبط المواد الفلاحية و الديوانية:

يتم هذا الإجراء من خلال توطيد مقاربة الشعبة و إزالة الحواجز بكامل الحلقات المكونة لكل شعبة، و يسهل تحقيق شراكة بين القطاع العمومي و الخاص و كذا علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبة، سيما بكل الصناعية و الفلاحية، من أجل الرفع من الإنتاج و الإنتاجية و تعزيز أنظمة الضبط، و سيسمح كذلك بتوسيع أسس الإنتاج، و بالتالي وفرة و المواد الفلاحية.

و تبعا للتدابير المتخذة في 2009 و 2010 خاصة في مجال تنظيم الشعب، و تنصيب المجلس المحلية و الوطنية للشعب الفلاحية، فإن الإجراء الجديد في تدعيم و توسيع قاعدة القرض الإرشادي الميسر.

هذا الأخير يتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين و خواص، الذين يمنحون بدورهم قروض تموينية للفلاحين و المربين و للوحدات الصغيرة للخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة. و من شأن هذا الإجراء تسهيل بروز شبكات مهنية، و تسويق المواد الفلاحية، و توسيع القاعدة الإنتاجية، و تثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بالإضافة لإنشاء نشاطات جديدة و تقليص النشاطات الموازية، و ستشكل عندئذ أحد الأسس الهامة لعصرنة فلاحتنا، و ستمكن في الأخير من تحرير الطاقات و القوى الإقليمية ما بين كل الفاعلين،و تساهم في تعزيز الشراكة عمومي- خاص، و كذا المؤطرة بين الخواص. [1]

3- تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة و تربية المواشي:

سيتم إنجاز هذا البرنامج بفضل التشغيل المؤهل الذي سيتم الاستعانة به الذي يتضمن ثلاثة محاور هي:

الأول: استعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية، اجتماعية، أيكولوجية

ستسمح مختلف الإجراءات ذات الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و الأيكولوجية المتوفرة ، المستعملة بصفة مندمجة و من دون بيروقراطية على مستوى الأقاليم الريفية، بتحسين ظروف عمل و معيشة السكان. لأن المقاربة المفصلة لتحقيق ذلك تتمثل في تعميم المشاريع الموازية للتنمية الريفية المندمجة، بإشراك ليس فقط الجماعات الدولية و مصالح التنمية الريفية، و لكن أيضا الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.

الثاني: تعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، نفس المرجع، ص:2-3.

ويتعلق الأمر بتعزيز نشاطات مكافحة التصحر و التشجير و معالجة الأحواض المنحدرة، حماية و الأنظمة البيئية...إلخ. هذا الهدف أصبح اليوم بفضل المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية و الإجراءات المتخذة لصالحها (عقد بالتراضي) التي أقرها مجلس الوزراء ليوم 5 ديسمبر 2010.

الثالث: تحسين الإدارة الفلاحية و الغابية و تقريبها من سكان الأرياف.

تتم ترجمة تنفيذ هذا البرنامج من خلال إنشاء 56 قسم فرعي فلاحي جديد و 37 مقاطعة غابية على مستوى الدوائر، بالإضافة أيضا إلى تدعيم الدوريات الفلاحية البلدية وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية من خلال: [1]

1- أدوات التنفيـذ:

تنفيذا لتوصيات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير 2011، ستقوم وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بتنفيذ هذه التدابير الجديدة اعتمادا على الأدوات و الأجهزة التالية:

1-إنشاء صندوق للضمان القروض الموجهة للفلاحة و الأنشطة الريفية .

2-قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.

3-القرض البلدي الميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية و مقاربة الشعبة.

3-توسيع القرض الإداري لتدعيم مكننة و عصرنة الفلاحة.

4-توسيع القرض بدون فوائد لتدعيم و تأمين العملات الفلاحية السنوية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، نفس المرجع، ص: 4 -5.

5-تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة و تربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى: العمل DAIP ، التشغيل ONSEJ ،و الضمان الاجتماعي CNAC ،التعليم و التكوين المهني ANGEM،التضامن الوطني و الأسرة TUPHUMO .[1]

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا أن وعى الحكومة بالدور الذي يلعبه قطاع الفلاحي في تحقيق التوازن الاجتماعي ودفع عجلة الإنعاش الاقتصادي جعلت المخطط الوطني للتنمية الريفية يعتمد على دعم خاص وملائم وكذا مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يسمح هذا النظام بتأمين مداخيل الفلاحين، ويأخذ بعين الاعتبار كذلك المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه. ناهيك عن النتائج الإيجابية التي حققها هذا المخطط منذ السنة الأولى من تطبيقه. حيث سجلت المنتجات الفلاحية معدل نمو قدره 18,71% سنة 2001% وقد خلقت حسب إحصائيات 2002 حوالي 89,43 % منصب شغل كما استفاد 140000 مستثمر من دعم هذا المخطط لعصرنة مستثمراتهم وهذا بفضل التسهيلات التي منحت لهم ولهذا يجب ترقية القطاع الفلاحي الذي يعتبر محور رهانات هامة للتوازنات الكبرى لبلادنا مهما كانت طبيعتها في اقتصاد البلاد، وكذا من أجل مستقبل وطني مبني على التنمية المستدامة والمتوازنة،هذه الترقية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أهميتها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي للتنمية المستدامة كما لهذا المخطط دور أساسي في تنمية القطاع الفلاحي خاصة مع التحولات التي يشهدها العالم و التجارة الدولية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، ص: 5.

الفصل الثالث

السياسة الفلاحية وأثارها في تحقيق التنمية المحلية في ولاية البيض.

مقدمة الفصل :

لقد أظهرت الدراسات مدى الجهود التي بذلتها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي من خلال دعم مشاريع برامج التنمية الفلاحية و الريفية، حيث أن هذه الأخيرة حققت تنمية محسوسة للإنتاج الفلاحي الذي شكل محور التدخل الأساسي للسياسة الاقتصادية في الوسط الريفي من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل جديدة و تحسين مداخيل الفلاحين و ترقية الوسط الريفي من خلال تطبيق برامج قطاعية تهدف إلى دعم تحديث المستثمرات الفلاحية و زيادة الإنتاج.

و قد تناولنا في هذا المبحث ولاية البيّض كعينة للدراسة فهي كغيرها من ولايات الوطن التي استفادت من هذا الدعم، كونها تتميز بخصائص زراعية تمنحها إمكانية الاستفادة من هذا الدعم.

تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التي بذلتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي باستقرار مختلف مكونات البرامج التي سطرتها للنهوض بهذا الأخير، و تم التعرض للمشاكل التي تعاني منها التنمية الفلاحية و الريفية على مستوى الولاية و اقتراح الطرق الكفيلة بحلها.

كما نستعرض أفاق التنمية الريفية على مستوى الولاية في إطار إستراتيجية التنمية الريفية الجديدة و البرامج المكملة لها كبرامج التجديد الريفي و مكافحة التصحر الذي يعمل على عودة الحياة إلى المناطق المهجورة بتوفير الظروف الملائمة بمساهمة كل من مديرية المصالح الفلاحية و ممثلية المحافظة السامية لتطوير السهوب و محافظة الغابات للولاية من خلال تنفيذ البرامج الجوارية التي تشكل نموذج تدخل جديد في المناطق الريفية.

المبحث الأول: البطاقة التقنية لولايـة البيّـض

المطلب الأول: التعـريف بالولايــة

ولاية البيض ولاية جزائرية تقع بالجنوب الغربي، كانت في عهد الاستعمار الفرنسي تسمى مدينة(**جيري فيل Geryville**) استحدثت سنة 1984 في إطار التنظيم الجديد وترتيبها 32 بعد أن كانت تابعة لولاية سعيدة من الناحية الإدارية.

تتربع على مساحة شاسعة تقدر بـ: 71697,70 كم² أي ما يعادل 3 % من التراب الوطني، تضم 22 بلدية و08 دوائر ، كما يبلغ عدد سكانها 27114 نسمة، و كثافة سكانية بلغت حوالي 3,78 نسمة/كم² حسب إحصاء سنة 2009.

تمتاز ولاية البيض بمناخها البارد جدا و تساقط كميات الثلوج، و تنوع تضاريسها حيث تحيط بها الجبال من الجنوب والشمال والشمال الشرقي أهمها جبل كسال و بودرقة، كما توجد بها أودية متوسطة الأهمية إضافة إلى امتلاكها أحد أكبر السدود في المنطقة الغرب " سد بريزينة" تبلغ سعته حوالي 123 مليون م3 .

و نظرا للموقع الذي تتميز به الولاية بين كونها تطل على الصحراء وكونها تعتبر من مناطق الهضاب العليا يجعلها منطقة تعتمد على الرعي والزراعة كونها تزخر بالأغنام والماشية ذات الجودة الرفيعة أكثر منها صناعية كما تعتبر ولاية البيض إحدى مناطق السهوب والسهول المرتفعة في جنوب غرب الجزائر، و تحدها عدة ولايات:

- من الشمال : سعيدة تيارت سيدي بلعباس.
- من الشرق والجنوب الشرقي : الأغواط غرداية أدرار.

- الغرب والجنوب الغربي : النعامة و بشار. كما تعتبر من الولايات المتميزة بطابعها السهبي الرعوي و الصحراوي و هذه الخصوصية ميزتها لموقعها المتواجد بين الأطلس الصحراوي و المناطق شبه الصحراوية و هي مقسمة إلى ثلاث مناطق رئيسية متميزة [1]
- المنطقة 1 (الشمال) : تمتاز بالسهول المرتفعة مساحتها: 8778 كم² بنسبة 18.85%. تتألف من 06 بلديات: بوقطب الخيثر توسمولين كاف لحمر الرقاصة الشقيق.
- المنطقة 2 (المركز) : الأطلس الصحراوي مساحتها: 11846 كم² بنسبة 14.59%. تتألف من 13 بلدية: بلدية البيض3 بوعلام3 سيدي اعمر3 سيدي طيفور3 سيدي سليمان3 استيتن3 الغاسول3 كراكدة3 اربوات3 عين العراك3 الشلالة3 بوسمغون والمحرة.
- المنطقة 3 (الجنوب) :الشبه الصحراوية مساحتها: 51073 كم² بنسبة 66.56 %. تتألف من 03 بلديات: الأبيض سيدي الشيخ: البنود و بريزينة.

و رغم تميز الولاية بطابعها السهبي إلا أنها تحتوي على ثروة غابية لا يستهان بها ، حيث أنها تتربع على مساحة قدرها 93811 هكتار، في معظمها غابات متدهورة تضاف إليها مساحة 28300 هكتار من المشجرات الحديثة و التي أنجزت في إطار مختلف البرامج القطاعية و الوطنية و خاصة منها مشروع السد الأخضر 22727 هكتار ، كما تملك الولاية ثروة حيوانية معتبرة التي تسعى محافظة الغابات جاهدة لحمايتها، إضافة إلى منابت الحلفاء التي تتربع على مساحة تقدر بـ: 240251 هكتار في حالة متدهورة و التي هي بصدد دراسة وطنية لإعادة إحيائها و تنميتها.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيض.

المطلب الثاني: توزيع النباتات السهبية بالمنطقة

تتميز ولاية البيض بتوفرها على مناطق رعوية شاسعة تمثل ما يعادل 80 % من المساحة الإجمالة، التي تتوفر على أنواع كثيرة من النباتات الموجودة في المنطقة و أهمها:

1- **الحلفاء:** مراعي الحلفاء تحتوي نباتات سهبية تنتشر على نطاق واسع في المناطق شبه الجافة الباردة ذات الشتاء البارد، حيث يتأقلم نبات الحلفاء مع جميع أنواع التربة عدا التربة المالحة ، ويحتل سفوح الجبال و الهضاب و الأراضي المسطحة (منطقة استيتن) وتعرضت مروج الحلفاء في عدد كبير من مناطق الولاية إلى الاستغلال المفرط مما أدى[1] إلى تدهورها بصورة كبيرة و تقلص من مساحتها وانتاجها، و هذا النوع مميز للمنطقة. (الشكل 01). [2]

2- **السناغ:** تمتد مراعي السناغ على مساحات شاسعة تقدر بآلاف الهكتارات والتي تستغل خاصة في فصل الشتاء، كما أن هذا النوع يحتل المرتبة الأولى و ذلك بعد تدهور مراعي الحلفاء، والملاحظات الميدانية المسجلة لنبات السناغ أنه سريع الإستجابة للحماية بتجدده بعد فترة زمنية قصيرة. (الشكل 02)

3- **الدريــن:** تتواجد هذه المراعي على الأراضي الرملية خاصة في مناطق تواجد حركية الكتل الرملية (الكثبان الرملية و الزبار)، كما أن الاستغلال المفرط لهده المراعي يؤدي حتما إلى التقلص في نسبة التغطية النباتية، وبالتالي المساعدة على تنشيط حركية الرمال وتنقلها إلى الأراضي المجاورة (ببلدية الشقيق)، مما يؤدي إلى تصحر المنطقة.(الشكل 03)

4- **الشيــح:** تغطي هذه المراعي مساحات شاسعة في المناطق السهبية تقدر بآلاف الهكتارات وتنتشر في المناطق التي يسود فيها المناخ البارد مع تساقط الأمطار يتراوح مابين 100 إلى 300 ملم في السنة، و تمتاز مراعي الشيح بتحملها لظروف الجفاف و الرعي وتوفر للماشية كلأ ذا قيمة علفية جيدة، كما تستغل طوال الوقت مما

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض.

1 ممثلية المحافظة تطوير السهوب لولاية البيّض.

يجعلها عرضة للتدهور نتيجة لهذا الرعي الجائر و العشوائي، حيث يستجيب هذا النوع بشكل سريع للحماية مما يساعد تجدده في فترة زمنية قصيرة.

5- **البـاقـل:** ينتمي هذا النوع من النباتات إلى فصيلة الشجيرات الرعوية و يتواجد على الواجهة الشمالية و الجنوبية لسلسلة الأطلس الصحراوي ويعتبر مصدر كلأ للماشية خاصة في فصل الشتاء، حيث يمثل النسبة السائدة في المحيطات المحمية الواقعة على مستوى الأطلس الصحراوي .(الشكل 04)

6- **نـبات الرمـث:** وانتشار هذا النوع من النبات دليل على وجود رعي جائر من قبل الحيوانات الرعوية، إذا بغياب النباتات الصالحة للرعي يعطي هذا النبات الفرصة للتكاثر والنمو والانتشار والرمث من أشهر النباتات كمصدر رعي للإبل .(الشكل 05).

7- **توزع بعض الأشجار السهبية و الشبه الصحراوية في الولاية**

الأشجار الرعوية تتميز بقيمتها الغذائية للماشية، وتساهم بشكل أكبر في فترات الجفاف حين يقل الكلأ، وترعى الحيوانات هذه الأشجار بالإضافة إلى قطع الرعاة بعض الأغصان لجعلها في متناول القطيع وهذه العملية تشكل تهديدا بانقراض الأشجار، هذا ما شهدته أشجار البطم ببلديتي **بريزينة وسيدي اعمر** أين كان تدخل المحافظة السامية لتطوير السهوب بإنشاء المحمية الأولى بمنطقة **المسيد** ببلدية **سيدي اعمر** على مساحة 15000هكتار بهدف حماية أشجار البطم.[1]

المطلب الثالث: برامج المحافظة السامية لتطوير السهوب(HCDS)

تعتبر منطقة السهوب منطقة عبور بين التل الشمالي و الأطلس الصحراوي جنوبا، بما أن إشكالية التصحر و تدهور الوسط السهبي تطرح بحدة خاصة في الهضاب العليا و الأطلس الصحراوي،و التي تعتبر مناطق نشاط بشري هام معتمد على تربية الماشية و الرعي الذي يعاني في مجمله اختلال في التوازن الإيكولوجي.

1

حيث تتربع الجزائرعلى مساحة تتجاوز 07 ملايين هكتار، أي ما يعادل 80 % منها مراعي شبه صحراوية، و بما أن لها تأثير على الظروف المعيشية لسكان تلك المناطق، لهذا كان من الضروري إنشاء هيئة خاصة مكلفة تتجاوب مع إنشغالات و متطلبات المواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة، و في هذا الإطار تم إنشاء المحافظة السامية لتطوير السهوب كهيئة عمومية تبعا للقرار رقم 337/181 المؤرخ بتاريخ: 1981/12/12، و هي مؤسسة ذات طابع تقني وعلمي و مهمتها الأساسية الحد من تدهور المراعي السهبية و إعادة تهيئتها و تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، كما انبثقت عنها ممثلية المحافظة السامية لتطوير السهوب بولاية البيض سنة 1995 تجسدت جهودها المبذولة في تدخلاتها المتمثلة في:

- **التهيئة الرعوية:** و التي شملت مجموعة من العمليات التي تهدف من خلالها إلى الرفع من الانتاجية العلفية كالغراسة الرعوية و المحافظة على المناطق المحمية (المحميات البيئية[1])

1- **الغراسة الرعوية:**

تقتصر الغراسة الرعوية بصفة عامة على المراعي شديدة التدهور بسبب عوامل عدة أهمها: [2]

- التدخل العشوائي للانسان كالرعي الجائر، الحرث العشوائي ، الزراعات في الأراضي الهشة.
- الجفاف و عمليات الانجراف (التعرية المائية، التعرية الريحية).

[1] ممثلية المحافظة السامية لتطوير السهوب لولاية البيّض

فكل تلك العوامل أدت بهذه المراعي إلى فقدان جزء هام من قدرتها على التجدد الطبيعي، فهذه التقنية تحتاج إلى اختيار نوع نوع نباتي يتلائم مع مناخ هذه المناطق الجافة و شبه الجافة، و كذا نوعية التربة التي يتم انتقائها على أساس الخصائص الفيزيائية و الكيميائية لكل منطقة.

كما أن هناك عدة أنواع نباتية محلية و مستوردة يتم استعمالها إلى حد الآن في هذه المناطق السهبية، و التي أعطت نتائج مرضية نذكر منها على سبيل المثال: أنواع الرغل (القطف)، الصبار (التين الشوكي و الأملس)، الفصة الشجيرية، نبات الطرفة وغيرها .

فلقد مكنت الغراسة الرعوية من تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- تثمين و إعادة تأهيل المناطق الغير منتجة المناطق الهامشية، الكثبان الرملية، الأراضي المالحة، الحمادات).
- تحسين الانتاج العلفي للمراعي.
- الحماية الجيدة للأراضي من عوامل التعرية و الانجرف.
- تكوين احتياطي هام للوحدات العلفية أثناء فترة الجفاف.
- تحسين التنويع البيولوجي.
- أنواع النباتات المستعملة في الغراسة الرعوية ذات مقاومة عالية للجفاف.

إلا أن هذا لا يمنع من أن يكون للغراسة الرعوية بعض السلبيات منها نذكر منها:[1]

- تعتبر الغراسة الرعوية للشجيرات العلفية في المناطق السهبية مكلفة نوعا ما مقارنة بالتقنيات الأخرى كالمحميات البيئية.[2]

1 ممثلية المحافظة تطوير السهوب لولاية البيّض

- يتطلب انتاج الشتلات على مستوى المشتلة تقنيات خاصة و دقيقة ليست في متناول كل المتعاملين الاقتصاديين، علما أنه لا يمكن الاحتفاظ بالشتلات أكثر من ستة (06) أشهر، وكذا الوقت الملائم لأن الفترة المثالية للغراسة يجب ان تكون في الفترة من شهر أكتوبر إلى أفريل (07 اشهر).
- وجود الصعوبات في اختيار الأراضي التي تقوم عليها عملية الغراسة الرعوية.
- إضافة إلى الصعوبات الكبيرة في الغراسة نفسها لأنها تتطلب إمكانيات مادية و بشرية و خاصة ذات الخبرة في هذا المجال.

2- المحميات البيئية:

تعتبر تقنية المحميات البيئية و سيلة فعالة لتجديد المراعي في المناطق السهبية، و تتمثل هذه العملية في إعطاء راحة لمساحة معينة في مدة زمنية تتراوح من 03 إلى 05 سنوات حسب الهدف المسطر لأن المدة الزمنية المحددة لها علاقة بدرجة تدهور المراعي و توزيع التساقط المطري اثناء فترة الحماية، حيث تستعمل هذه التقنية خصوصا في المراعي متوسطة التدهور. كما أن لها مميزات هامة لكونها غير مكلفة، سهلة التطبيق، حماية مساحات كبيرة، وهذا يسمح لها بتحقيق عدة أهدف تتمثل في:

- إعادة الاعتبار لمساحات هامة كانت في الماضي متصحرة مثل: ولايتي البيض و النعامة.
- تحسين الانتاجية العلفية خاصة في فترات الجفاف.
- تجديد القطاعات النباتية كالحلفاء و الشيح على مساحات هامة إضافة إلى ظهور أنواع أخرى من النباتات ذات أهمية رعوية كبيرة كانت مهددة بالانقراض.
- تكوين مخزون هام من البذور في التربة.

- الحماية الجيدة للتربة من عوامل الانجراف و التعرية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد قاعدة عامة صالحة لكل الحالات هذا ما يجعل للمحميات البيئية سلبيات، فرغم ميزتها بأنها سهلة التطبيق و غير مكلفة إلا أنه لا يمكن المحافظة عليها طول الوقت خصوصا بسبب حركة البدو الرحل.

- **تثبيت الكثبان الرملية:**

تستغل الكثبان الرملية مساحات هامة في مناطق السهوب الجزائرية أي ما يقارب 1 مليون هكنار يوجد يشمل خصوصا في السهوب الغربية مثل: النعامة ،البيّض جنوب ولاية تيارت، الجلفة، شرق و لاية المسيلة، وكذا على مستوى الشريط الرملي حول الشطوط و السبخات بصفة عامة، إلا هذه الكثبان الرملية تمثل خطرا حقيقيا في بعض المناطق على الهياكل القاعدية الريفية و العمرانية، و لمكافحة هذا الخطر تم استعمال عدة تقنيات أهمها التثبيت البيولوجي من خلال غرس الشجيرات الرعوية كالرغل(القطف)، نبات الطرفة و غيرها من الأنواع الأخرى.

فالمحافظة السامية لتطوير السهوب حتى و إن اقتصرت مهمتها في الغراسة الرعوية و المحميات البيئية عبر مختلف البرامج التي استفادت منها، إلا أنها نجحت في تجربة تثبيت الكثبان الرملية عن طريق الغراسة الرعوية باستعمال نبات الطرفة و القطف، فكانت هذه التجربة ناجحة في عدة مناطق من ولاية الجلفة.

و كخلاصة لهذا نذكر أن المحافظة السامية لتطوير السهوب تسعى من وراء هذه الانجازات إلى تحقيق هدفين أساسين هما:[1]

- **هدف بيئي:** مكافحة ظاهرة التصحر و حماية التربة من الانجراف.
- **هدف اقتصادي:** إعادة الاعتبار لمراعي السهبية المتدهورة و تحسن مردودها من الانتاجية العلفية.

- **الاهتمام بالري الرعوي عن طريق:**

- تكثيف نقاط المياه لرفع الضغط على المراعي بطريقة عملية للحد من تمركز الماشية في أماكن محدودة.[1]

- استغلال المياه السطحية و مياه السيول عن طريق إنشاء برك مائية و سدود تحويلية.
- إعادة إحياء الزراعات المعاشية عن طريق إنجاز سواقي، تهيئة العيون.
- حماية ضفاف الأودية من الإنجراف بأشغال حفظ المياه و التربة.

- **تحسين الظروف المعيشية:**

- استعمال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و الهوائية، كانت هذه التجربة بهدف فك العزلة و تحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف و بالخصوص البدو الرحل.
- ترقية المرأة الريفية باعتبارها العنصر الفعال في الوسط الريفي و ذلك من خلال دمجها في بعض النشاطات بهدف رفع المستوى المعيشي لها و زيادة مداخيلها الفردية.

حيث قامت محافظة السامية لتطوير السهوب لولاية البيّض بتنفيذ مجموعة من المشاريع التي تضمنت التهيئة الرعوية في العديد من المحيطات الرعوية ، فكانت حصيلة إنجاز هذه المشاريع في المدة 2000-2015 كالآتي:

الجدول رقم 01: حصيلة مشاريع التهيئة الرعوية للمحيطات من 2000 إلى 2015.

[1] ممثلية المحافظة السامية لتطوير السهوب لولاية البيّض.

الولايـة	البلـدية	عدد المحيطات	المساحة (هكتار)	عدد الحراس
ولاية البيّض	المحرة	04	48000	34
	سيدي اعمر	05	36000	33
	بوعلام	03	16000	18
	الغاسول	02	19000	15
	البيـّض	02	10500	06
	عين العراك	02	30000	18
	الخيثر	02	20000	17
	الكراكدة	03	28000	22
	بريزينة	02	50000	30
ولاية البيّض	البنود	04	95000	58
	اربوات	04	41000	28
	استيتن	06	57000	34
	الرقاصة	05	113000	54
	الكاف لحمر	04	27000	25
	سيدي طيفور	03	40000	28
	الشقيق	04	42000	29
	سيدي سليمان	02	10500	03
	الأبيض.س.ش	02	60000	28

	بوقطب	01	20000	10
	توسمولين	01	8000	05
	المجمـوع	61	721000	480

عرفت هذه المحيطات السهبية نجاحا مميزا و خاصة غرس الأشجار العلفية حيث بلغت نسبة النجاح حتى 95 %، و كذا عملية تثبيت الكثبان الرملية، إضافة إلى فتح مسالك على مستوى هذه[1] المحيطات لفك العزلة بهذه المناطق و حفر أبار رعوية على مستوى عدة محيطات، إلا أن هذه الانجازات تتعرض إلى الرعي العشوائي و العمدي مما أدى إلى إتلاف بعض المساحات المغروسة.

كما أن هذه العمليات المنجزة مقسمة بين المحيطات المغروسة خارج المحيطات المحمية و أخرى خارج هذه المحيطات و سنستعرض حصيلة هذه المحيطات المغروسة في الجدولين التاليين على الترتيب.

الجدول رقم 02: حصيلة المحيطات المغروسة خارج المحيطات المغروسة : [2]

[1] ممثلية المحافظة السامية لتطوير السهوب لولاية البيّض.

ممثلية المحافظة السامية لتطوير السهوب لولاية البيّض.

الولايـة	البلـدية	عدد المحيطات	المساحة (هكتار)	عدد الحراس
ولاية البيـض	عين العراك	01	249	01
	الخيثر	02	200	02
	الكاف لحمر	01	96,30	/
	المحرة	02	172,20	02
	بوعلام	01	397	03
	بوقطب	01	77,15	01
	سيدي طيفور	02	703,64	02
	الرقاصة	05	2382,65	04
	الشقيق	03	1199,16	03
	توسمولين	06	1628,22	04
	المجموع	24	7105,32	22

الجدول رقم 03: حصيلة المحيطات المغروسة داخل المحيطات المحمية:

الولاية	البلدية	عدد المحيطات	المساحة (هكتار)	عدد الحراس
ولاية البيـض	الخيثر	01	145	02
	بوقطب	01	82	/
	توسمولين	01	865	/
	الكاف لحمر	01	421,20	01
	سيدي طبفور	01	856	02
	الشقيـق	03	271,50	03
	المجموع	08	4440,70	08

حيث نلاحظ أنه من خلال حصيلة المحيطات المزروعة الموزعة عبر مختلف بلديات الولاية استطاعت المحافظة السامية لتطوير السهوب الحصول على نتائج مرضية، و غرس مساحات كبيرة من النباتات الرعوية رغم ما واجهته من صعوبات كالجفاف، قساوة المناخ.

المطلب الرابع: أهم برامـج محافظة الغابات بالولاية

قد ارتكز نشاط محافظة الغابات على مواصلة انجاز ما تبقى من الأشغال المدرجة ضمن مختلف البرامج و العمليات التي تضمنها برنامج التجديد الريفي، إلى جانب تنفيذ البرنامجالجديد الذي استفادت منه الولاية و الذي اشتمل بالخصوص على أشغال التشجير ، صيانة المشجرات، تهيئة الطرقات الحراجية عبر مختلف البلديات، و الذي يهدف إلى حماية الأراضي من ظاهرة التصحر و الحفاظ على الثروات الطبيعية (الحيوانية و النباتية) و خلق مناصب شغل في التجمعات السكنية و الريفية. [1]

1. برنامـج التجـديد الريـفي لـولاية البيــض:

[1] محاقظة الغابات لولاية البيّض

- **مفهـوم سـياسة التجديد الريـفي:**

يهدف التجديد الريفي المرسوم ضمن إطار سياسة وطنية و متفاعلة مع مجموع المؤسسين الفاعلين المحليين والوطنيين إلى تجديد الرؤية اتجاه العالم الريفي ورسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته ، من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية واجتماعية قوية ولا سيما العمل على إدراج طرق تناول جديدة ومناهج تأطير مرافقة و مدعمة لطاقات السكان والمؤسسات الملتزمة بسياسة الإقليم هذه. [1]

ويأخذ التجديد الريفي في الحسبان الأبعاد الأربعة للسياسة الدينامكية للتهيئة العمرانية وهي :

- التوجيهات والخيارات المعبر عنها في المخططات التوجيهية المعروضة للتهيئة العمرانية.
- سـياسة التصنيـع.
- السياسات القطاعات.

و لقد تم تنفيذ سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تم إنشاؤها بواسطة أربعة برامج لكل هدف، وإن كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة تدور حول أربعة محاور جامعة وهي :

1-**عصرنه القرى والأرياف والبوادي** : يتمثل في تحسين نوعية و ظروف الحياة في الوسط الريفي.

2-**تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي:** بإبراز الاقتصاد المحلي و إحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية و تثمين المنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة المتوسطة والصغيرة من جهة، و تحسين الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.

[1] محافظة الغابات لولاية البيّض

3-**حماية و تثمين الموارد الطبيعية** : مثل الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، السواحل.

4-**حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي:** مثل المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع الثقافية و التاريخية وتثمين وضمان التظاهرات التقليدية... إلخ.

كما يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي كبناء السكنات الريفية، إنشاء الطرق، الإنارة الريفية، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، بناء المنشآت التربوية و منشآت الصحة الجوارية، و يتم تمويلها عن طريق موارد الدولة (برامج قطاعية و صناديق التمويل)، و كما يتم إنجاز وتنفيذ المشاريع الفردية والتي تساهم بشكل مباشر في ضمان رؤوس أموال لسكان الأرياف والبادية من خلال تجسيد وحدات تربية الحيوانات (إسطبلات الأبقار – حظائر الأغنام والماعز – مداجن تربية الدجاج – المناحل – الخيل)، الصناعة التقليدية (صناعة الفخار والخزف – الصناعة الصوفية – صناعة الحلفاء و غيرها من النشاطات)، و كذا المؤسسات الصغيرة للإنتاج.[1]

ويتم ذلك بإشراك مختلف الفاعلين على مستوى الإدارة والمنتخبين المحليين والفاعلين في التنمية الريفية، ويشارك سكان المناطق الريفية المعنية في مختلف مراحل التحضير وصياغة برنامج النشاطات وفي تمويله وتنفيذه، حيث وتتجه الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي نحو المساهمة في:

- إحياء المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف التشغيل.
- إعادة دفع النسيج الاقتصادي للوصول إلى ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الأرياف.
- تثبيت إقامتهم وتحسين ظروف حياتهم وشروط عملهم .
- تسهيل الحصول على المواد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهم .
- ضمان أمن التموين بالمواد الغذائية الضرورية للحياة

1محافظة الغابات لولاية البيّض

ليتم في ذلك تشجيع و تثمين الموارد المحلية وتحفيز الاقتصاد الجواري، من خلال تنظيم وتظافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك استغلال الأقاليم بصفة عقلانية للوصول إلى تحقيق إنتاج ذي نوعية وقيمة مضافة عالية، بالإضافة إلى تشجيع وتنويع الأنشطة وتعددها لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي وتعزيز دور الفلاحة باعتبارها مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي من خلال تجسيدها للمشاريع الجوارية التي خصصت للمنطقة في هذا الإطار .كما تمر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل المصادقة عليها و تجسيدها تطبيقا لتعليمات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بمشاركة سكان الريف، الجماعات المحلية و المؤسسات الإدارية و التقنية المحلية بعدة مراحل كفكرة المشروع، و كيفيات التمويل عن طريق الصناديق الخاصة نستدرجها في الآتي:

1- ترجمة فكرة المشروع إلى مشروع جواري على مستوى خلية التنشيط الريفي للبلدية لصياغة المشروع الجواري للتنمية الريفية[1].

2- تقديم المشروع لخلية التنشيط الريفي للدائرة الدراسة و التثبيت .

3- تقديم المشروع للخلية التقنية للولاية CTW الدراسة و المصادقة .

4- إرسال ملف المشروع الجواري من طرف الخلية التقنية للولاية إلى السيد الوالي للمصادقة النهائية .

5- تمويل المشروع و الانطلاق في تجسيد الأشغال (محيطات استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز) الدراسة المرجعية تتم بأمر من مدير المصالح الفلاحية.

6- مصادقة السيد والي الولاية و إرسال ملف المشروع إلى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

7- دراسة المشروع و المصادقة علية من طرف اللجنة التقنية المركزية

- DZASA - PPLCD- DOFPP - projet GCA

1 محافظة الغابات لولاية البيّض

8- مقرر وزاري لتمويل المشروع من طرف الصناديق الخاصة تجسيد المشروع و الانطلاق في الأشغال.(أنظر الشكل رقم 06)

المبحث الثاني: البرامج الفلاحية التي استفادت منها الولاية 2000 – 2015.

المطلب الأول: برنامج دعم المستثمرات الفلاحية عن طريق (FNRDA) و(FNDIA) في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و تطبيقا للمقرر رقم: 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 المعلن و المتمم بالمقرر الوزاري رقم 168 بتاريخ: 2002/04/24 المحدد لشروط التأهيل و كيفيات الإعانة و المقرر رقم 259 المؤرخ بتاريخ: 2006/05/22 .

و المقرر الجديد رقم 2023 المؤرخ في 2008/12/15، و المقرر 227 المؤرخ في 2009/04/07 تماشيا مع خصوبة المنطقة الملائمة و المخطط التوجيهي للولاية، و الظروف الطبيعية، قامت مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيض بتسطير برامج استفاد من خلالها فلاحوا الولاية من عدة عمليات أهمها:

- إنشاء المستثمرات الفلاحية و ذلك بتسخير المياه الجوفية.
- انجاز الأحواض المائية،
- غرس حقول الأشجار المثمرة مع شبكات السقي بالتقطير.
- إضافة إلى استفادة بعض الفلاحين من المشاريع المتعلقة بالانتاج الحيواني كمشاريع الحليب، تربية الدواجن و تربية النحل.

الجدول رقم 04: انجازات الدعم من سنة 2000 إلى غاية 2009/09/30: [1]

العمليات	الوحدة	الحجم المحقق

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض

انجاز آبار عميقة	وحدة	1462
انجاز أحواض مائية	وحدة	2649
غرس الأشجار المثمرة	هكتار	10193
جمع الحليب الطازج	لتـر	56.953 / يوم (02 وحدة)
السقي بالتقطير	هكتار	8850
السقي بالرش	هكتار	1149 (952 وحدة)
غراسة النخيل	هكتار	484
غراسة النخيل	هكتار	484
تجهيزات الضخ	وحدة	3179

الجدول رقم 05: حصيلـة الإنجـازات للعمليات الممولة من الصندوق الخاص – FNDR من 2010 إلى غايـة سنة 2015 :

مصدر التمويل	العملية	الوحدة	الحجم المبرمج	الإنجازات الكلية لغاية 2015/09/30
LIGNE 2 FDRMVTC	تهيئة المسالك الفلاحية	كلم	35	35
	تهيئة وتجهيز بئر عميق	وحدة	02	00
	تصحيح المجاري المائية	م3	11960	8430
	تجهيز بئر عميق	وحدة	04	00
	صناعة النسيج	وحدة	18	18
	تثبيت الكثبان الرملية بيولوجيا	هكتار	50	50

	غرس الأشجار المثمرة (الزيتون)	هكتار	3278	3028
	إنجاز مخبأ لأبار عميقة	وحدة	07	00
	إنجاز حوض مائي	وحدة	08	01
	إنجاز أبار عميقة (07 أبار)	م/ط	1100	00
	إنجاز ساقية	م/ط	2000	1000
	وحدات التحويل التمور	وحدة	01	01
	غراسة المصدات الطبيعة	م/ط	10000	10000
	دباغة الجلود	وحدة	02	02
LIGNE 1 FLDDPS	تهيئة المسالك الفلاحية	كلم	105	105
	تهيئة منبع	وحدة	01	01
	تثبيت حواف الأودية بيولوجيا	هكتار	695	695
	محميات سهبية بالغراسة	هكتار	17000	11000
	شق الطرق الفلاحية	كلم	50	50
	غرس حواف الطرقات	كلم	30	30
	غرس الأشرطة الخضراء	هكتار	135	135
	غرس مصدات الرياح	كلم	379.9	379.9
	غرس الأحزمة الخضراء	هكتار	45	45
	الغراسة الرعوية الغير مسقية	هكتار	2065	1965

	التشجير	هكتار	160	160
	صيانة منابت الحلفاء	هكتار	450	450
	تجهيز بئر عميق	وحدة	02	02
	تجهيز بئر رعوية	وحدة	02	00
	غرس غيضات ضل للقطيع	هكتار	02	02
	إنجاز أبار عميق رعوية	م/ط	404	00
	إنجاز بئر رعوية	وحدة	01	01
	أشغال حماية التربة و حفظ المياه	م3	17300	17300

1- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDRA)

- **الجدول رقم 06: العمليات المنجزة 2000 -2008:**

	العملية	الوحدة	الحجم
السـقي	السقس بالرش	وحدة	1201
	السقي بالتقطير	المساحة	8328.95
	السقي باللفافة	وحدة	08
	أحواض مائية	الاحواض (م3)	2818
	أبار عميقة	حفر	1533
		اعادة تهيئة	550
	أبار تقليدية	حفر	361

		اعادة تهيئة	451
	تجهيزات	ابار عميقة	3319
		ابارتقليدية	/

وهذه العمليات خصص لها مبلغ دعم إجمالي يقدر بـ: 7.254.500.000 دج.

أما المبلغ المستهلك : 4.800.000.000 دج.

وكان عدد المستفيدين 5789 فلاح.

- **برنامج الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA من 2008 الى 2014:**

حسب القرار الوزاري رقم 410 المؤرخ في: 2006/09/06 المتضمن تكثيف أشجار الزيتون عبر المناطق الصحراوية و السهبية، استفادت الولاية من هذه العملية بمساحة قدرها 750 هكتار، فقد تمكنت لجان الدوائر من اقتراح 331 مشروع بمبلغ اجمالي مقدر بـ: 118.500.000 دج، خلال المواسم الماضية، كما تمكن الفلاحين بغراسة 472 هكتار بكثافة قدرها 400 شجرة في الهكتار عبر الأماكن المقترحة، أما الباقي أي 278 هكتار فقد تم إلغاء المقررات و هذا لعدم إلتزام المستفيدين.[1]

- **الجدول رقم 07: أهم العمليات المنجزة 2008 – 2014:**

العملية	الوحدة	العدد
حفر بئر عميق بالدق	وحدة	08
انجاز حوض مائي	وحدة	94

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض

تهيئة اسطبل للبقر	وحدة	263
تربية النحل	وحدة	220
تهيئة اسطبل للدجاج	وحدة	31
السقي بالضخ	هكتار	246
السقي باللفافة	وحدة	01
السقي بالتقطير	هكتار	65
العتاد الفلاحي	/	30

أما هذه العمليات المنجزة في خماسي 2008 – 2014 كانت مكملة للعمليات السابقة و تابعة لها كذلك من حيث التمويل.

- **برنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق الامتياز – العامة للامتيازات الفلاحية:**

في إطار برنامج الاستصلاح الفلاحي عن طريق الامتياز، استفادت ولاية البيض من 36 مشروع مساحة إجمالية تقدر بحوالي 167.410 هكتار موزعة على نوعين من المشاريع المسقية و السهبية.[1]

- **الجدول رقم 08: البرنامج القطاعي المسجل منذ 2010 إلى غاية سنة 2015 :**

طبيعة العملية	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
التشجير	600 هـ البيض،بوعلام س/أعمر،أستيتن بريزينة ،الخيثر	600 هـ البيض ، بوعلام ، س/أعمر ، بريزينة ، الغاسول ، بوقطب ،	400 هـ الخيثر ، الكاف الأحمر ،	/	800 هـ الخيثر، بوقطب، الغاسول،	2400 هـ

		توسمولين ، الرقاصة ، الشقيق ، المحرة	الغاسول ، أستيتن		الشقيق، بوعلام	
صيانة الغراسات	/	/	700 هـ الخيثر ، بوعلام ، س/أعمر ، بوقطب ، ، أستيتن ، الكاف الأحمر ، المحرة	/	200 هـ بوقطب	900 هـ
إعادة التشجير	/	/		/	300 هـ	300 هـ
صيانة المشجرات	400 هـ أستيتن ، الغاسول ، البيض ، بوعلام ، بوقطب	/		/	/	400 هـ
غرس حواف الطرقات	/	60 هـ البيض، الأبيض		/	/	60 هـ

		س/ش				
تثبيت الكثبان الرملية	/	200 هـ بريزينة ، المحرة ، بوسمغون ، الشلالة		/	/	200 هـ
تهيئة الطرقات الحراجية[1]	/	80 كلم البيض ، بوعلام ، س/طيفور ، أستيتن، الغاسول ، الأبيض س/ش ، بوسمغون	235 كلم	/	/	315 كلم
شق الطرقات الحراجية	/	20 هـ كل أستيتن ، بريزينة، الأبيض س/ش المحرة		/	/	20 كلم
تهيئة نقاط المياه	/	/		/	03 وحدة	03 وحدة
تحديد ووضع المعالم التحديدية	/	/	500 وحدة البيض ، بوعلام ، الغاسول ، س/أعمر ،	/	250 وحدة البيض، سيدي طيفور، استيتن،	750 وحدة

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض

			أستيتن ، بوقطب ، توسمولين		الغاسول، سيدي اعمر	
تهيئة نقاط المياه[1]	/	/		/	03 وحدات الغاسول، البيض، استيتن	

ملاحظة: البرنامج القطاعي المسجل لسنة 2015 فإنه وإلى غاية نهاية الثلاثي الثالث لم يتم تسجيل أية عملية.[2]

إضافة إلى هذا قامت مديرية المصالح الفلاحية للولاية بالإشراف على عدة برامج تتضمن العقار الفلاحي تتمثل في برنامج هيكلة العقار الفلاحي، برنامج الامتياز الفلاحي[3] ،سنعرضها بالتفصيل فيمايلي:

- **برنامـج هيكلة العقـار الفلاحـي:**

البرامـج	العـدد	المساحـة (هكتار)
المستثمرات الفلاحية الفردية	132	1791

1 مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض

المزرعة النموذجية	01	9797
المستثمرلت الفلاحية الخاصة	32	370
إنشاء محيطات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات	53	123644
المستثمرات الفلاحية الممنوحة بدون سند قانوني أو تنظيمي	2062	/
الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية	2639	13109

- **برنامـج الامتيـاز الفـلاحي:**

وتضمن العمليات المنجزة التالية:

1-عملية تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز و ذلك طبقا للقانون 03/10 المؤرخ في 2010/08/15 و المتعلق بشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الدولة الخاصة و كانت نتائجها مايلي:

- عدد المستثمرات الفلاحية الفردية 129 بمساحة تقدر بـ: 1744 هكتار.
- عدد العقود المنجزة 120 عقد (عقد واحد لم يسلم – حالة وفاة).
- عدد الملفات الموجهة للجهات القضائية 06.
- عدد الملفات التي لم تودع لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 03.

2-حصيلة تطبيق المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 و المتعلق بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة و تربية الحيوانات:

- **المحيطات المثبتة من طرف اللجنة الولائية لتوجيه تنفيذ التنمية:**

العدد الاجمالي 53 من بينها 39 موجهة للشباب و 14 موجهة للاستثمار

- المساحة: 123644,5 هكتار.

- **المحيطات التي تمت دراستها (الدراسة التقنية و الاقتصادية)**

- العدد: 22

- المساحة: 4293,5 هكتار

- عدد العقود المنجزة: 34 عقد.

- **المحيطات التي في طور الدراسة:**

- العدد: 17.

- المساحة: 1,651 هكتار.

- **المحيطات التي تمدراستها و هي في طور التسجيل:**

- العدد: 14.

- المساحة: 117,700 هكتار.

3-التسوية العقارية للمستفيدين من قطعة أرض فلاحية داخل المحيطات المستصلحة عن طريق الامتياز طبقا للتعليمة الوزارية رقم 163 المؤرخة في2011/07/07:

- العدد: 06.

- المساحة: 1650 هكتار.[1]
- عدد القود المنجزة: 176 عقد.

4-المستثمرات الفلاحية المنتجة بدون سند قانوني أو تنظيمي:

- عدد المستثمرات المحصاة: 2062.
- عدد المستثمرات التي تم معاينتها: 1431.
- عدد المستثمرات المقبولة من طرف لجان الدائرة: 895.
- عدد المستثمرات المقبولة من طرف اللجنة الولائية: 881.
- عددغاتر الشروط الممضاة على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية: 109.
- عدد الملفات المرسلة إلى مصالح أملاك الدولة: 109.
- عدد العقود المنجزة: 05 عقود.

5- المؤسسات العمومية: ففي إطار تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 06/11 المؤرخ في 2011/01/10 المتعلق بكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تم منح اربع عقود امتياز لأربع مؤسسات عمومية و هي:

- **المزرعة النموذجية:** انجاز وتسليم عقد امتياز للمزرعة النموذجية الحاملة اسم PK8 ببلدية بوقطب بمساحة تقدر بـ: 9797 هكتار، رقم العقد 158 المؤرخ في 2012/09/20 لفائدة الديوان الجهوي للحوم الغرب ORVO.
- مشتلة سيدي طيفور : انجاز عقد الامتياز رقم 61 المؤرخ 2013/03/10 بمساحة قدرها 15 هكتار لفائدة EAGR .

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض

- مشتلة الذراع لحمر: انجاز عقد الامتياز رقم 73 المؤرخ في 2013/03/21 بمساحة تقدر بحوالي 08 هكتار لفائدة EAGR .
- محيط ضاية البقرة ببلدية بريزينة: تم انجاز عقد الامتيازرقم 60 المؤرخ في 2013/03/10 بمساحة قدرها 900 هكتار لفائدة شركة العوامل للانتاج الفلاحي (SOFAPRO) إلى غاية 2015 ، حيث استغلت منها 200 هكتار لزراعة الحبوب و 500 هكتار مبرمجة لزراعة الذرى بالشراكة مع شركتين من الخواص.[1]

6-الحيازة على الملكية الغقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح (APFA):

في إطار تطبيق المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 2011/06/08 و المتضمن تسوية ملفات الحيازة الغقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح و تبعا لمراسلة الوالي رقم 403 بتاريخ 2013/05/16 المتعلقة بعملية التطهير.

الجدول رقم 09: عدد ملفات المستفيدين من الحيازة الغقارية الفلاخية عن طريق الاستصلاح.

عدد المستفيدين	المساحة بالهكتار	المعاينة الايجابية	المعاينة السلبية	الحالات التي لم تكن محل المعاينة	عدد قرارات رفع شرط البطلان الممضية
2639	13150	1411	952	276	773

المطلب الثاني: برنامج التجديد الريفي 2009-2014.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض

في إطار إحياء المناطق الريفية وتنميتها والمحافظة على مؤهلاتها الطبيعية ، الثقافية والاقتصادية المتنوعة وضمان استقرار الوسط الريفي وازدهاره اعتمدت الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية خارطة طريق متكاملة تمثلت في برنامج التجديد الريفي عن طريق المشاريع الجورية للتنمية الريفية المدمجة .

حيث يعتمد هذا البرنامج على مشاركة القاعدة الممثلة في ممثلي عن المجتمع الريفي والبلدية ومختلف المصالح التقنية الفاعلة في إعداد المقترحات وصياغتها ومواكبة مختلف مراحل تنفيذها و تعمل محافظة الغابات على ضمان التنسيق وتسهيل بلورت مختلف العمليات ومرافقتها من الإعداد إلى نهاية الإنجاز ، ويهدف البرنامج في مجمله إلى

- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي.[1]
- حماية و تثمين الموارد الطبيعية و الحفاظ على التراث الريفي المادي و غير المادي.
- خلق مناصب شغل للقضاء على البطالة.

ضمن مسعى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة تتمثل أهداف برنامج دعم التجديد الريفي 2009 – 2014 في:

1- عصرنة وإعادة الإعتبار للقرى والقصور .

2- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي .

3- حماية وتثمين الموارد الطبيعية .

4- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

و بالاستعانة بمجموعة من الأنظمة المساعدة على تنفيذ برنامج التجديد الريفي أهمها:

[1] محافظة الغابات لولاية البيّض

- SNADDR: نظام وطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة المحلية و الريفية.
- PRCHAT: برنامج تعزيز الطاقات البشرية والمساعدة التقنية.
- SI-PSRR: النظام ألمعلوماتي لدعم التجديد الريفي.

الجدول رقم 10: برنامج التجديد الريفي 2009-2014:

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عصرنة القرى و القصور	10	10	10	10	10	10	60
تنويع الانشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	8	8	9	9	8	8	50
حماية و تثمين الموارد الطبيعية	43	43	44	44	44	43	261
حماية و تثمين التراث الريفي المادي و الغير مادي	2	3	3	3	3	3	17
المجموع	63	64	66	66	65	64	388

المطلب الثالث: برامـج مكافحة التصحـر

رغم أن ولاية البيض تمتاز بطابعها السهبية و تواجدها بالهضاب العليا، و أنها تحتوي على ثروة غابية لا يستهان بها تتربع على مساحة 93811هـ في معظمها متدهورة و هي تتفرع كما يلي:[1]

- جبل كسال:1078 هـ.
- جبل بودرقة: 2466 هـ.
- جبل القصور: 45530 هـ.
- طويلة ماكنة: 40000 هـ.
- الجبل الوسطاني: 1737 هـ.

إلا أنها تعتبر من الولايات التي تتجلى بها مظاهر التصحر من خلال تدهور الغابات و الأراضي الرعوية (السهبية) ،و كذا انجراف التربة و زحف الرمال ما أدى إلى تقلص مساحة الحلفاء في السنوات الأخيرة من 1.119.000 هـ إلى 240251 هـ.

و كذا مساحة المراعي التي تقدر بـ: 5704.445هـ أصبحت متلفة بنسبة 80 % ، حيث أصبحت لا تغطي حتى 40% من احتياجات المواشي، و أمام تراجع هذا الغطاء النباتي أصبح شبح التصحر ظاهرة تشهده المنطقة حيث كثرت الزوابع الرملية، حيث أصبحت الكثبان الرملية تهدد المجتمعات السكانية و المنشات الاقتصادية و الاجتماعية كالطرقات المحيطات الفلاحية في بعض مناطق الولاية مثل: الشلالة، الكاف لحمر، لشقيق، الرقاصة،المحرة، بوقطب، الغاسول، الكراكدة.

الأسباب التي أدت إلى تدهورالغطاء النباتي في مناطق السهوب نتجت عن تعاقب عدةعوامل:

[1] محافظة الغابات لولاية البيّض، اليوم العالمي لمكافحة التصحر، 17 جوان 2011

- **الأسباب الطبيعية:** [1]

1- طبيعة التربة: يعني طبيعة تربة هذه المناطق القابلة للحت و التعرية، حيث أكدت éالدراسات التي قام بها المركز الوطني للتقنيات الفضائية على المناطق السهبية للولاية بان 93 % من هذه المناطق حساسة للتنصحر.

2- العوامل المناخية: كتواتر الرياح الجنوبية الساخنة (CIRROCO) التي تؤدي إلى الجفاف و انجراف التربة و كثرة الزوابع الرملية التي فاقت 150 يوم في السنة، كذا مدة الجفاف التي سادت المنطقة في العشرية الأخيرة تعطي دافعا قويا لفعل التصحر(تعرية الأراضي، تهور الغطاء النباتي) حيث لم تفق كمية الأمطار المتساقطة عبر تراب الولاية 90 مم سنويا و بطريقة غير منتظمة.[2]

3- **تدخل الانسان:** حيث لا يمكن أن تكون العوامل المناخية وحدها السبب في ارتفاع نسبة التصحر لكنه ترجع كذلك بنسبة كبيرة لتدخل الانسان التي تتمحور في:

- **زراعة السهوب و تكسير الغطاء النباتي:** باعتبار أن ولاية البيض منطقة سهبية و وزعت فيها عدد كبير من رخص الحرث التي بلغت مساحتها: 73.948 هكتار في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى المساحات تكسيرها من نباتها الطبيعي (الشيخ، الحلفاء) بصفة فوضوية اعتقادا منهم أن حرثها لأجل انتاج الحبوب و الأعلاف يمكنهم من سد حاجياتهم المعيشية ويوفر الكلأ لمواشيهم.

[1] محافظة الغابات لولاية البيّض، اليوم العالمي لمكافحة التصحر، 17 جوان 2011

- **الرعي غير المنظم:** الترحيل أو البداوة و رعي المواشي هم أساس تدهور الغطاء النباتي قد يؤدي إلى الاختلال في الاستغلال العقلاني للمراعي بسبب الاستعمال غير العقلان طول السنة، أضف إلى ذلك عدم وجود سياسة لتربية المواشي الناتج عن الزيادة في رؤوس الأغنام.

أضف إلى ذلك أسباب أخرى يكون لها المساهمة في تفاقم الظاهرة:

- تعدد المتدخلين في تسيير السهوب دون تحديد المسؤوليات.
- عدم وجود قوانين حقيقية مطبقة و مسيرة للفضاء السهبي.
- عدم المعرفة الشاملة للوسط الطبيعي و الاقتصادي و الاجتماعي للمنطقة.
- الميزة الأيكولوجية المعقدة خاصة لها الفضاء الواسع.

الآثار الناجمة عن ظاهرة التصحر:

هناك آثار أيكولوجية تتمثل في:

- تقلص مساحات الحلفاء.
- نقص خصوبة التربة و توتر الدورة النباتية.[1]

و آثار اقتصادية و اجتماعية منها: حيث أدت هذه الوضعية إلى تقلص إمكانيات المراعي في توفير الوحدات العلفية اللازمة لتغطية حاجيات المواشي، مما أدى ببعض الموالين ببيع نصف ما يملكون

[1] محافظة الغابات لولاية البيّض اليوم العالمي لمكافحة التصحر، 17 جوان 2011

مواشي لتغطية حاجيات النصف الباقي منها، و هجرة البعض الآخر نحو المناطق الساحلية أو المجتمعات السكانية الرئيسية للولاية و الذي أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة و انتشار البناءات القصديرية.

الحلول المتخذة:

من أجل الحفاظ على المناطق المهددة بالتصحر يبقى من الضروري أن تكون المعرفة دقيقة بجميع العوامل المتدخلة في ظاهرة التصحر و هذا بالتحكم في جميع التقنيات، حتى يكون تثبيت الكثبان الرملية بشكل نهائي و دائم و الحفاظ على دوام توازن البيئة السهبية .

و في هذا الصدد الاستراتيجية الواجب اتخاذها لمكاحة ظاهرة التصحر يجب أن ترتكز على برامج تأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد الرعوي و خاصة تربية الأغنام، لذا من الضروري إدماج مربي المواشي في تنمية هذا الفضاء السهبي و الحفاظ عليه.

حيث ترتكز هذه الاستراتيجية على برامج متكاملة فيما بينها منها إنعاش الاقتصاد الرعوي و السهبي بالأخص الذي حال إلى الإندثار و تنحصر هذه البرامج في:

1. **برامج مكافحة التصحر و تنمية السهوب على المدى القصير و المتوسط و يحتوي على العمليات التالية:**

- المحافظة على الثروة الغابية بتكثيف أشغال التشجير لتدعيم و توسيع رقعة السد الأخضر إلى مناطق أخرى.
- التكثيف من أشغال التشجير الحراجي على شكل أشرطة على حافات الطرقات خاصة و على شكل أحزمة حول المجمعات السكنية في المناطق المعنية كالمحرة، بوقطب الرقاصة الكاف لحمر، شقيق.

- غرس النباتات الرعوية لتحسين المراعي و تثبيت الكثبان الرملية.
- إنشاء المحيطات المحمية في جل المناطق التي تدهور بها الغطاء النباتي من أجل إحياء و تجديد النباتات الطبيعية.
- قمع أشغال التكسير و الحرث عبر تراب الولاية.
- تدعيم استبدال المنهجية المتخذة في زراعة الحبوب إلى غرس الأشجار المثمرة تطبيقا للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.
- إعادة النظر في منهجية برنامج استضلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

2. برنامج يخص إعانات الموالين و ينحصر في النقاط التاية:

- توفير العلف بصفة منتظمة.
- تسهيل عمليات القروض البنكية للموالين بفوائد رمزية لشراء العلف و الأدوية.
- منح تعويضات من طرف للدولة للموالين المتضررين من آثار الكوارث الطبيعية (الجفاف، الثلوج، الأوبئة).
- خلق صندوق للسهوب يعتني بتربية المواشي و تطوير كل النشاطات التي لها علاقة. [1]

أما بالنسبة لظاهرة التصحر فإن الدراسة التي قام بها مركز التقنيات الفضائية في إطار تحيين الخريطة الوطنية لدرجة حساسية المناطق السهبية لظاهرة التصحر تبين الأرقام التالية بالنسبة لولاية البيّض:

الجدول رقم 11: إحصائيات الحساسية لظاهرة التصحر لولاية البيض

[1] محافظة الغابات لولاية البيّض اليوم العالمي لمكافحة التصحر، 17 جوان 2011

المساحة (هـ)	القسـم
31.255,71	قليلة الحساسية او غير حساسة للتصحر
1.144.627,88	متوسطة الحساسية للتصحر
3.240.757,76	حساسة للتصحر
2.594.871,41	جد حساسة للتصحر
157.714,35	متصحرة
7.169.227,10	المجموع

المطلب الرابع: طرق التدخل في المحيط الريفي

- التدخل بنوع من الصرامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.
- إنجاز مشاريع لفائدة الأسر الريفية لتحسين ظروفها المعيشية.
- التدخل لمساندة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في إنجاز مشاريع نموذجية.

1) تقسيم تراب الولاية و البلديات إلى محيطات (فضاءات للتدخل):

باستعمال كمراجع الدراسات المنجزة من طرف مركز التقنيات الفضائية في إطار تحيين حساسية المناطق السهبية للتصحر و الدراسة المنجزة من طرف الجهات الخاصة بمنابت الحلفاء قامت محافظة الغابات بالتنسيق مع المحافظة السامية لتطوير السهوب بتقسيم تراب كل بلدية إلى محيطات (فضاءات للتدخل) وخصصت محافظة الغابات لولاية البيض حصيلة انجازات في إطار برنامج السد الأخضر.[1]

- **البرامج الخاصة بتدعيم و توسيع السد الأخضر من 1971 إلى 2000.(الجدول رقم 12)**

[1] محافظة الغابات لولاية البيّض.

المبحث الثالث: مظاهر تحقيق السياسة الفلاحية للتنمية المحلية في ولاية البيض

المطلب الأول: البرنامج المقترح للخماسي 2015- 2019 :

خلال سنة 2015 عملت محافظة الغابات على تسيير و تجسيد 22 عملية مسجلة برخصة برنامج تدخل ضمن البرنامج القطاعي اللامركزي التي تهدف في مجملها إلى إنجاز عمليات التشجير و صيانة المشجرات ، إعادة التشجير ، تثبيت الكثبان الرملية، وضع المعالم التحديدية و تسييج بعض المشجرات للحماية من التعديات، و هذا في إطار مكافحة التصحر و تدعيم المنشات القاعدية من نقاط المياه و تهيئة المسالك الغابية و بناء مقرات إدارية للاقاليم و المقاطعات من أجل تحسين الخدمة العمومية .[1]

و في إطار التوجيهات العامة للولاية سطرت محافظة الغابات برنامج يمس 22 بلدية التابعة للولاية يهدف إلى:

1- المحافظة على الموارد الطبيعية للولاية وهذا ضمن استراتيجية مكافحة التصحر.

2- تدعيم و المحافظة على المناطق السهبية و هذا ضمن استراتيجية التنمية المستدامة.

3- تدعيم و توسيع المنشآت الإدارية و تقريبها من المواطن خاصة في المناطق الريفية.

4- حماية الوسط الطبيعي و المحيطات المحمية.

5- حماية و تثمين الموارد الغابية.

6- تدعيم القدرات السهبية المنتجة المتواجدة و توسيعها.

7- المحافظة على الموارد المائية و تدعيمها.

8- فك العزلة عن المناطق النائية و الجبلية و السهبية.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض.

ضمن المحاور الكبرى المسطرة للبرنامج و المتمثلة في:

1- حماية و تثمين الموارد الطبيعية.

2- تدعيم و توسيع السد الأخضر.

3- تسيير و حماية المناطق السهبية.

1. حماية و المحافظة على المساحات الغابية.

في إطار تنفيذ المهام المنوطة بالقطاع تسهر محافظة الغابات على تجسيد مختلف العمليات المسجلة ضمن البرامج التنموية للقطاع و هي:

- البرنامج القطاعي الممركز.
- البرنامج القطاعي اللامركزي.
- برنامج التجديد الريفي PPDRI.

لتحقيق الأهداف التالية:

1- مكافحة التصحر وحماية الأراضي و تثمين الموارد الطبيعية من خلال تسيير و توسيع الثروات الغابية.

2- تحسين الظروف المعيشية للسكان و خاصة في الأوساط الريفية.

3- خلق مناصب الشغل.

كما تضمن برنامج الدعم الفلاحي لسنة 2015 المعطيات التالية:

- خصص لهذا البرنامج المبلغ الاجمالي للدعم: 97.151.260 دج.

- المبلغ المستهلك منه: 1.634.093.444 دج.
- عدد الفلاحين المستفيدين: 109 فلاح.

ملاحظة: المبلغ المستهلك متعلق بالمشاريع الممنوحة في هذه السنة السنوات السابقة.[1]

- **المشاريع الممنوحة و المصادق عليها:**

1-تطوير الري الفلاحي و ترقية اقتصاد الماء: عدد المشاريع: 73 مشروع و خصص لها مبلغ الدعم الاجمالي: 62.017.424 دج. و تضمن هذا البرنامج العمليات المنجزة التالية:

العملية	الوحدات	العدد
حفر بئر عميق بالدق	وحدة	30
انجاز حوض مائي	وحدة	50
السقي بالرش	وحدة	56
سقي باللفافة	وحدة	03
السقي بالتقطير	هكتار	132

الجدول رقم 12: العمليات المنجزة لتطوير الري الفلاحي و ترقية اقتصاد الماء[2]

2- تطوير الاستثمار الفلاحي: عدد المشاريع المخصصة لهذا البرنامج 66 مشروع و خصص لها مبلغ إجمالي قدر بـ: 6.586.103 دج، و التي شملت العمليات المدونة في الجدول الآتي:[1]

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض
[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض

العملية	الوحدات	العدد
تهيئة اسطبل للبقر	وحدة	14
تربية النحل	وحدة	60
تهيئة اسطبل للدجاج	وحدة	02
اقتناء عتاد لتربية النحل	وحدة	02
زراعة علفية	هكتار	50
شبكة و عتاد جني الزيتون	وحدة	01
شراء عجلات حاملات	رأس	30
غراسة اشجار الزيتون	هكتار	50

- **الجدول رقم 13: العمليات المنجزة لتطوير الاستثمار الفلاحي**

3- **العتاد الفلاحي:** عدد المشاريع 31، مبلغ الدعم الاجمالي: 28.547.732 دج.

العملية	الوحدات	العدد

اقتناء جرار	وحدة	26
اقتناء الات الحصاد	وحدة	01
عتاد اشغال التربة	وحدة	23
عتاد البذر	وحدة	02
عتاد المعالجة	وحدة	06
عتاد متخصص	وحدة	03

الجدول رقم 14: حصيلة العتاد الفلاحي

بناءا على البرامج الممنوحة و المصادق عليها تم التوصل إلى النتائج المتمثلة في العمليات المنجزة التالية:

المطلب الثاني: برامج الأشغال ذات المنفعة العامة لليد العاملة المكثفة

في إطار العمليات المشتركة مع مديرية النشاط الاجتماعي ضمن برنامج " الأشغال ذات المنفعة العامة لليد العاملة المكثفة " اقترحت محافظة الغابات العمليات التالية :[1]

العملية	البلديات المعنية مع الحجم المقترح		الحجم المبرمج
تصحيح	1- الغاسول : 1200	8- بريزينة : 1200	16000م^3
	2- الكراكدة : 1600	9- بوعلام : 800	

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيّض

المجاري المائية	3- أستيتن : 1600 10- سيدي سليمان :800 4- سيدي طيفور : 800 11- سيدي أعمر : 800 5- الشلالة : 800 12- بوسمغون : 1600 6- البيض : 2400 13- الرقاصة : 800 7- أربوات : 800 14- عين العراك : 800	
صيانة المشجرات الحضرية و الشبه الحضرية	1- البيض: 550. 2- بوقطب : 150. 3- الخيثر : 50 4- توسمولين : .50 5- الكاف لحمر : 100. 6- المحرة :50 7- الغاسول : 100 8- سيدي طيفور : 50 9- سيدي أعمر : 100 10- بوعلام : 200 11- سيدي سليمان : 50 12- عين العراك : 50	1500 هكتار
غراسة الأشجار التزينية	1- البيض : 10 2- الأبيض سيدي الشيخ : 10 3- بوقطب : 10 4- بوعلام : 10 5- بريزينة : 10 6- الرقاصة : 10 7- الشلالة : 10 8- بوسمغون : 10	80 كلم
معالجة دودة الصنوبر الحلبي	1- البيض : 700 .2- بوعلام : .250 3- سيدي سليمان : 50 4- سيدي أعمر: 100. 5- أستيتن : 450 6- سيدي طيفور: 150 : 7- الغاسول 50 8- الكاف لحمر : 50 10 - الخيثر : 50 9- بوقطب : 100 11- عين العراك	2000 هكتار

	50 :	

الجدول رقم 15: الأشغال ذات المنفعة العامة لليد العاملة المكثفة

وقد باشرت مديرية التضامن والنشاط الإجتماعي الإجراءات التعاقدية للعمليات التالية :

- تصحيح المجاري المائية : 7350 م3 موزعة على 03 بلديات (بلدية بوسمغون 350 م3 و أربوات 4550 م3 /أعمر 2450 م3)
- غرس الشجيرات التزينية :على مسافة 80 كلم عبر كامل دوائر الولاية.[1]

كما بلغت النسبة الإجمالية لإنجاز مختلف الغراسات خلال هذه الفترة 98 % و قد سمحت بخلق أكثر من 3500 منصب عمل منها 1900 مستفيد من برنامج غرس الأشجار المثمرة و التي مست كل بلديات الولاية، أما بالنسبة لأشغال الغراسة و التي اشتملت على عدة مراحل فهي متواصلة لاستكمال الحجم المتبقي خلال موسم الغرس 2015–2016، حيث تم إسناد إنجاز هذا البرنامج إلى 12 مؤسسة عامة و خاصة منها الشركة الزراعية الغابية للهندسة الريفية و كذا بعض المؤسسات الخاصة.[2]

1- العمليات المتضمنة باقي الأشغال :

[1] محافظة الغابات لولاية البيّض.

[2] محافظة الغابات لولاية البيّض برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

في إطار استكمال الأشغال المسجلة بالمقررات التي كانت محل فسخ قامت محافظة الغابات بتعديل المقرر وتوزيع الباقي من الأشغال لتشمل برنامج مكافحة التصحر لسنة 2006 والذي تضمن الأشغال التالية:

- تهيئة الطرقات الحراجية على مسافة 20 كلم جبل كسال بلدية البيض.
- أشغال التشجير على مساحة 350 هكتار موزعة على :

155 هـ ببلدية البيض ، 75 هـ ببلدية الرقاصة ، 120 هـ ببلدية أستيتن.

- الغراسة العلفية على مساحة 159 هكتار موزعة على:

90هـ الصبيحي بلدية عين العراك ، 49 هـ الطارف بلدية أستيتن ، 20 هـ برج الماي بلدية الخيثر.

- غرس الأشرطة الخضراء على مساحة 115 هكتار موزعة على :

55 هـ ببلدية أربوات ، 10 هـ ببلدية الغاسول ، 50 هـ ببلدية الخيثر.

- صيانة المشجرات على مساحة : 60 هكتارموزعة على : 10 هـ بلدية البيض ، 50 هـ بلقرمي بلدية الغاسول.

2- **حصيلة التشغيل:**

من خلال متابعة تنفيذ مختلف البرامج التنموية ، استطاعت محافظة الغابات خلق أكثر من **1927** منصب خلال سنة 2015 موزعة كما يلي :

الجدول رقم 16: حصيلة برامج التشغيل لمحافظة الغابات لسنة 2015

عقود المساعدة على الإدماج المهني DAIP	18 عقد

الشبكة الاجتماعية	08 عمال
العمال الموسميين	29 عامل
البرنامج الممول من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز– FDRMVTC	698عامل
البرنامج الممول من صندوق مكافحة التصحر وتطوير المراعي السهبية – FLDDPS –	450عامل
البرنامج القطاعي	724عامل

3- حصيلة حملات التحسيس و التوعية:

سهرت محافظة الغابات على مواكبة التظاهرات والفعليات الهادفة إلى رفع مستوى الوعي والتعريف بالقطاع حيث قامت بتسطير البرامج الخاصة بإحياء الأيام الوطنية و العالمية، قصد ضمان المساهمة الواسعة والفعالة لمختلف شرائح المجتمع في التوعية بضرورة المحافظة على الثروة الطبيعية والبيئية وهذا بالاعتماد على إستراتجية التحسيس و التوعية التقاربية للمجتمع المدني بمختلف شرائحه وقد تلخص نشاط المحافظة في مايلي:

- تنظيم حملات تطوعية لغرس الشجيرات بالمؤسسات التربوية بالتنسيق مع الجمعيات الفاعلة و النوادي الخضراء.[1]
- أبواب مفتوحة وإقامة معارض على مستوى دار البيئة.

[1] محافظة الغابات لولاية البيض، برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

- تنظيم حملات تطوعية للتشجير عبر مختلف البلديات بالتنسيق مع أفراد الجيش الوطني الشعبي.
- توزيع و غرس الشجيرات عبر عدة أحياء بالتنسيق مع جمعيات ولجان الأحياء.
- تنظيم حملة تطوعية لتنظيف الشريط الغابي بالتنسيق مع النوادي الخضراء لدار البيئة والجمعيات الفاعلة .

الجدول رقم 17: حصيلة توزيع و غرس الشجيرات:

عدد الشجيرات المغروسة	عدد الشجيرات الموزعة	الأنواع
36.750	9.200	فصائل متنوعة

كما سهرت محافظة الغابات على تزيين المحيط العمراني لمدينة البيض و المحافظة على المساحات الخضراء و هذا من خلال تنظيم حملات غرس الشجيرات و ضمان السقي المنتظم للمساحات الخضراء و تنظيف المحيط عبر تراب بلدية البيض و هذا بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية.[1]

[1] محافظة الغابات لولاية البيض، برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

خلاصة الفصل:

و في الأخير نخلص إلى مدى إسهام القطاع الفلاحي للولاية في تحقيق تنمية محلية من خلال تنفيذ برامج النجاعة و إعداد مخططات تنموية لإنعاش القطاع الفلاحي للمنطقة مع مراعاة طابعها السهبي واختيار الأهداف المناسبة و تطبيق برامج تهدف لمساعدة الفلاح في المنطقة، سعيا إلى خلق مناصب عمل و التهيئة العمرانية للولاية، و محاولة إدماج سكان الريف ضمن هذه البرامج التنموية الهادفة.

و نظرا للموقع الذي تتصدره الولاية أنها تقع بين الأطلس التي و الأطلس الصحراوي أكسبها ميزة كونها تملك مميزات المناطق السهبية ما جعلها تملك طبعا فلاحا يتمشى و خصوصيات هذه المناطق، كما كان لها برامج تنموية خاصة كبرامج المحافظة على النباتات السهبية و المبادرة من طرف الجهات المعنية بحماية المناطق البيئية المحمية للحفاظ على الطابع السهبية للولاية.

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا تبين لنا بأن القطاع الفلاحي بالرغم من أنه يعتبر قطاعا حيويا و رغم الاهتمام الذي حظي به إلا أنه لم يستفد من الاستثمارات بالقدر الذي هو بحاجة إليها فقد كانت الاصلاحات العديدة التي عرفها القطاع في هذا المجال تجري دائما في اتجاه البحث عن سياسة تسييرية ناجحة تقضي على المضايقات الإدارية و الإ راءات التي غالبا ما تكون ثقيلة في ميدان المساعدات المالية و منح القروض التي كثيرا ما تكبح إرادة الفلاحين4 1التسيير المركزي و القرارات المسيطرة و كثرة القيود و ثقل الإ الإدارية حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة في هذا القطاع و التي كان سببها:

- التسيير اللاعقلاني لوسائل الانتاج خاصة في توزيعها على المناطق و الأشخاص المستفيدين منها إضافة إلى عدم وجود رقابة على الأموال الموجهة إلى القطاع من خلال البرامج التمويلة المخصصة له.
- عدم وجود تحفيزات في القطاع الفلاحي مما جعل سكان الريف يتركونه متجهين إلى القطاعات الأخرى بحثا عن مناصب العمل، هذا الذي كان حاجزا و عائقا أمام مساهمة القطاع في تحقيق تنمية في جميع الأبعاد و خاصة التنمية المحلية.
- أما القطاع الفلاحي في ولاية البيّض فقد واجهته عدة معوقات حدت من مستوى تطوره و مساهماته في تحقيق تنمية محلية ، شملت المشاكل التسيير و ثقل الاجراءات الإدارية إضافة قلة المسيرين ذوى الكفاءة و الخبرة في المجال الفلاحي، إضافة إلى العوائق الطبيعية المتمثلة في طبيعة المناخ الذي تتميز به الولاية كونها منطقة سهبية و منطقة شبه صحراوية والمشاكل الناجمة هذه العوائق

أهمها تعرض المنطقة إلى التصحر و ما تترتب عنه من نتائج إضافة إلى الجفاف الناجم عن قلة التساقط.

- و كذلك عدم ملائمة المشاريع الممنوحة للمنطقة في إطار البرامج و المخططات الوطنية الموجهة للقطاع كونها غير متطابقة و خصوصيات الولاية الطبيعية بنائها الاجتماعي.

كملاحظة فكل البرامج و المخططات التي اتخذت للنهوض بالقطاع الفلاحي قد استبعدت الفلاح و لم تمنحه فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات رغم كونه الركيزة الأساسية لهذا القطاع.

و هكذا فإن كانت إشكالية التنمية في القطاع لا تنحصر في التجهيز و التسيير بل تشمل المسؤوليات المحلية و المهنية فلابد أن تكون الإجراءات المتخذة هادفة و فعالة لتقدم القطاع و دفع عجلة التنمية الفلاحية بشكل خاص و تطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ففي التحليل الذي أجريناه قد تبينت لنا وضعية و طبيعة الاقتصاد الوطني الفلاحي الجزائري، فهذا التشخيص قادنا إلى الإدلاء ببعض الاقتراحات التي نرى فيها الإفادة لفعالية تسيير القطاع الفلاحي، و سنقوم بتلخيص هذه الاقتراحات في النقاط التالية:

- بناء استراتيجية تقوم على المشاركة بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين والسكان المحليين من خلال تحديد الأهداف و توزيع المكاسب.
- دعم التنمية البشرية التي تمكن من دمج السكان في الاقتصاد الريفي.
- اتخاذ الحلول الملائمة لكل منطقة على حدى مع مراعاة خصوصياتها و حدود التنمية فيها.
- إدخال التكنولوجيا في جميع ميادين الفلاحة و ذلك لرفع مستوى الانتاج والانتاجية.
- الشفافية في توزيع التدعيمات و المساعدات المقدمة للقطاع ، مع ضمان المشاركة الفعلية لأصحاب الاختصاص.

- التسيير العقلاني للموارد المالية و تحسين الخدمات المصرفية المتعلقة بالقطاع الفلاحي كبنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للضبط و النتمية الريفية.
- العمل على إعداد دورات تكوينية تخص جميع الفئات المدمجة في قطاع الفلاحة من مسيرين و عمال تقنيين و مهندسين و حتى الفلاحين المحليين لمواكبة التطورات التكنولوجية التي تخص القطاع الفلاحي عن طريق الاحتكاك بذوي الخبرة الأجنبية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي و إدخال التقنيات الحديثة في التسيير الخاصة بالقطاع الفلاحي.
- وضع برامج تنموية تتطابق و الخصوصيات الطبيعية و الاجتماعية للمناطق خاصة الداخلية و الصحراوية منها.

و لتدعيم هذه المقترحات يجب أن لا ننظر إلى التخطيط الفلاحي كمجرد عملية تنحصر في وصف مستقبل محتمل و الحصول على تسهيلات مالية، بل يجب أن يندمج ضمن ديناميكية جديدة تتميز بلامركزية القرارات التقنية و الالتزام بتجسيد الأهدف المسطرة كما يجب متابعة تطبيق السياسات الفلاحية المقترحة مع الالتزام بالشفافية في اتخاذ القرارات و العادالة في التوزيع.

و كاستنتاج أخير فإنه رغم كل الصعوبات و العوائق التي واجهت القطاع في الفترات السابقة إلا أنه في الوقت الحالي كانت له مساهمة و لو بقدرها الضئيل في تحقيق التنمية المحلية الشاملة في إطار البرامج و المخططات التنموية المطبقة مؤخرا ، و ذلك من خلال برامج التنمية الريفية التي كان الهدف منها إدماج سكان الريف في عمليات الانتاج الفلاحي عن طريق خلق مناصب العمل، توزيع مشاريع تنموية صغيرة تتلائم و متطلبات الحياة لديهم مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الريفية التي يقطنون فيها حتى تكون لهم المشاركة في عملية الانتاج المحلي من جهة و الانتاج الوطني من جهة أخرى، و

الهدف من كل هذا يبقي المسعى الوحيد هو محاولة النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر و مساهمته بشكل فعال في تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع.

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	حصيلة مشاريع التهيئة الرعوية للمحيطات من 2000 إلى 2015.	
02	حصبلة المحيطات المغروسة خارج المحيطات المغروسة	
03	حصيلة المحيطات المغروسة داخل المحيطات المحمية	
04	انجازات الدعم من سنة 2000 إلى غاية 2009/09/30	
05	حصيلـة الإنجـازات للعمليات الممولة من الصندوق الخاص – FNDR من 2010 إلى غايـة سنة 2015	
06	العمليات المنجزة 2000 –2008	
07	أهم العمليات المنجزة 2008 – 2014	
08	البرنامج القطاعي المسجل منذ 2010 إلى غاية سنة 2015	
09	عدد ملفات المستفيدين من الحيازة العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح.	
10	برنامج التجديد الريفي 2009–2014	
11	إحصائيات الحساسية لظاهرة التصحر لولاية البيض	
12	حصيلة انجازات محافظة الغابات لولاية البيض في إطار برنامج السد الأخضر و البرامج الخاصة بتدعيم و توسيع السد الأخضر من 1971 إلى	

	.2000	
13	العمليات المنجزة لتطوير الري الفلاحي و ترقية اقتصاد الماء	
14	العمليات المنجزة لتطوير الاستثمار الفلاحي	
15	حصيلة العتاد الفلاحي	
16	الأشغال ذات المنفعة العامة لليد العاملة المكثفة	
17	حصيلة برامج التشغيل لمحافظة الغابات لسنة 2015	
18	حصيلة توزيع و غرس الشجيرات	

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مناطق توزيع نبات الحلفاء	
02	مناطق توزيع نبات السناغ	
03	مناطق تواجد نبات الدرين	
04	مناطق توزيع نبات الباقل	
05	مناطق توزيع نبات الرمث	
06	مراحل صياغة المشروع الجواري	
07	خريطة توزيع المناطق التي تعرضت للتصحر في الولاية	
08	التركيبة المالية للمشروع الجواري	

الشكل رقم 06: مراحل صياغة المشروع الجواري

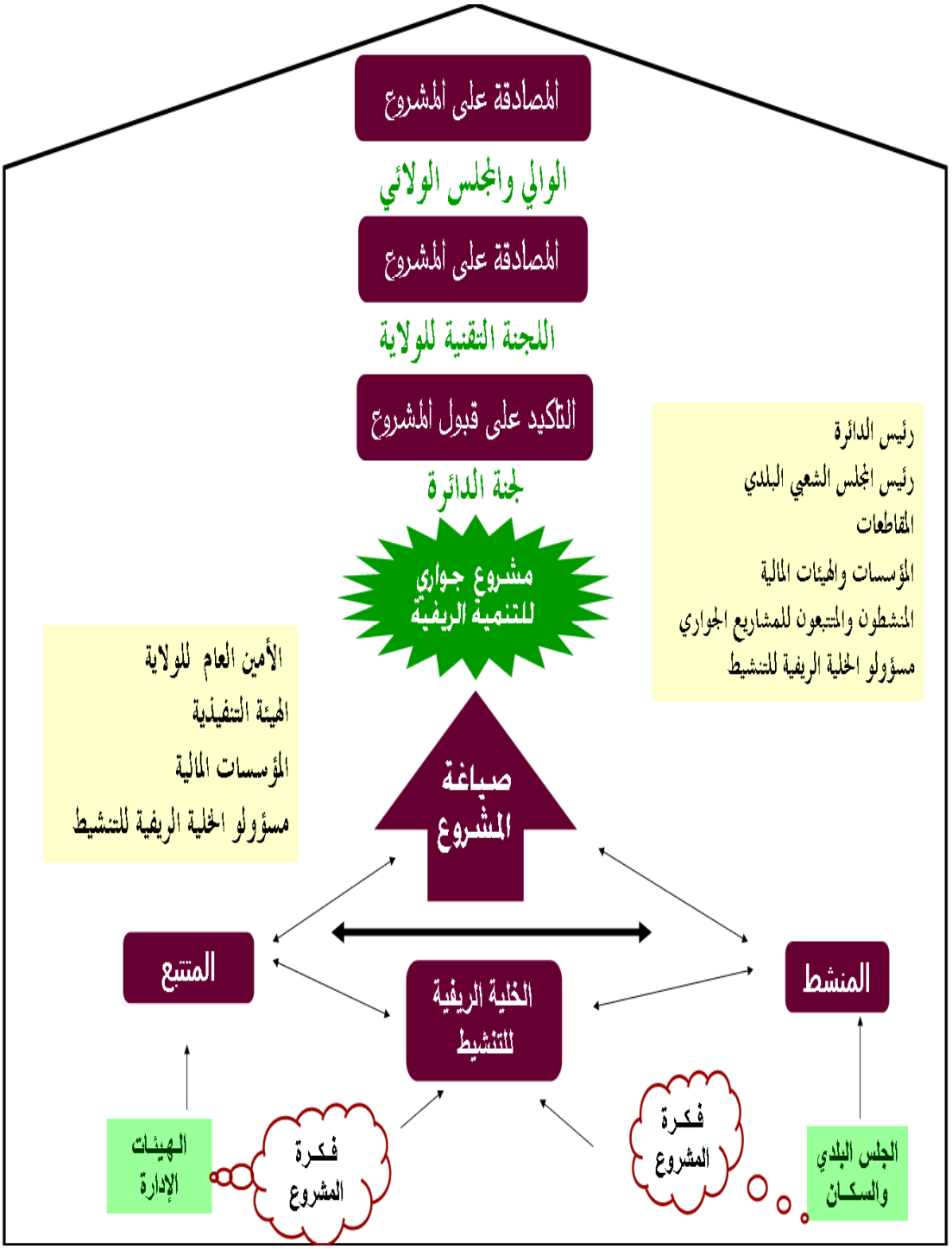

من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيض

الشكل رقم 01: مناطـق توزع نبـات الحلفــاء

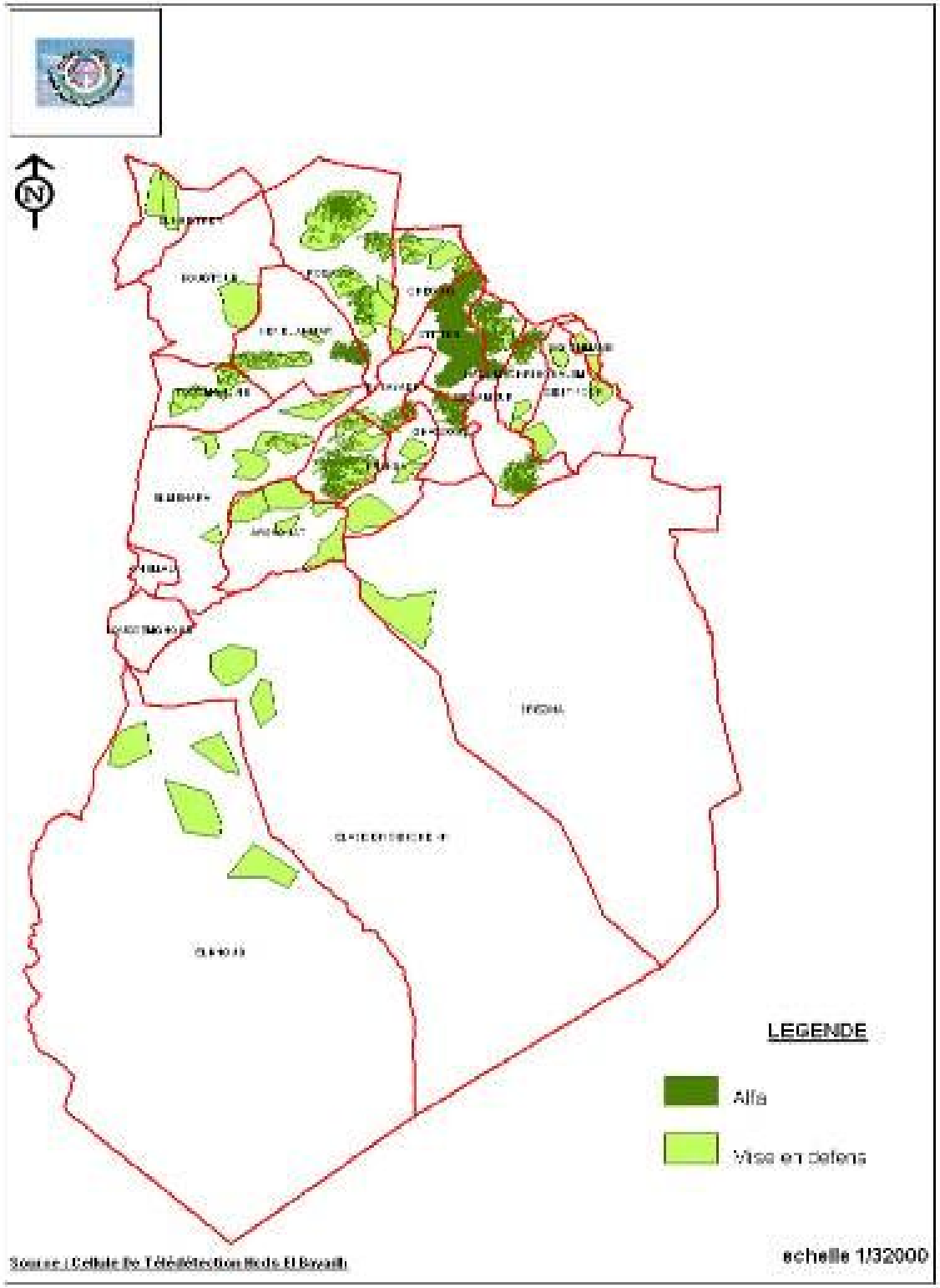

الشكل رقم 02: مناطق توزيـع نبـات السناغ

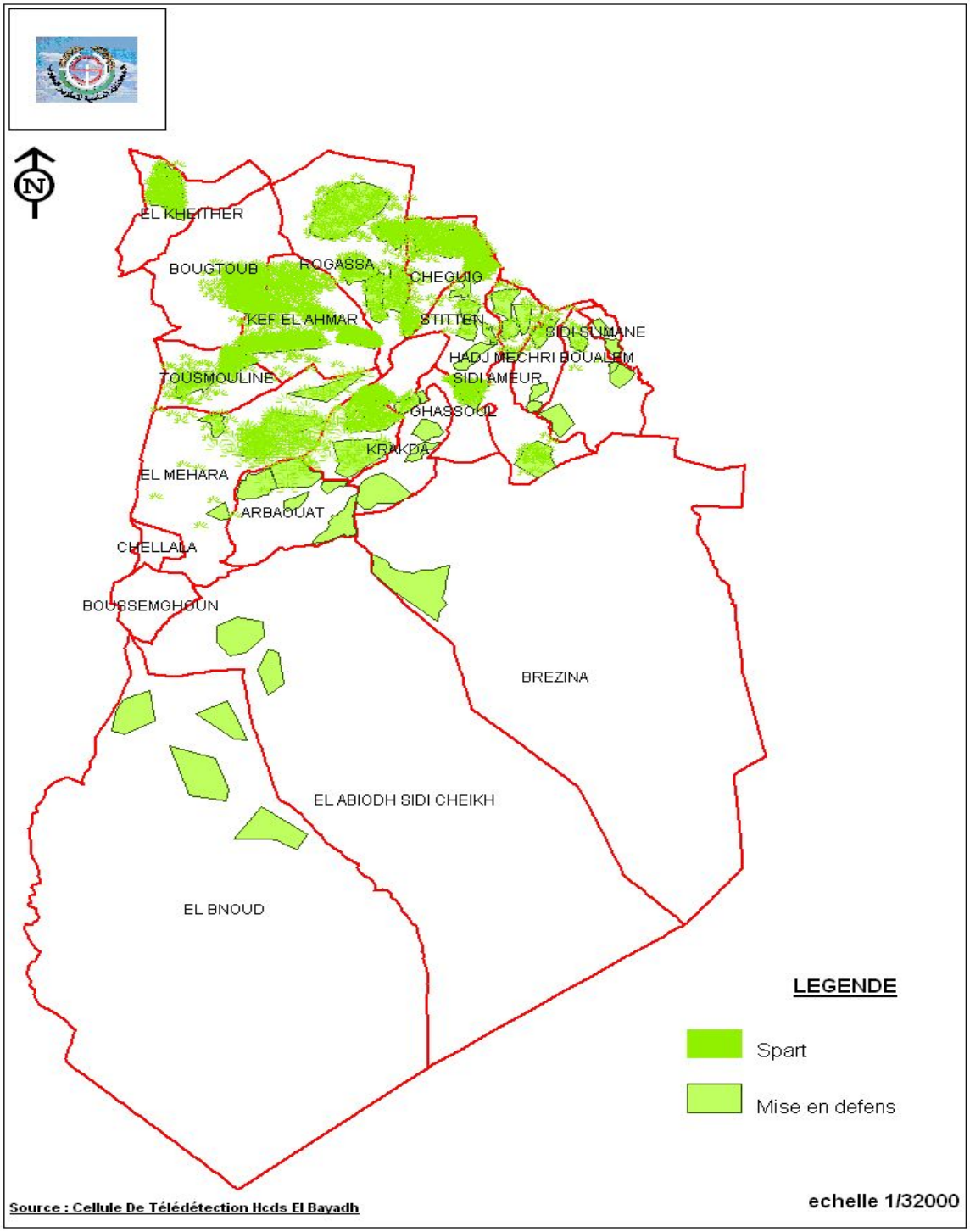

الشكل رقم 03: مناطق تواجد نبـات الدريـن

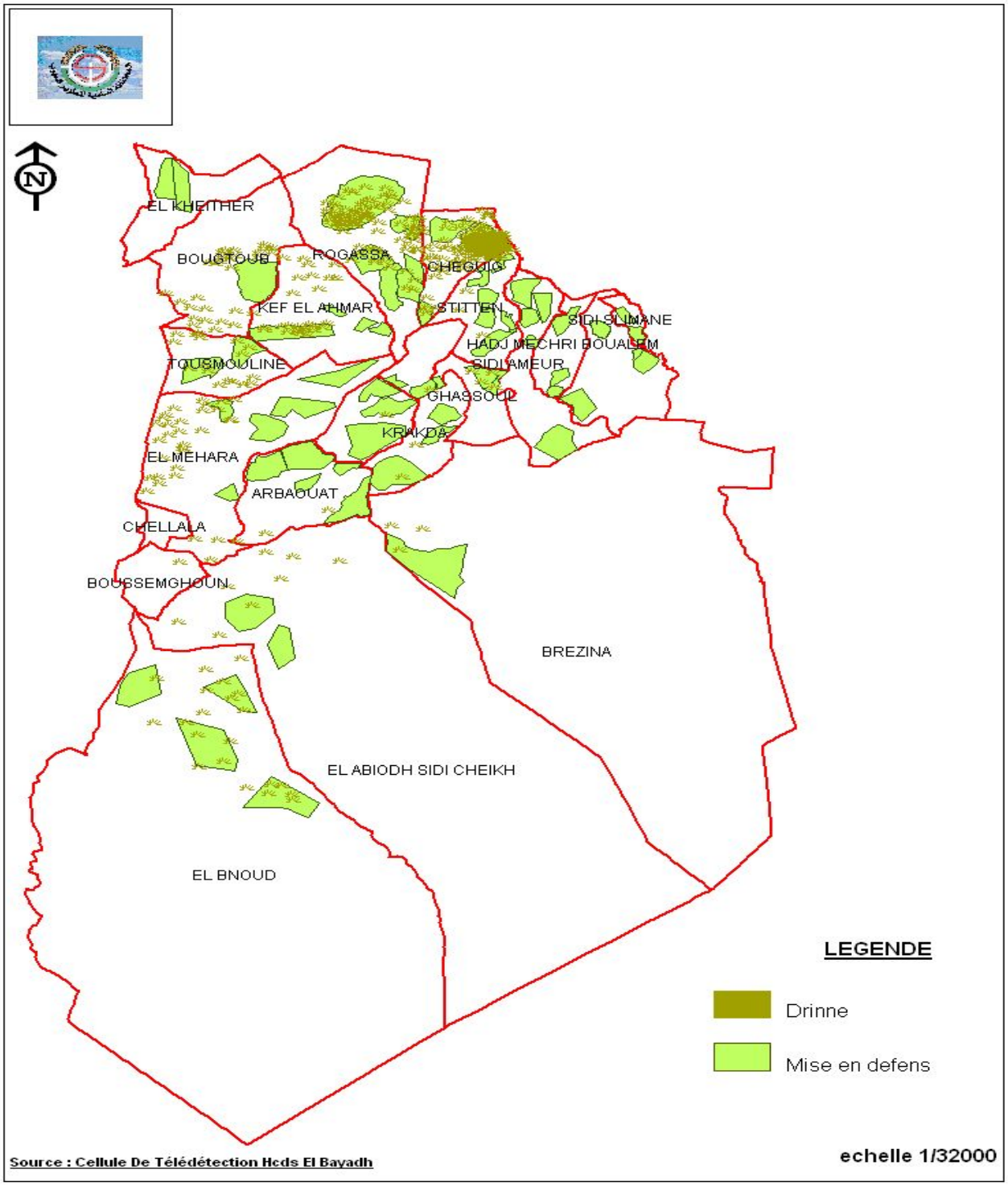

الشكل رقم 04: مناطـق توزيـع نبـات البـاقـل

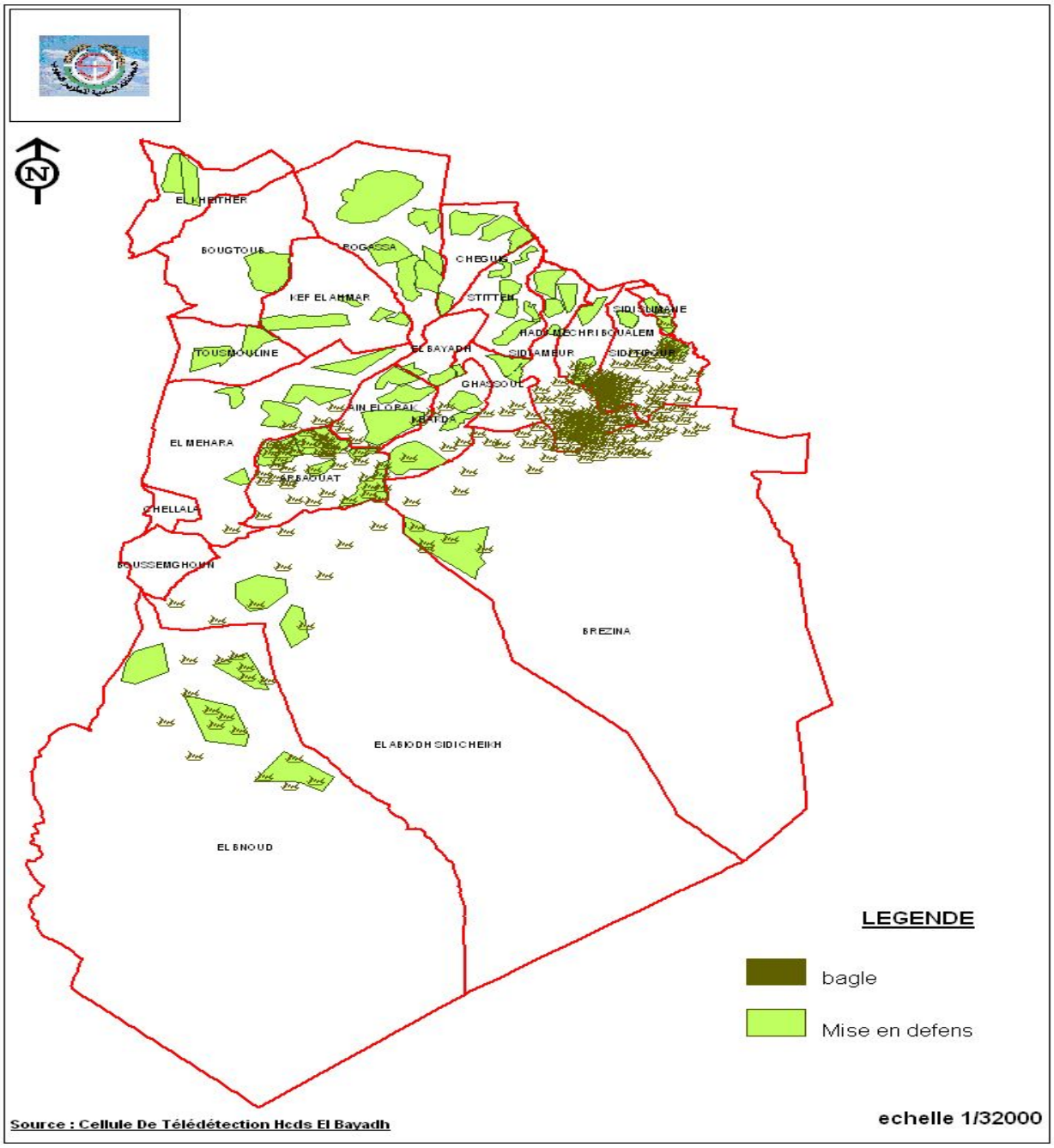

الشكل رقم 05: مناطق توزيع نبات الرمث

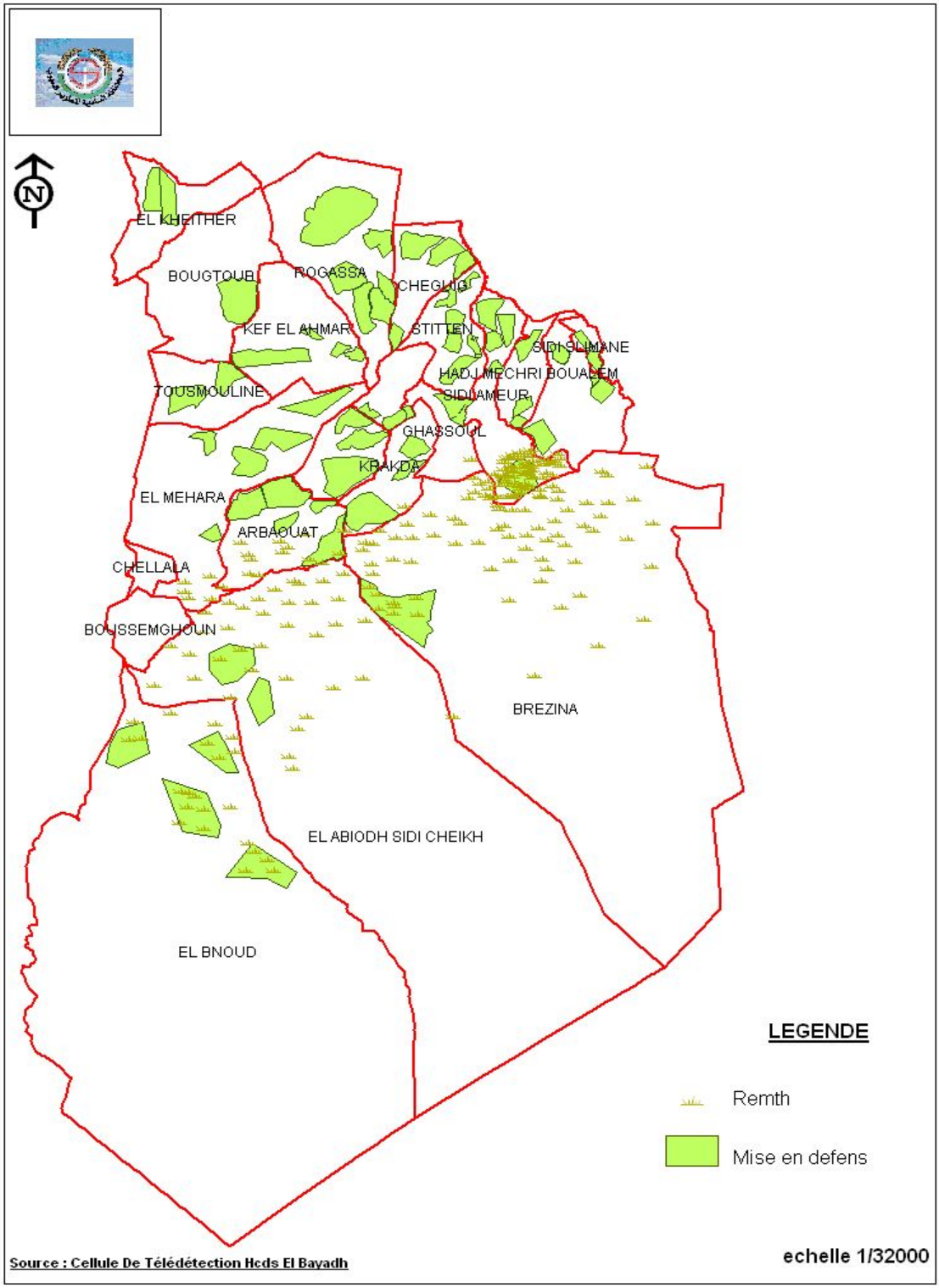

الشكل 07: التركيبة المالية للمشروع الجواري

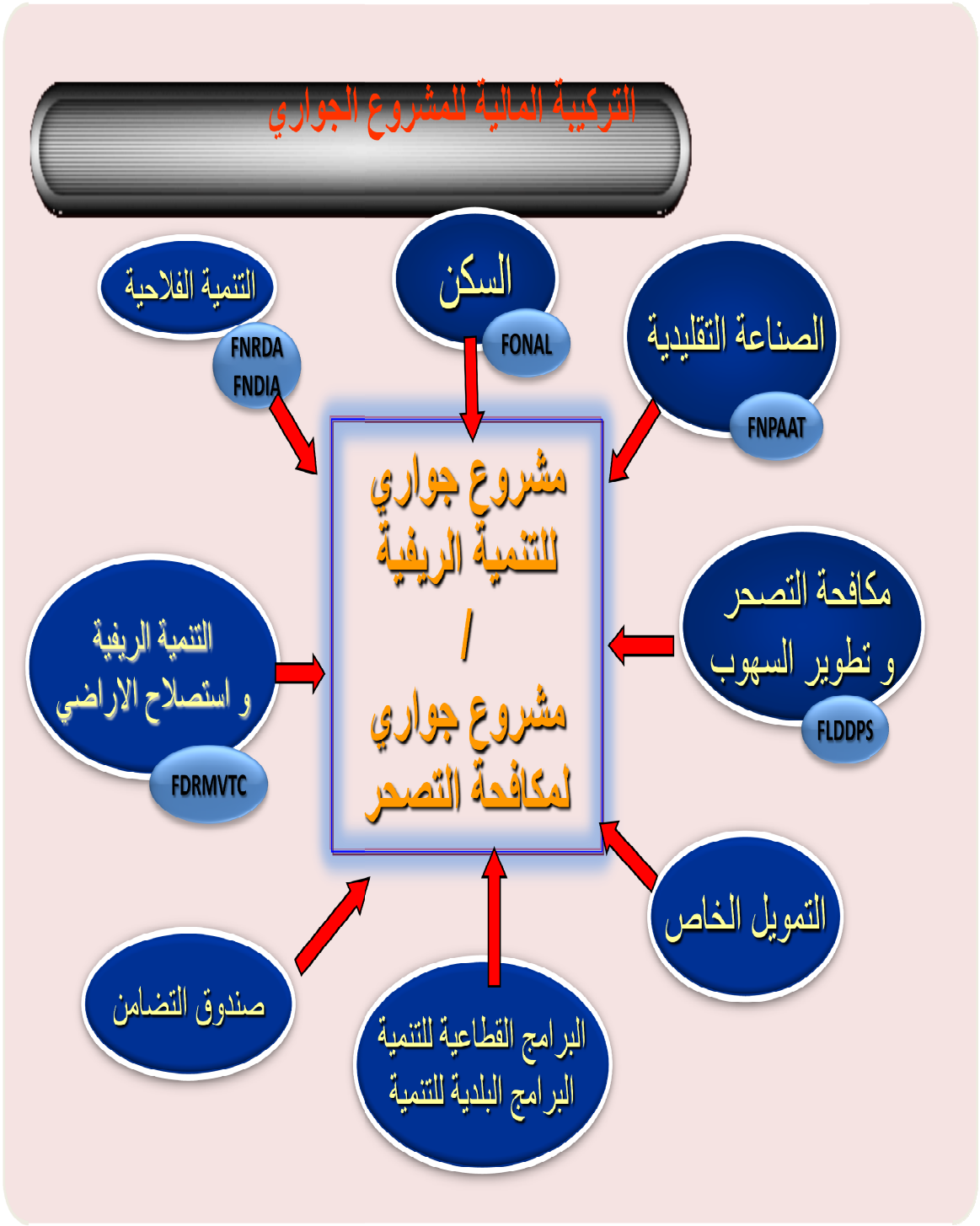

الشكل رقم 08: خريطة توزيع المناطق التي تعرضت للتصحر في الولاية

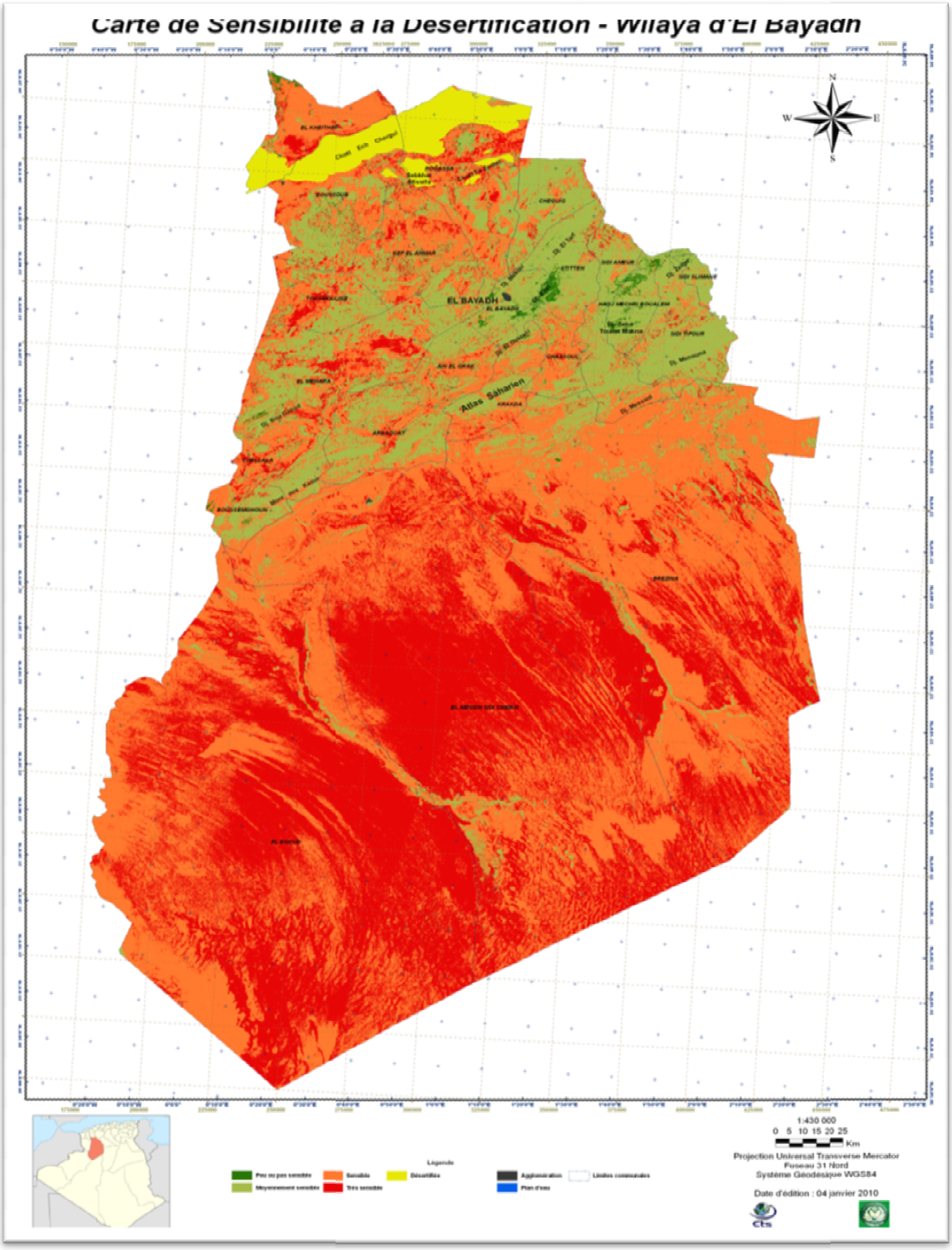

قـائمة الرمـوز:

- F.M.V.C: صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- F.D.R.M.V.T.C: صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب.

1- P. N.D.A : Plan Nationale du Développement Agricole.
2- **F.NR.D.A** : Le Fond Nationl de Régulation et Développement Agricole.
3- **B.A.D.R** : Banque de l'Agriculture et Développement Rural.
4- **D.S.A** : Direction des Services Agricole.
5- **H.C.D.S** : Haut Commissariat au Développement de la Steppe
6- **C.F.W.B** :Conservation des Forert de la Wilaya D'el Bayadh
7- **C.T.W** : Comité Technique de la Wilaya.
8- **G.C.A** : Générale des Concessions Agricoles.
9- **P**.P.D.R.I :Projet des Proximité de Développement Rural Intégré.

فهرس المحتويات:

مقدمة

عامة.....

.....ا

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الفلاحية و التنمية المحلية

مقدمة

الفصل.....

.....1

المبحث الأول: مفهوم السياسة

الفلاحية.....2

المطلب الأول: الإطـار المفاهيمي

للفلاحة.....2

المطلب الثاني: أنواع السياسة

الفلاحية.....4

المطلب الثالث: أهداف السياسة الفلاحية

.....11

المطلب الرابع: أهمية القطاع

الزراعي.....12

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

.....13

المطلب الأول: تعريف التنمية

المحلية.....14

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المحلية

.....16

المطلب الثالث: نظريات التنمية

المحلية.....18

المطلب الرابع: مقومات، عوامل و دعائم التنمية

المحلية.....21

المبحث الثالث: معوقات السياسة الفلاحية و التنمية

المحلية.....24

المطلب الأول: المشاكل التي تواجه القطاع

الفلاحي.....24

المطلب الثاني: معوقات التنمية

المحلية.....25

المطلب الثالث: دور قطاع الزراعة في امتصاص البطالة

بالجزائر.....26

خلاصة

الفصل.....

.....28

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي و واقع التنمية المحلية في الجزائر

مقدمة

الفصل.....

.....29

المبحث الأول: واقـع القطـاع الفلاحي في

الجزائـر.....30

المطلب الأول: الزراعة قبل

الاستقلال.....30

المطلب الثاني : الزراعة بعد الاستقلال (1962−

1989).....31

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد إصلاحات 1990.....38

المطلب الرابع: المشاكل التي اعاقت سير القطاع الفلاحي.....43

المبحث الثاني: التطور التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر.....46

المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر في الحقبة الاشتراكية 1962/1983.....46

المطلب الثاني: أسس التنمية المحلية بعد التحول عن الاشتراكية (التنمية بعد دستور 23 فيفري 1988).....

.....49

المطلب الثالث: التنمية المحلية بعد مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990).....50

المطلب الرابع: ركائز، و أسباب اختلالات سياسة التنمية المحلية في الجزائر

.....51

المبحث الثالث: السياسة الفلاحية في إطار المخططات و البرامج التنموية.....57

المطلب الأول: واقع الفلاحة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

(2000/2004).....57

المطلب الثاني: برامج استعجالية للنهوض بالقطاع

(2011/2008).....63

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية الجديدة في

الجزائر.....67

المطلب الرابع: النطاق القطاعي لاقتراحات وزارة الفلاحة و التنمية

الريفية.....70

خلاصة

.....

.....74

الفصل الثالث: السياسة الفلاحية و أثرها في التنمية المحلية في ولاية البيّض

مقدمة

الفصل.....

.....75

المبحث الأول: الدراسة التقنية لولاية

البيّض.....76

المطلب الأول: التعـريف

بالولايـة.....76

المطلب الثاني: توزيع النباتات السهبية

بالمنطقة.....77

المطلب الثالث: برامج المحافظة السامية لتطوير السهوب

.....79

المطلب الرابع: برامـج محافظة الغابات

بالولاية.....85

المبحث الثاني: البرامج الفلاحية التي استفادت منها الولاية 2000-

2015.....88

المطلب الأول: برنامج دعم و تمويل المستثمرات

الفلاحي.....88

المطلب الثاني: برنامج التجديد الريفي 2009-

2014..... 100

المطلب الثالث: برامـج مكافحة

التصحـر.....102

المطلب الرابع: طرق التدخل في المحيط الريفي

.....106

المبحث الثالث: مظاهر تحقيق السياسة الفلاحية للتنمية المحلية في ولاية البيّض.....107

المطلب الأول: البرنامج المقترح للخماسي 2015- 2019 107

المطلب الثاني: برامج الأشغال ذات المنفعة العامة لليد العاملة المكثفة.....111

المطلب الثالث: العمليات المتضمنة الأشغال المقترحة.....114

خاتمةالفصل.....117

خاتمةعامة.....118

قائمة المراجــع

قائمة الجــداول

قائمة الأشكــال

الملاحــق

قائمة الرمــوز

الملخص:

لقد عرف القطاع الفلاحي تغيرات هامة منذ الاستقلال حيث مرت بمراحل مختلفة أهمها التسيير الذاتي و الثورة الزراعية و صولا إلى مرحلة إعادة الهيكلة، ثم جاءت المرحلة التي شهدت التراجع الكبير لمستوى القطاع الفلاحي بسبب اللاستقرار السياسي الذي كانت تعيشه الجزائر أنذاك، وصولا إلى مرحلة الاصلاحات الجديدة التي وضعتها الدولة منذ سنة 2000 ، التي جاءت بمشاريع تنموية تتضمن إدماج الريف و تنميته، فكلها كانت تهدف إلى تنظيم القطاع و تعديله و تسعى إلى تحقيق تنمية محلية تشمل كل الأبعاد، فكل هذه الاصلاحات لها ايجابيات إلا أنها لا تخلو من السلبيات التي استدعت إعادة بعثه من جديد لخدمة الاقتصاد الوطني شريطة اتباع أسس سليمة تتماشى مع الواقع.

Résumé:

Le secteur agricole a connu des changements importants depuis l'indépendance au cours des différentes étapes de l'auto-gestion la plus importante et la révolution agricole et conduisant à une phase de restructuration, puis vint la scène, qui a enregistré une baisse significative au niveau du secteur agricole en raison de l'instabilité politique qui a été vécu par l'Algérie à l'époque, jusqu'à la nouvelle étape des réformes établi par l'État depuis 2000, qui est entré dans les projets de développement qui incluent l'intégration des zones rurales et le développement, ils sont tous destinés à réglementer le secteur et modifié, et cherche à réaliser le développement local comprend toutes les dimensions, toutes ces réformes ont positifs, mais il est pas sans inconvénients qui ont nécessité re-résurrection nouvelle pour servir l'économie nationale à condition de respecter les principes sonores sont .conformes à la réalité